



أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية

د. علاء أحمد إبراهيم رزق
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة أسوان

د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة سوهاج

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم؛ رزق، علاء أحمد إبراهيم (٢٠٢٣). أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٦٩٥-٧٧٩.

رابط المجلة: <https://cfdi.journals.ekb.eg/>

أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية

د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي؛ د. علاء أحمد إبراهيم رزق

ملخص البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الدراسات التي وردت بالفكر المحاسبي بشأن تأثير الروابط المحاسبية للشركات على جودة التقرير المالي، وكفاءة الاستثمار بالشركات، حيث تم مراجعة النتائج المنهجية للأدبيات المتعلقة بالروابط السياسية بشأن ما جاء عن تكاليف الروابط السياسية للشركات وانعكاسها على التقرير المالي للشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية للشركات مجالاً أكثر غموضاً مما تناولته الدراسات، وأنه في حالة ارتفاع تكاليف الروابط السياسية للشركات عن المزايا المتوقعة منها قد يكون ذلك حافزاً للإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية لتعويض فرق التكاليف، مما يؤثر على جودة التقرير المالي وكذلك كفاءة الاستثمار بالشركات وأوصت الدراسة بالترقية بين أنواع الروابط السياسية للشركات من حيث الإدارة أو الملكية وأثرها في ممارسة إدارة الأرباح تطبيقياً.

حيث يلعب الاستثمار دوراً هاماً في تدعيم قدرة الشركات على البقاء والاستمرار في ظل تزايد حدة المنافسة بين الشركات كما تعد قرارات الاستثمار الرأسمالي أحد العوامل الأساسية والهامة التي تحدد قيمة الشركة ومن ثم ثروة المستثمرين، لذلك تعد المعلومات التي توفرها التقارير المالية للشركات هي الأداة الأساسية لحماية المستثمرين وبتث الثقة لديهم حول التدفقات النقدية والمراكز المالية ونتائج أداء الشركات، وإن نفعية المعلومات المحاسبية للمستثمرين تحدد بشكل رئيسي مستوى جودة التقارير المالية، وكذلك دورها في تحقيق كفاءة الاستثمار وكفاءة سوق الأوراق المالية. كذلك فإن الشركات ذات الروابط السياسية تعتمد إلى التوسع في ممارسة الأرباح المحاسبية بهدف تحسين سمعتها لجذب العمالة الماهرة، ومقابلة متطلبات المعايير الصناعية، وتلبية احتياجات أسواق الائتمان، والمال بما تتضمنه من مستثمرين ومحللين ماليين للتأثير على أداء الأسهم بالسوق ومن ثم قيمة الشركة. وتقدم نتائج الدراسة إشارات مفيدة لكل من الشركات والهيئات الرقابية فيما يتعلق بالتنسيق بين المتطلبات التنظيمية لجودة التقرير المالي، وكفاءة الاستثمار بالشركات، وعلى المستوى الأكاديمي قد تقدم نتائج الدراسة رؤية أكثر وضوحاً حول جوانب تحسين هذا الإطار وأهمية إعداد تقرير الأعمال المتكاملة بالشركات.

وأن الروابط السياسية للشركات أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ومن ثم جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بالسلب، وذلك من خلال مؤشري هيكلية العمليات ونطاق التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية، ونتائج التحليل المالي للاستثمار بالشركات، ومقدار الانحراف عن حجم الاستثمار الأمثل، وهو ما توصلت إليه الدراسة في الجزء التطبيقي.

الكلمات المفتاحية:

الروابط السياسية، جودة التقارير المالية، كفاءة الاستثمار، جودة المعلومات المحاسبية، المعايير المحاسبية، سوق الأوراق المالية.

أولاً : مقدمة ومشكلة البحث :

تمثل المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات يهدف إلى إنتاج معلومات مالية عن الشركة , يجب أن تكون نافعة لأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. لذا تسعى الشركات إلي تحقيق مزايا تنافسية وتعزيز موقفها في مواجهة المنافسين, والعمل على زيادة قيمتها السوقية, من خلال أساليب متعددة منها ما هو متعلق بالابتكار والتجديد, وفتح أسواق جديدة, وتحسين الكفاءة التشغيلية, ومنها ما يتعلق باستغلال العلاقات مع المسؤولين الحكوميين والسياسيين في بناء روابط سياسية سواء كانت إدارية, أو استثمارية, أو اجتماعية, أو تبرعات مالية.

وتلعب أسواق رأس المال دوراً هاماً في توفير التمويل اللازم للشركات , لتتمكن من مقابلة الفرص الاستثمارية المتاحة لها, حتى تتمكن من تحقيق استثمار يتسم بالكفاءة (peltonen et al.,2012). كما أن قرار استثمار الشركات ليس هاماً لهذه الشركات فحسب ولكن أيضاً للاقتصاد ككل. لذلك ينبغي إلا ينصب التركيز على حجم الاستثمار فقط بل على جودة هذا الاستثمار , أو بعبارة أخرى على كفاءة الاستثمار Investment Efficiency والتي تعد أكثر أهمية من حجم الاستثمار (Rad et al.,2016).

إن الروابط السياسية للشركات عملة ذات وجهين, لأنها تحقق مزايا للشركات تتعلق بالتمويل أو تخفيض الضرائب أو الحصول على المساعدات والعقود الحكومية من ناحية, ولها آثاراً سلبية من ناحية أخرى تتعلق بتحويل الهدف الأساسي للمديرين من تعظيم ثروة المساهمين إلى تحقيق مصالح أصحاب تلك الروابط, وذلك من خلال التأثير على نظم المحاسبة والرقابة الداخلية للشركات (Ji J. and Yi y., 2022), مما يتسبب في مجموعة من المشكلات تتمثل في ضعف الأداء المالي, وارتفاع مستوى الفساد بالشركات, ووجود أوجه قصور في النواحي التشغيلية, والافتقار إلى حماية المستثمرين (Preuss, S., and Königsgruber, R., 2021).

ومن ناحية أخرى , فقد أوضح البعض (Mansour , 2014;Chowdhury et al ., 2016 ; Xiao et al., 2017 ; Tan and Liu , 2017) أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى وجود مشاكل مثل التخلخل الخلفي والاختيار العكسي , وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الاستثمار بالشركات . كما أوضح البعض الآخر (Guariglia and Yang, 2016; Carluccio et al ., 2018) أن تكلفة التمويل تعد محدداً رئيسياً للإنفاق الاستثماري للشركات, لأن ارتفاع تكلفة رأس المال قد يترتب عليه عدم قدرة الشركة على تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة , وبالتالي التأثير بالسلب على كفاءة الاستثمار . كما تعد المعلومات التي توفرها التقارير المالية للشركات هي الأداة الأساسية لحماية المستثمرين وبتث الثقة لديهم حول التدفقات النقدية والمراكز المالية ونتائج أداء الشركات, وان نفعية المعلومات المحاسبية للمستثمرين تحدد بشكل رئيسي مستوى جودة التقارير المالية, وكذلك دورها في تحقيق كفاءة الاستثمار وكفاءة سوق الأوراق المالية (Wu J. et al., 2021).

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة مثل (أبو الخير , ٢٠٠٧ , الرشيد , ٢٠١٢ , ريشو , ٢٠١٣ , الصيرفي , ٢٠١٥ , هاشم , ٢٠١٨ , طلخان , ٢٠١٨ , نويجي , ٢٠١٨ , Tai , 2017;Herath and Albarqi, 2017 ; Cheng and Fan, 2016 ; Tang et al

,2016 Paul et al, ; Chahzad et al, 2017 ; Echobu et al, 2017 ; Forte et al, 2017 (Ewert and Wagenhofer, 2019 ; Kaaya, 2019) إلى وجود العديد من المحددات ذات الصلة بشركة العميل والتي قد تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية , ومن بينها , مدي تفعيل ممارسات حوكمة الشركات , مستوى التحفظ المحاسبي , ممارسات إدارة الأرباح , جودة الأرباح , قيد الشركة في الأسواق المالية الدولية , تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRSs , اتجاهات الإدارة , أخلاقيات العمل , توافر القيم الأخلاقية في معدي القوائم والتقارير المالية , الخصائص التشغيلية للشركة كالحجم والربحية ومعدل الرفع المالي , جودة وظيفية المراجعة الداخلية , البيئة القانونية, البيئة الاقتصادية. بالإضافة لوجود بعض العوامل المختلفة أو المحددات ذات الصلة ببيئة الممارسة المحاسبية التي قد تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية أيضاً , والتي من بينها, مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية , معايير المحاسبة المطبقة , نظام المعلومات المحاسبي المستخدم لإنتاج المعلومات المحاسبية , والقوانين واللوائح ذات الصلة بإعداد التقارير المالية .

ونتيجة لذلك اهتمت الدراسات بأثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية واتخذت نتائجها اتجاهين مختلفين هما:

الأول: أن الشركات ذات الروابط السياسية أقل استجابة لضغوط المشاركين في سوق الأوراق المالية بشأن تحسين جودة التقارير المالية المنشورة, فهي لا تهتم برأي المستثمر وحاجته من المعلومات المحاسبية لعمل التنبؤات أو اتخاذ القرار الاستثماري. وأن تلك الشركات تعتمد لإخفاء الأخبار السيئة عن أنشطتها الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف السياسية, وأن لديها القدرة للحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بخلاف سوق الأوراق المالية (Ababneh, T.,and Aga, M., 2019: Rahmaningtyas,et al.,2021:Zhou P.et al., 2022)

الثاني: أن الشركات ذات الروابط السياسية تحفز المديرين على الالتزام بشكل أكبر بقواعد ومعايير الحوكمة, وأن الإدارة التي تضم سياسيين تعمل بشكل كبير على تحسين الكفاءة التشغيلية للشركة, وزيادة حصتها السوقية, والمحافظة على سمعتها في سوق الأوراق المالية من خلال تحسين جودة التقارير المالية المنشورة عنها (نور الدين, ٢٠٢١: Yang Y. et al., 2020: Wati L. et al., 2022).

وأكدت العديد من الدراسات أن الاستثمار يساهم في تدعيم قدرة الشركات علي الاستمرار في ظل تزايد حدة المنافسة بين الشركات كما تعد قرارات الاستثمار الرأسمالي أحد العوامل الأساسية التي تحدد قيمة الشركة ومن ثم ثروة المستثمرين , وأن هناك العديد من المحددات الرئيسية للشركة تتمكن بها من اتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالكفاءة تتضمن : وجود فريق إداري يتسم بالمعرفة والتخصص والمهارة , وكذلك توفر رأس المال الكافي (Chen et al 2017b , Lai and Liu 2018).

وتعتمد العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية على مجموعة متغيرات لها تأثير ملموس على نوع هذه العلاقة وقوتها مثل مدى تدخل السياسيين في تخصيص الموارد الاقتصادية بالمجتمع, ودرجة التحرر الاقتصادي, وظروف المنافسة, ومستوى الفساد السائد في

المجتمع، وأن تلك المتغيرات تختلف من دولة إلى أخرى مما يستلزم أخذ خصائص كل بيئة على حده في تحديد هذه العلاقة، وتوخي الحذر في تعميم نتائج الدراسات من دولة إلى أخرى (Ababneh, T., and Aga, M., 2019)

وبالرغم من أن مصر من الاقتصاديات الناشئة التي تتوفر فيها متغيرات عديدة تؤثر في العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية، منها الملكية الحكومية في العديد من الشركات المسجلة في البورصة المصرية وهي تعد أحد أشكال الروابط السياسية، وتعدد وتنوع الروابط السياسية في الشركات الخاصة والمسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية من حيث الإدارة أو الملكية، وتحل مصر رقم ١١٧ عالمياً من حيث النزاهة والشفافية ورقم ١١ عربياً طبقاً لتصنيف منظمة الشفافية والنزاهة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠م، وأن البورصة المصرية لا تزال تعاني من تذبذب المستوى ونقص الكفاءة ومشاكل عديدة تتعلق بالمعلومات المحاسبية المنشورة بها (السيد، ٢٠٢١).

وتعد البيئة المصرية مجالاً خصباً للكشف عن نوعية وقوة العلاقة بين الروابط السياسية الشركة وجودة التقارير المالية المنشورة في البورصة المصرية وكفاءة الاستثمار بالشركات، لتحديد الآثار المترتبة على العلاقة بين تطوير المحاسبة والبيئة التي تعمل بها، حيث شهدت البيئة المصرية إصلاحاً نتيجة للتحويلات السياسية، والتحويلات الاقتصادية تتمثل في الإسراع نحو الاستثمار الأجنبي من خلال إصدار قانون الاستثمار (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)، وتعديل معايير المحاسبة المصرية عامي ٢٠١٥م و٢٠١٩م (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ٢٠١٥: ٢٠١٩)، مما يتطلب ضرورة التحقق من جودة التقارير المالية للشركات المصرية وكفاءة الاستثمار بها، والتي يركز عليها المستثمرين في صنع قراراتهم الاستثمارية.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات في البيئة المصرية التي اهتمت بهذه العلاقة، إلا أنها لم تغطي تساؤلات الدراسة الحالية، مما يبرز الفجوة البحثية التي تحاول الدراسة الحالية تغطيتها من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية المنشورة وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية؟، ومن خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الروابط السياسية للشركات وأثرها والعوامل المؤثرة فيها ومشكلاتها؟
- ماهية جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها؟
- ماهية كفاءة الاستثمار ومؤشرات قياسها؟
- ما أثر الروابط السياسية للشركات على وضع وتبني المعايير المحاسبية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية؟
- ما أثر الروابط السياسية للشركات على مؤشرات كفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية؟

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على من جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على إطار الروابط السياسية للشركات من حيث المفهوم، والمزايا المحققة، والعوامل المؤثرة في بنائها، ومشكلاتها.
- تحديد مفهوم جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار ومؤشرات قياسهما.
- تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على وضع وتبني المعايير المحاسبية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على تطبيق المعايير المحاسبية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- التوصل إلى نتائج تطبيقية لأثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث من ناحيتين هما:

١- من الناحية العلمية:

يكتسب البحث أهميته العلمية في تناول مشكلة مستمرة وهامة تؤثر على جودة التقارير المالية للشركات وإمكانية الاعتماد عليها وتناولها لرفع كفاءة الاستثمار بالشركات، كما تتبع أهميته من ندرة الكتابات العربية في مجال الروابط السياسية للشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة وكفاءة الاستثمار بالشركات وخاصة في البيئة المصرية، مما يجعل هذه الدراسة تسهم في إثراء المكتبة العربية في هذا المجال. كذلك الحاجة إلى دراسة العلاقة بين تطوير المحاسبة وعلاقتها بالتطبيق في البيئة المصرية، للوقوف على جدوى هذا التطوير ومدى ملائمة للبيئة المصرية، والحاجة لدراسة أثر التطورات في البيئة المصرية سواء السياسية أو الاقتصادية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات بسوق الأوراق المالية المصرية من خلال الروابط السياسية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.

كذلك الحاجة إلى التعرف على أثر الروابط السياسية للشركات على وضع وتبني المعايير المحاسبية في البيئة المصرية، وتحديد نوعية المعايير المحاسبية الواجب الالتزام بها في التطبيق لإنتاج قوائم مالية عالية الجودة تفيد في حماية المستثمر المحلي والأجنبي، مع التعرف على أثر الروابط السياسية للشركات على تطبيق المعايير المحاسبية، من حيث إدارة القياس والإفصاح المحاسبي وما ينتج عنها من مشكلات تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية وكفاءة الاستثمار بالشركات.

٢- من الناحية العملية:

تتبع أهمية الدراسة من التوصل إلى نتائج تطبيقية تفيد الجهات التالية:

- واضعي المعايير المحاسبية بالبيئة المصرية عن أثر التعديلات المتلاحقة في المعايير المحاسبية المصرية على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية، والكشف عن العوامل التي تؤثر بالسلب على جودة المعايير المحاسبية عند وضع وصياغة المعايير، أو تطبيقها لأخذها في الحسبان عند إجراء أي تعديلات مستقبلاً بالمعايير.

-منظمي أسواق المال من حيث تأثير الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية من حيث جودة الأرباح المحاسبية، وإدارة الأرباح المحاسبية، وخصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة بتلك التقارير، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اتجاه انخفاض جودة التقارير المالية.

- الجهات الحكومية المنوط بها حماية المستثمرين.

- إدارة الشركات بصفة عامة وذات الروابط السياسية بصفة خاصة للعمل على تحسين التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية وكفاءة الاستثمار بالشركات، بما يحقق منفعة المعلومات المتضمنة بها للمساهمين والمحللين الماليين.

- مراجعي الحسابات من خلال توفير إشارات إنذار لهم بشأن جودة القوائم المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية للشركات ذات الروابط السياسية، وما يستلزم منهم من بذل العناية المهنية، ومستوى ممارسة الشك المهني، والحصول على أدلة الإثبات الكافية، وفحص معاملات الأطراف ذات العلاقة.

رابعاً: أسلوب الدراسة ومنهجيتها:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين رئيسيين هما:

١- **الدراسة النظرية:** قام الباحثان باستخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والمرجعية، بهدف تحديد الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار)، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي للوصول لتأثير الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية وكفاءة الاستثمار بتلك الشركات.

٢- **الدراسة التطبيقية:** هي دراسة تطبيقية لبيانات فعلية لاختبار أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، من خلال استخدام مجموعة متكاملة من المؤشرات لتقييم جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية تتمثل في جودة الأرباح، وإدارة الأرباح، وشفافية الإفصاح، وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، ونتائج التحليل المالي للاستثمار بالشركات، ومقدار الانحراف عن الاستثمار الأمثل بالشركات.

خامساً : فروض الدراسة:

في ضوء الهدف الرئيسي من الدراسة وهو تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على كل من جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، تم صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

١- الفرض الرئيسي الأول: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية"

وينبثق عن الفرض الرئيسي الأول الفروض الفرعية التالية:

١/١ الفرض الفرعي الأول: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على جودة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

٢/١ الفرض الفرعي الثاني: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على إدارة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

٣/١ الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على خصائص جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

٢- الفرض الرئيسي الثاني: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على كفاءة الاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية"

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثاني الفروض الفرعية التالية:

١/٢ الفرض الفرعي الأول: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على مؤشرات التحليل المالي للاستثمار بالشركات بالبورصة المصرية".

٢/٢ الفرض الفرعي الثاني: "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على الانحراف عن حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل بالشركات المسجلة بالبورصة".

سادساً: خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وانطلاقاً من أهميتها وأهدافها وأسلوبها ومنهجيتها والتي يسعى الباحثان إلى دراستها وتحقيقها يمكن تقسيم البحث إلى :

المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بأثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار بالشركات.

المبحث الثاني: الإطار العام للروابط السياسية للشركات.

المبحث الثالث: أثر الروابط السياسية على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار في ضوء تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات

دراسات مستقبلية مقترحة , مراجع البحث , ملاحق البحث

المبحث الأول

الدراسات السابقة المرتبطة بأثر الروابط السياسية للشركات على

جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار

يعرض الباحثان في هذا البحث نتائج بعض الدراسات التي اطلعا عليها، والمرتبطة بموضوع الدراسة للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال.

لذا يتناول هذا المبحث بيان نتائج الدراسات السابقة حول أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية وذلك كمحاولة لتحديد وتقليل الفجوة البحثية في هذا المجال.

فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة (الروابط السياسية للشركات، وجودة التقارير المالية، وكفاءة الاستثمار) من حيث المفهوم والأهمية والمتغيرات المؤثرة ومؤشرات القياس، إلا أن الباحثان سوف يتناولوا الدراسات التي ربطت بين المتغيرات، بما يخدم الهدف من الدراسة الحالية مع ترتيبها تاريخياً للتحقق من التراكمية العلمية للمشكلة محل الدراسة كما يلي:

١- دراسة (Hashmi M. et al.,2018)

استهدفت الدراسة تحديد تأثير الروابط السياسية للشركات على جودة الأرباح من خلال تحديد ما إذا كانت ملكية الشركات الباكستانية-على وجه التحديد الملكية العائلية تلعب دوراً مهماً في بناء الروابط السياسية – تؤثر على جودة الأرباح أم لا؟، وتم الاعتماد على عينة الدراسة المكونة من ٢٣٨ منشأة نشطة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٥م باستخدام نموذج الانحدار على البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً تتمتع بجودة أرباح أكبر بشكل ملحوظ مقارنة بالشركات غير المرتبطة، وأن الشركات العائلية تتمتع بأرباح عالية عن الشركات التي لا تخضع للملكية العائلية، لأن الملكية العائلية تخفف من السلبات الناتجة من تأثير الروابط السياسية على جودة الأرباح، كما تستخدم الاتصالات السياسية في تحسين جودة أرباح الشركة.

٢- دراسة (Ababneh T. and Age M., 2019)

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير قواعد حوكمة البيانات المالية المستدامة على اتخاذ القرارات في الشركات، من خلال ممارسة المحاسبة الإبداعية والمتغيرات المؤثرة بها مثل الروابط السياسية للشركات، وتم الاعتماد على عينة للدراسة مكونة من ١٨٠ من الشركات العامة المدرجة ببورصة عمان، وتم تطبيق نموذج المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لحوكمة البيانات المالية المستدامة على ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن الروابط السياسية تؤثر على مستوى ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات بالزيادة، مما يؤثر على جودة تقارير المعلومات المالية بالسلب، وينعكس ذلك على فعالية اتخاذ القرارات

المرتبطة بالشركات, وأوصت الدراسة بتطبيق مؤشرات أخرى لقياس جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق الأردنية من أهمها مؤشر خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

٣- دراسة (Chi C. et al., 2019)

استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين الروابط السياسية للشركات والتقارير المالية المتحفظة من خلال متغير وسيط وهو نوع الملكية (العائلية والعامية), باستخدام البيانات الخاصة بالشركات التايوانية المدرجة بسوق الأوراق المالية من ١٩٩٦م إلى عام ٢٠١٢م, وكانت مشاهدات العينة النهائية ١٣٣٨ مشاهدة على مدار العام وبمجموع ٢١٤٠٨ مشاهدة خلال فترة الدراسة, وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات العائلية لديها حوافز لتقليل التكاليف المتعلقة بالوكالة والتضاضي عن طريق التقارير المتحفظة, وتميل الشركات التي لها روابط سياسية إلى أن يكون لديها تقارير مالية شفافة مما يمكنها من الانخراط في أنشطة البحث عن الربح السياسي على عكس الشركات ذات الملكية العامة, وأن الروابط السياسية للشركات ليس لها تأثير إيجابي على العلاقة بين الملكية العائلية والتقارير المالية المتحفظة, وأن الروابط السياسية تدفع الشركات العائلية نحو تحسين تقاريرها المالية من خلال الالتزام الكامل بممارسات الحوكمة.

٤- دراسة (Sadiq M. et al., 2019)

بحثت الدراسة تحديد ما إذا كانت حوافز الرئيس التنفيذي تتوسط العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة الباكستانية, وتم الاعتماد على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة باكستان بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٥م وعددها ١٣٥ شركة, وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد, وتوصلت الدراسة إلى أن حوافز الرئيس التنفيذي ليس لها تأثير جوهري على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية, وأوصت الدراسة بأن مؤشر إدارة الأرباح ليس كافياً في حد ذاته للحكم على هذه العلاقة, ولكن هناك مؤشرات أخرى يجب استخدامها في دراسات مستقبلية مثل خصائص جودة المعلومات, وجودة الأرباح المحاسبية.

٥- دراسة (Wang Y. et al., 2019)

استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين القدرات الإدارية والروابط السياسية للشركات وإجراء تحريفات بالتقارير المالية (الاحتياطي في التقارير المالية) في الصين, باستخدام عينة من الشركات المدرجة في الصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٢م, وباستخدام معاملات الارتباط الخطية الإحصائية لعدد ٥٩ منشأة تمت بها ١٧٠٦ مشاهدة, وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة القدرة الإدارية تؤدي لتقليل الاحتياطي في التقارير المالية بشكل عام, إلا أن الروابط السياسية للشركات تحد من تأثير القدرات الإدارية في الحد من احتمالية الاحتياطي في التقارير المالية.

٦- دراسة (الفاقي والزكي, ٢٠٢١):

ناقشت الدراسة تحديد وقياس أثر العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة, وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المملوكة للدولة المدرجة بسوق

الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي إلى قطاع التشييد ومواد البناء خلال الفترة من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٨م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أربعة نماذج أساسية هي: الأول، لقياس أثر الروابط السياسية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي، والثاني، لقياس أثر الروابط السياسية للشركات على قيمة الشركة، والثالث، لقياس أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، والرابع، لقياس العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الروابط السياسية للشركات وكل من مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، كما توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، وان هناك أثر ايجابي للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة باستخدام نموذج *Tobin's Q*.

٧- دراسة (Preuss S., and Königsgruber R., 2021)

استهدفت الدراسة تحليل الدراسات التي وردت بالفكر المحاسبي بشأن تأثير الروابط المحاسبية للشركات على جودة التقرير المالي، حيث تم مراجعة النتائج المنهجية للأدبيات المتعلقة بالروابط السياسية في الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٩م بشأن ما جاء عن تكاليف الروابط السياسية للشركات وانعكاسها على التقرير المالي للشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية للشركات مجالاً أكثر غموضاً مما تناولته الدراسات خلال تلك الفترة، وانه في حالة ارتفاع تكاليف الروابط السياسية للشركات عن المزايا المتوقعة منها قد يكون ذلك حافزاً للإدارة للتلاعب بالأرباح المحاسبية لتعويض فرق التكاليف مما يؤثر على جودة التقرير المالي، وأوصت الدراسة بالترقية بين أنواع الروابط السياسية للشركات من حيث الإدارة أو الملكية وأثرها في ممارسة إدارة الأرباح تطبيقياً.

٨- دراسة (Rahmaningtyas D. et al., 2021)

اختبرت الدراسة أثر هيكل الملكية على ممارسة إدارة الأرباح بالشركات المسجلة في البورصة الإندونيسية، مع إدخال متغيرات وسيطة مثل حوكمة الشركات، والروابط السياسية للشركات، والمبيعات، وباستخدام عينة للدراسة من الشركات المسجلة في البورصة الإندونيسية من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٤م (١١٦ منشأة مملوكة للحكومة و١١٦ منشأة عامة)، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير تركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل الملكية له تأثير إيجابي وهام على ممارسة إدارة الأرباح في إندونيسيا، وأن تلك العلاقة تأخذ شكل حرف *U* في علاقتها بدورة حياة الشركات، في المقابل فإن الروابط السياسية للشركات لم يكن لها تأثير ملحوظ على ممارسة إدارة الأرباح بالإيجاب أو السلب، بينما المبيعات كانت عاملاً مؤثراً بشكل ايجابي في ذلك.

٨- دراسة (Bani-Khalid T. and Al-Own B., 2021)

سعت الدراسة إلى التعرف على دور الروابط السياسية للشركات كمتغير وسيط على العلاقة بين ثنائية الرئيس التنفيذي وممارسات إعداد التقارير البيئية للشركات المسجلة بالبورصة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨، وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*) وعملية *Hayes* الكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة تأثرت ايجابياً إلى حد كبير بين المتغيرين في ظل

توسيط الروابط السياسية للشركات، وان الإفصاح عن الجوانب البيئية للشركات تحسن بشكل كبير من حيث المحتوى والجودة عن قبل وجود الروابط السياسية لتلك الشركات، مما يعزز وعي أصحاب المصلحة بالمسؤولية البيئية في سياق الأردن كدولة نامية.

٩- دراسة (Qian W. and Chen X., 2021)

استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين الإفصاح البيئي للشركات والروابط السياسية للشركات في ظل التغييرات التنظيمية والقيادية مع دراسة حالة الصين، لأنها دولة تعاني من توترات متزايدة بين النمو الاقتصادي السريع والتلوث البيئي الشديد، والتي تعقدها المستويات العالية من الروابط السياسية للشركات، باستخدام البيانات التي تم جمعها من الشركات الملوثة للبيئة بشدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ على التوالي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الروابط السياسية لرؤساء الشركات ومستويات الإفصاح البيئي في عام ٢٠١٥ ولكن ليس في عام ٢٠١٢، مما يشير إلى أن هناك انخفاض كبير في جودة الإفصاح البيئي، وهذا الانخفاض بارز في الشركات ذات الرؤساء المرتبطين سياسياً.

١٠- دراسة (Gao R. et al., 2022)

سعت الدراسة إلى تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالي لها في ظل إتباع النظام الرأسمالي للاقتصاد القومي، وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية للشركات تمثل قناة مهمة للتفاعلات بين الشركات والحكومة، وهي سمة بارزة من سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وان هناك آثار ايجابية للروابط السياسية للشركات وانعكاساتها على جودة التقرير المالي للشركات، في ظل وجود أشكال متعددة للنشاط السياسي للشركات تساهم في بناء روابط سياسية قوية في ظل النظام الرأسمالي للدولة، من حيث المشاركة في برامج الأحزاب السياسية، والتبرعات النقدية والعينية بالانتخابات البرلمانية والرئاسية.

١١- دراسة (Ika S. et al., 2022)

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير الروابط السياسية للشركات وحوكمة الشركات على قيمة الشركة المدرجة بالبورصة الاندونيسية، من خلال التأثير على التقرير المالي للشركات، وتم قياس الروابط السياسية من خلال ملكية بعض أسهمها للحكومة، وشملت عينة الدراسة ١٧ منشأة مملوكة للحكومة و ١٧ منشأة خاصة مدرجة في بورصة إندونيسيا من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، خلال فترة الدراسة (٥ سنوات)، وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية الحكومية لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة، حيث أن الشركات التي تمتلك الحكومة المركزية بعض أسهمها من المرجح أن تزيد من قيمة الشركة من خلال تحسين جودة التقرير المالي، وأن مفوضو الرئيس المرتبطون سياسياً والمفوضون المستقلون المرتبطون سياسياً لهم تأثير على زيادة قيمة الشركة ويحسن الإفصاح عنها، كما أن ممارسات حوكمة الشركات تزيد أيضاً من قيمة الشركة بشكل كبير عند مستوى ٥ في المائة، وفي الوقت نفسه فإن التفاعل بين حوكمة الشركات والمفوض المستقل المرتبط سياسياً يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة.

١٢ - دراسة (Farrukh M. et al., 2022)

اختبرت الدراسة أثر الروابط السياسية للشركات على الأداء الابتكاري للشركات في المجال الاستثماري والإفصاح عنه بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة، كما تختبر هذه الدراسة أيضاً دور الوساطة للقدرة الاستيعابية والتقدم التكنولوجي في هذا الشأن، حيث تم جمع البيانات من مديري / مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استبيان منظم، وتمت معالجة البيانات بالمعادلة الهيكلية ذات المربعات الصغرى الجزئية لتحليل الروابط المفترضة، وتوصلت الدراسة إلى أن الروابط السياسية للشركات تؤثر بشكل كبير على أداء الابتكار بالشركات في المجال الاستثماري، وتتوسط هذه العلاقة القدرة الاستيعابية، علاوة على ذلك خفف التطور التكنولوجي العلاقة بين الروابط السياسية وأداء الابتكار في المجال الاستثماري، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بدور الشبكات في تحسين الابتكار، إلا أن دور الروابط السياسية للشركات يكون سلبياً على القدرة الابتكارية لها في المجال الاستثماري، وكذلك على مستوى الإفصاح عنها بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة، والتي تعتمد على نوع تلك الروابط ودرجة نفوذها في الدولة.

١٣ - دراسة (Zhou P. et al., 2022)

بينت الدراسة العلاقة بين الروابط السياسية للشركات وتبني الاستثمارات البيئية المسؤولة اجتماعياً للشركات ومستوى الإفصاح عنها بالتقارير المالية. بالإضافة إلى الروابط السياسية على المستوى الفردي، أي العلاقات الشخصية لرجال الأعمال مع المسؤولين الحكوميين، باستخدام مجموعة بيانات تحتوي على ١٧،٦٩٠ مشاهدة لعدد ١٨٠ منشأة بالصين، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود فروع للحزب الشيوعي الحاكم بالصين يؤدي إلى استثمارات بيئية مسؤولة اجتماعياً بشكل أكبر مما سبق، كما يتم الإفصاح عنها بشكل أفضل، مما يحسن من جودة التقارير المالية المنشورة، وأن هذه الفروع توجد متغيرات جديدة على مستوى الشركة مثل الحوكمة المركزية والقيود المالية، وعلى المستوى الإقليمي مثل تطوير نظام السوق، مما يشكل متغيراً وسيطاً بين الروابط السياسية والاستثمارات البيئية المسؤولة اجتماعياً.

مناقشة وتحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

يتضح من الدراسة التحليلية للدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ما يلي:

- الدراسات السابقة قد تمت في بيئات مختلفة عن البيئة المحلية، وبذلك تقل إمكانية الاستناد لتلك النتائج التي توصلت إليها، وعليه تعد هذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي تتطرق إلى دراسة أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.

-معظم الدراسات السابقة قد ركزت على أهمية الروابط السياسية للشركات، والمزايا التي تتحقق منها في مجالات عديدة مثل التمويل، والضرائب، والنواحي التسويقية، والنواحي التشغيلية، وكذلك أثارها السلبية على هيكل رأس المال، والأداء المالي للشركات، وأداء الأسهم بسوق الأوراق المالية.

-تختلف نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر الروابط السياسية للشركات على مؤشرات جودة التقارير المالية فمنها من توصل إلى تأثير سلبي على جودة الأرباح (Ababneh, T., and Aga, M., 2019: Preuss, S., and Königsgruber, R., 2021) ومنها من توصل لعدم وجود تأثير نهائياً على جودة الأرباح (Sadiq M. et al., 2019: Rahmaningtyas, et al., 2021) بينما توصلت دراسات (Hashmi M. et al., 2018: Preuss S., and Königsgruber R., 2021) إلى وجود تأثير إيجابي على جودة الأرباح. كما توصلت دراسات (الفقي والزكي، ٢٠٢١: Ika S. et al., 2022 : Gao R. et al., 2022) إلى وجود تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على التحفظ المحاسبي، بينما توصلت دراسات (Chi C. et al., 2019: Wang Y. et al., 2019: Farrukh M. et al., 2022) إلى أن الروابط السياسية للشركات تزيد من درجة التحفظ المحاسبي.

-إن تحديد تأثير الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية تحتاج إلي مجموعة من المؤشرات المرتبطة بجودة التقارير المالية مثل جودة الأرباح المحاسبية، وإدارة الأرباح، وخصائص جودة المعلومات، وهو ما لم تتناوله أيًا من الدراسات السابقة بشكل متكامل.

-توجد متغيرات لها تأثير في بناء الروابط السياسية للشركات، والمزايا المحققة منها، ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية، مثل مستوى الفساد، والتحرر الاقتصادي، والتغيرات المتلاحقة في البيئة الاستثمارية وحماية المستثمرين، وإصدار المعايير المحاسبية، ومستوى الحوكمة فمنها القائم على القواعد ومنها القائم على الاتصال، وأن هناك صعوبة في تعميم نتائج الدراسات بين الدول نتيجة لهذه المتغيرات، وأن التحقق من تلك العلاقة في كل بلد على حده لاختلاف تلك المتغيرات من بلد لآخر.

-لم تتناول الدراسات السابقة أثر الروابط السياسية للشركات على وضع وتطبيق معايير المحاسبة، بالرغم من أهميتها في تحديد إطار ومتضمنات التقارير المالية المنشورة بالبورصة، وبالتالي تحديد منفعة المعلومات المتضمنة بها للمستثمرين بالسوق.

-لم تتناول أيًا من الدراسات السابقة أثر الروابط السياسية للشركات على كفاءة الاستثمار بالشركات، ولم تستخدم مؤشرات لقياسها مثل نتائج التحليل المالي للاستثمار، والانحراف عن حجم الاستثمار الأمثل.

-لم تتناول أيًا من الدراسات السابقة أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، على الرغم من التغيرات المتلاحقة بالبيئة المصرية، والتعديلات المتتالية في معايير المحاسبة، والنزعة حول الاستثمار الأجنبي بصور قانون الاستثمار لحماية المستثمر، والتي يعد أهم أدواتها جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وهي الفجوة البحثية التي تحاول الدراسة الحالية تغطيتها.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية للإطار العام للروابط السياسية للشركات

جذب موضوع الروابط السياسية للشركات، ومفهوم جودة التقارير المالية ومؤشرات قياسها، وكفاءة الاستثمار في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية انتباه الأدب المحاسبي نتيجة لأن الشركات تعتبر من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر المالية المتنوعة والخاصة بالروابط السياسية، لذلك أصبح من الضروري على الشركات أن تتحوط لهذه المخاطر من خلال قيامها بتدعيم جودة التقارير المالية وتحسين كفاءة الاستثمار. وقد حظي معيار كفاءة الاستثمار بأهمية بالغة منذ إقراره معياراً يعكس مدى سلامة وقوة المركز المالي للشركة ومدى ثقة الأطراف الخارجية فيه (Chircop et al., 2018; Chen et al., 2018a; Cheng and Wu, 2018) وسوف يتم تناول الإطار العام للروابط السياسية للشركات من خلال التعرف على كل من مفهومها، وأهميتها، والعوامل المؤثرة فيها، ومشكلاتها، على النحو التالي:

١ - مفهوم الروابط السياسية للشركات:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الروابط السياسية للشركات، وتناولتها طبقاً لمصدر هذه الروابط، حيث تناولتها من عدة جوانب على النحو التالي:

١/١ **العلاقات الإدارية:** أن يكون أحد المسؤولين بالشركة من أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة أو يكون المدير التنفيذي للشركة عضواً في المجالس النيابية أو سبق له أن شغل منصب مسئول حكومي بارز، حيث تبنى الروابط السياسية من خلال توظيف المسؤولين الحكوميين السابقين كمديرين تنفيذيين للشركات، أو تحول أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي إلى سياسيين بالترشح في الانتخابات النيابية أو الحكومية، أو جود ممثل الحكومة في مجلس الإدارة بصفته، أو العضوية بالهيكل العليا الحزبية للمديرين التنفيذيين للشركة وأعضاء مجلس الإدارة (Chaney et al., 2011; Sadiq et al., 2019; Su S. et al., 2021).

٢/١ **العلاقات الاستثمارية:** أن يكون أحد المساهمين الرئيسيين بالشركة والذي يمتلك نسبة لا تقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة، أو يستحوذ على نسبة ١٠٪ على الأقل من حق التصويت هو حكومي بارز أو عضو مجالس نيابية، أو يكون ذو صلة قرابة أو صداقة أو مصاهرة مع مسئول حكومي بارز أو عضواً في المجالس النيابية، حيث تبنى الروابط السياسية من خلال امتلاك السياسيين أسهم الشركة، أو الملكية الحكومية للشركة وبأى نسبة في حق الملكية، أو امتلاك أقارب وأصهار المسؤولين الحكوميين لأسهم الشركة، أو ترشح مساهمين رئيسيين في الشركة في الانتخابات النيابية والحكومية: (Nguyen et al., 2020; Dinh et al., 2021; Chung and Zhu, 2021).

٣/١ **التبرعات المالية:** أن تساهم الشركة في الحملات الانتخابية لمرشحي المجالس النيابية أو الأحزاب السياسية المؤثرة في إصدار التشريعات والقوانين بالدولة، أو المساهمة في تنفيذ برنامج انتخابي معين، حيث تبنى الروابط السياسية من خلال التبرع للحملة الانتخابية لمرشح معين، أو التبرع للأحزاب السياسية المؤثرة في إصدار التشريعات والقوانين، أو المساهمة في تنفيذ برنامج انتخابي معين، أو توظيف العاملين أثناء فترة الانتخابات، أو تقديم الهدايا والرشاوى إلى السياسيين والمسؤولين الحكوميين (Chung et al., 2019; Preuss, S., and Königgruber, R., 2021: Putra and Harymawan, 2021).

٤/١ **العلاقات الاجتماعية:** أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي بالشركة له علاقة قرابة أو صداقة أو مصاهرة مع مسئولين حكوميين بارزين

أو سياسيين أو أعضاء مجالس نيابية، حيث تبنى الروابط السياسية للشركات من خلال تعيين أقارب أو أبناء السياسيين مديرين تنفيذيين للشركات أو في مجلس إدارة الشركة، أو المصاهرة بين المدير التنفيذي أو أعضاء مجلس الإدارة والسياسيين، أو تعيين أقارب وأبناء السياسيين بالشركة، أو وجود خدمات متبادلة بين السياسيين والمدير التنفيذي أو أعضاء مجلس الإدارة (Sami et al., 2019; Sun and Zou, 2021; Shirodkar V. et al., 2022).

ويرى الباحثان أنه عند تناول الروابط السياسية للشركات يجب الإشارة إلى الآتي:

- إن هناك عوامل اجتماعية وثقافية تؤثر في تحديد مفهوم الروابط السياسية للشركة من دولة إلى أخرى، حيث تعتبر الشركة ذات روابط سياسية إذا كانت إدارتها خريجي جامعات ومدارس معينة مثل فرنسا (Yang Y et al., 2022)، وإذا كان المدير التنفيذي ضابطاً سابقاً في الجيش مثل الصين (Wang C., et al., 2022)، أو يكون المدير التنفيذي وثيق الصلة بالحزب الحاكم مثل ألمانيا (Sami et al., 2019)، أو يكون السياسي المرتبط بالشركة تابع لأحد الحزبين الرئيسيين بالولايات المتحدة الأمريكية (Putra and Harymawan, 2021).

- إن الهدف الرئيسي من سعي الشركات نحو إيجاد روابط سياسية هي الحصول على معاملة خاصة من قبل الهيئات التنظيمية للدولة، وخلق سياج من الحماية الذاتية لها ضد تقلبات القرارات الحكومية، وتحقيق مزايا خاصة لتدعيم قيمتها السوقية، وتحمل في سبيل ذلك تكاليف يطلق عليها تكاليف الروابط السياسية.

- تختلف الروابط السياسية للشركات عن الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدان، والتي بموجبها تمنح إحدى الدول مزايا للشركة التي تعمل على أرضها وتابعة لدولة أخرى، طبقاً لبنود الاتفاقية المبرمة بين الطرفين (Sadiq et al., 2019)، وكذلك التوجهات السياسية المشتركة للبلدان التي تجعل بلداً تعطي مزايا للشركات التي تعمل على أرضها وتتبع دولة أخرى ذات نفس التوجه السياسي (Chung et al., 2019).

- إن الروابط السياسية للشركات قد تكون مباشرة من خلال المدير التنفيذي أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدبرون، أو غير مباشرة بالقرابة أو الصداقة أو المصاهرة للسياسيين، أو القرب من السلطة السياسية التابعة من منطقة جغرافية واحدة، أو المال السياسي بالتبرعات للسياسيين.

- تعد الملكية الحكومية للشركات أحد صور الروابط السياسية، التي تساعد الشركات في الحصول على المزايا مثل العقود الحكومية أو الإعانات أو التسهيلات الحكومية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الروابط السياسية للشركة بأنها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الشركة والسياسيين أو حكوميين بارزين سواء كانت إدارية أو استثمارية أو اجتماعية أو مالية، تحقق من ورائها الشركة مجموعة من المزايا، وتحمل في سبيل ذلك تكاليف لبناء تلك الروابط واستمراريتها.

٢- أهمية الروابط السياسية للشركات:

تعد الروابط السياسية للشركات أحد العوامل المؤثرة في نشاط الشركات من خلال وجود حافز قوي بين السياسيين ومسئولي الشركة لتحقيق المنافع وتبادل المصالح بينهم، في ظل بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية قانونية معينة، ويتحقق للشركات العديد من المزايا من الروابط السياسية في عدة مجالات على النحو التالي:

١/٢ التمويل: يمثل التمويل أهم التحديات التي تواجه الشركات من حيث الحصول عليه أو معدل الفائدة وخدمة الدين، مما يؤثر على نشاط الشركة ونتيجة أعمالها وقدرتها على الاستمرار في

المنافسة، ويمكن أن تقدم الروابط السياسية مزايا في تمويل الشركات حسب مصدر التمويل المطلوب كما يلي:

١/١/٢ السندات: يتم طرح السندات بسوق الأوراق المالية للاكتتاب، وتلعب الروابط السياسية دوراً هاماً في التدخل مع الهيئات الإشرافية في الحصول على الموافقة على إصدار السندات، كما تولد الروابط السياسية من مناهجاً سائداً بين المستثمرين بأن هذه الشركات ينخفض فيها مخاطر الإفلاس، وان هناك صعوبة في اتخاذ إجراءات إدارية أو قانونية اتجاهاها، مما يجعل المستثمرين يقبلون على الاكتتاب في السندات (Li X. and Jin Y., 2021)، كما قد يتعرض المقرضون إلى ضغوط لتقديم القروض إلى الشركة ذات الروابط السياسية أو يتلقون مزايا أخرى مقابل تقديم القروض لتلك الشركات مثل إنقاذ هؤلاء المقرضين عندما تواجههم مشاكل مالية (Sadiq M. et al., 2019).

٢/١/٢ القروض المصرفية: إن الشركات ذات الروابط السياسية في الدول النامية بصفة خاصة تتجه إلى الاقتراض من البنوك الحكومية للحصول على العائد السياسي، حيث تخصص البنوك قيمة أكبر كقروض للشركات ذات الروابط السياسية القوية لتقوية علاقتها بكيار السياسيين من ناحية (Li C., 2020)، ويسعى رجال البنوك أنفسهم للحصول على مصالح وخدمات من الأفراد ذوي الروابط السياسية بالشركات من ناحية أخرى (Tee C. et al., 2021)، كما أن تكلفة القروض المصرفية تقل بشكل كبير بالنسبة للشركات ذات الروابط السياسية، وذلك لانخفاض مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك بالنسبة لهذه الشركات، وتحمل الشركات ذات الروابط السياسية رسوماً أقل لاعتقاد إدارة البنوك أن الروابط السياسية تعزز من الجدارة الائتمانية للمقرض، وتقلل من مخاطر التعثر المستقبلية للشركات (Li C., 2020).

٢/٢ الحصة السوقية: يمكن التعبير عن الحصة السوقية للشركة من خلال حجم المبيعات أو حجم الأعمال للشركات غير التجارية، وتزيد الحصة السوقية من خلال احتكار ملموس أو غير ملموس ناتج عن امتيازات وتراخيص حكومية للشركات ذات الروابط السياسية لا تتوافر للشركات المنافسة لها (Farrukh M. et al., 2022).

وتتحقق زيادة الحصة السوقية للشركة ذات الروابط السياسية من خلال عاملين أساسيين هما:

الأول: زيادة المبيعات، لاحتكار السوق نتيجة الامتيازات والمنافع التي تحصل عليها الشركة بسبب الروابط السياسية، وتحكمها في أسعار البيع، وانخفاض متوسط تكلفة المنتج لها مما يجعلها تحقق أرباحاً عالية (Zhang W. et al., 2021).

الثاني: العقود الحكومية، على أن تبادل المصالح بين السياسيين والشركات يضيف قيمة إلى تلك الشركات من خلال الحصول على العقود الحكومية، حيث تكون تلك الشركات هي الأوفر حظاً بين الشركات في الفوز بالعقود والمناقصات الحكومية، لأن لديها القدرة على عقد اجتماعات بصفة دورية مع وكالات التعاقد، وبالتالي الحصول على معلومات تفصيلية عن ما ترغب فيه تلك الوكالات قبل تقديم العروض، وبالتالي يكون لدى تلك الشركات القدرة والوقت لتصميم وثائق تناسب احتياجات المشروع المراد تنفيذه (Zhang j. et al., 2020).

كما يمكن لإدارة الشركات ذات الروابط السياسية التأثير على الاحتياجات نفسها محل التعاقد وتكييفها مع ظروف شركاتهم، في ظل تشجيع الحكومات للتفاعلات المستمرة بين الشركات ووكالات التعاقد، باعتبارها وسيلة فعالة للحصول على معلومات تساعد في تحقيق عروض قابله للتنفيذ، وتساعد الروابط السياسية الشركة في اللقاءات الدورية مع واضعي القوانين في محاولة

لتقديم تمويل للسلع والخدمات التي تقوم تلك الشركات بإنتاجها فعلاً (*Yeniaras V. et al., 2020*).

وتنعكس زيادة الحصة السوقية للشركات ذات الروابط السياسية على حجم الإنتاج ومقدار الأرباح الصافية بالزيادة، حيث توصل (*Li C., 2020*) من خلال دراسة شملت عينة مكونة من ٢٨ منشأة ذات روابط سياسية إلى أن إنتاجية هذه الشركات زادت بمعدل يتراوح ما بين ٢٢٪ إلى ٣٦٪ بسبب الامتيازات التي حصلت عليها من الروابط السياسية خلال الفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢١م، كما ترتب على زيادة الإنتاجية تخفيض في متوسط تكلفة المنتج بنسبة تتراوح من ٩٪ إلى ١٣٪، وتوظيف عدد أكبر من العمالة الإنتاجية بنسبة ٦٪ والعمالة التسويقية بنسبة ٤٪، وتحقيق زيادة في الأرباح بمعدل من ١٩٪ إلى ٢٣٪.

٣/٢ الحماية التنظيمية: تتمتع الشركات ذات الروابط السياسية القوية بالحماية التنظيمية المتمثلة في انخفاض احتمالات فرض العقوبات القانونية استناداً إلى علاقاتها السياسية، بجانب زيادة قدرتها على مواجهة التحديات وخلق بيئة سياسية جديدة يمكن العمل من خلالها على تحقيق أهدافها (*Chung C. et al., 2020*)، وأن الشركات ذات الروابط السياسية تلجأ إلى تكوين علاقات مع جماعات المصالح الضاغطة والتي تحقق من خلالها انخفاضاً في تكاليف تنفيذ الإجراءات الصادرة عن الجهات التنظيمية مثل هيئة سوق الأوراق المالية (*Dong F. et al., 2021*)، بجانب انخفاض معدل رفع الدعاوى القضائية اتجاه هذه الشركات وبالتالي انخفاض احتمالات فرض العقوبات القانونية أو الإجراءات مثل الملاحظات أو التعليقات على القوائم المالية، أو إعادة إصدار القوائم المالية من جانب منظمي أسواق المال (*Harris C. and Brown L., 2021*).

٤/٢ المساعدات الحكومية: يمكن للشركات ذات الروابط السياسية الحصول على المساعدات الحكومية وخاصة في البلدان التي تكون فيها البنوك مملوكة للدولة وأن السياسيين لديهم تأثير مباشر في تخصيص رأس المال واستغلال الموارد الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة (*Zhou H. and Ye S., 2021*)، وتحصل الشركات ذات الروابط السياسية القوية على مساعدات حكومية أكثر من مثيلاتها من الشركات في أوقات معينة مثل الركود الاقتصادي أو التعثر المالي، وخاصةً أن هذه الشركات عرضة للانهياب الاقتصادي أكثر من مثيلاتها من الشركات الأخرى نتيجة لارتفاع درجة الرفع المالي بها، ومن ثم يمكن لمثل هذه الشركات الحصول على أموال لإنقاذها باعتبار أن المساعدات المالية الحكومية نوعاً من أنواع التأمين ضد المخاطر التي قد تهدد استمرارها في ممارسة النشاط (*Gao R. et al., 2022*).

ولقد توصلت دراسة (*Bohle D. and Regan A., 2021*) إلى أن الروابط السياسية لعبت دوراً هاماً في إنقاذ ٣٩ منشأة من قبل الحكومة الأمريكية من خلال المساعدات المالية حيث حصلت ٢١ منشأة على مساعدات من صندوق النقد الدولي، وحصلت ١٨ منشأة على مساعدات من البنك الدولي بناءً على تدخلات سياسية، عندما تعرضت تلك الشركات لصعوبات مالية أثناء الأزمة الاقتصادية.

٥/٢ المزايا الضريبية: إن الشركات ذات الروابط السياسية القوية تقوم بممارسات من شأنها تخفيض العبء الضريبي وان هذه الممارسات تتصف بالتعسف تجاه الضرائب بهدف تخفيض قيمة الضريبة المستحقة أو عدم استحقاقها كلياً، وذلك من خلال ممارسات إدارة الأرباح على

نطاق واسع واستغلال أسعار التحويل لتحويل الدخول بين الفروع استناداً إلى الحماية التنظيمية التي تتمتع بها هذه الشركات، وان التعسف الضريبي يختلف عن التجنب الضريبي والمتمثل في الاستثمار في أنشطة ومجالات معافاة أو مخفضة ضريبياً (Heimberger P., 2021).

إن الروابط السياسية تمكن الشركات من تحقيق مزايا ضريبية من خلال الحماية التنظيمية لها والتي تمكنهم من التلاعب بالأرقام المحاسبية للوصول إلى مستوى أرباح معين يحقق مزايا ضريبية للشركة، وتكوين جماعات ضغط سياسية للعمل علي تعديل القوانين والشرائح الضريبية على المجال التي تزاوّل فيه تلك الشركات نشاطها (Li C., 2020)، ولقد توصل (Wu et al.. إلى أن معدل الضريبة الفعلي للشركة التي يرأسها مديرون تنفيذيون ذو روابط سياسية أقل من الشركات المماثلة بنسبة ٢٪ من إجمالي الأصول وهو ما يعادل ٩٪ تقريباً من متوسط معدل الضريبة الفعلي، وان هناك اختلاف كبير في نسبة الضريبة يصل إلى ١٤٪ على القطاعات التي بها شركات ذات روابط سياسية قوية والقطاعات التي لا توجد بها شركات ذات روابط سياسية (Kubinec R. et al., 2021).

٦/٢ القيمة السوقية للشركة: إن الروابط السياسية للشركات تعمل على زيادة قيمة الشركة طبقاً للمصالح المتبادلة بين الأطراف السياسية والشركات، وذلك من خلال تجنب الغرامات أو الإجراءات القانونية من قبل منظمي سوق المال، مما يوجد اتجاه عام بين المستثمرين في سوق المال بأن هذه الشركات لديها قدرات وإمكانيات على استغلال نفوذها والتوسع في مجال عملها أكثر من غيرها، مما ينعكس على زيادة القيمة السوقية لأسهمها (Giosi A. and Caiffa M., 2020)، كذلك فإن الروابط السياسية للشركات في بعض القطاعات تبدو أكثر أهمية من غيرها وخاصة القطاعات المعرضة للقوانين الأكثر صرامة، وبالتالي وجود روابط سياسية قوية سوف يخفف من حدة تلك القوانين وتطبيقاتها الصارمة، وتزيد من الالتزام بحوكمة الشركات، ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين بسوق الأوراق المالية بها، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للأسهم تلك الشركات، والتي تنعكس بزيادة القيمة السوقية للشركة ككل (Aldhamari R. et al., 2020).

وبالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه الروابط السياسية في تحسين أداء الأسهم للشركات بسوق الأوراق المالية، إلا انه يجب الإشارة إلى إن تحقيق المكاسب من خلال إدارة الشركات ذات الروابط السياسية يتوقف على قدرات إدارة الشركات والمسؤولين السياسيين الذين تم تعيينهم، فإذا كانت قدراتهم ذات خلفية سياسية أكثر منها مهنية فإن الحوافز لديهم يحركها اعتبارات سياسية فقط، وان الروابط السياسية لا تأتي بميزة على قيمة الشركة، لأن الشركات تسعى إلى توطيد العلاقات مع السياسيين كوسيلة لإخفاء مشكلاتها، كما أن افتقار السياسيين إلى المهارات الإدارية يجعل أداء الشركات منخفض مالياً، الأمر الذي ينعكس بالسلب على أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية ومن ثم قيمة الشركة (Aguilera R. et al., 2021).

٣- العوامل المؤثرة في بناء الروابط السياسية للشركات:

توجد مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية، لها تأثير ملحوظ على بناء الروابط السياسية للشركات وتحديد مدى الحاجة إليها، وكذلك المزايا المترتبة على وجودها، على النحو التالي:

١/٣ مستوى تنظيم السوق: يقصد بتنظيم السوق توافر التشريعات الحكومية المطبقة ووضوح قواعد المنافسة والقوانين الحاكمة بالسوق والتي تتنافس الشركات في ظلها، حيث أن تنظيم سوق المنافسة بكفاءة ووضوح قواعد المنافسة به يقلل من أهمية بناء روابط سياسية للشركات، لأنها ستكون قليلة الفائدة في ظل الشفافية والنزاهة التي تسود سوق المنافسة (Moos K., 2021)، وأن السوق غير المنظم يسيطر فيه على فرص الأعمال الهيئات والجهات الحكومية والتي توجهها نحو الأطراف المفضلة لها وخاصة الشركات ذات الروابط السياسية القوية (Bani-Khalid and Al-own B., 2020).

وتوصلت دراسة (Li X. and Jin Y., 2021) والتي شملت ١٤٤ منشأة موزعة علي ثماني دول مختلفة من حيث تنظيم السوق، وتبين أن الروابط السياسية تتراوح ما بين ٦٤٪ إلى ٨٦٪ في الدول حديثة التحول إلي النظام الرأسمالي ذات قواعد منافسة بالسوق حديثة، بينما تتراوح نسبة الروابط السياسية من ٢٦٪ إلى ٣٤٪ في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ذات التنظيم الكفء لسوق المنافسة.

٢/٣ مستوى الفساد بالمجتمع: يعد من أحد أشكال الفساد بالمجتمع الجرائم التي يرتكبها المسؤولين الحكوميين لتحقيق منافع ومكاسب شخصية وخاصة في ظل اقتصاديات تنصف بمعوقات الاستثمار الأجنبي وضعف مؤسسات الدولة، ومن هذا المنطلق ترتفع قيمة الروابط السياسية للشركات بما يمكنها من الحصول على مساعدات مالية وعقود حكومية يمكن بواسطتها السيطرة على السوق، والحصول على قروض مصرفية قد لا يحق لها الحصول عليها كلية أو بالقيم والفوائد التي تم الحصول عليها (Yang Y. et al., 2022). إلا أن تحقيق المكاسب أو المزايا للشركات ذات الروابط السياسية غير قابلة للتحقق أو الاستمرارية في البلدان ذات المستوى المنخفض من الفساد، والتي تتميز فيها المؤسسات والهيئات التنظيمية والقانونية والسياسية بالنزاهة والشفافية (Amara H., 2019).

ولقد توصل (Aguilera R. et al., 2021) من خلال دراسة علي عينة مكونة من ١٠٨ منشأة لعدد تسعة دول مختلف ترتيبها حسب تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٢٠م طبقاً لمستوى الفساد، إلى أن ٧٦٪ من الشركات بالدول ذات الترتيب المتأخر في محاربة الفساد تميل لبناء روابط سياسية قوية، ومن أهم مبررات ذلك هي الحاجة إلي الحماية التنظيمية والحصول على العقود والمناقصات الحكومية، بينما ٢٤٪ فقط من الشركات في البلدان ذات الترتيب المتقدم في محاربة الفساد ترغب في تكوين روابط سياسية.

٣/٣ درجة النمو الاقتصادي: إذا كانت الدولة متحررة اقتصادياً وفقاً لآليات السوق وترسخت بها قواعد المنافسة ووضحت معالمها وأساسياتها، فإن الشركات لا تحتاج إلى روابط سياسية لضمان بقائها في السوق أو تعظم قيمتها السوقية، وإنما يكون سعيها نحو كيفية زيادة حصتها السوقية وزيادة الإنتاجية والعمل على تخفيض التكاليف وتحسين الأداء المحاسبي بها (Wei C., 2021)، أما إذا كانت الدولة حديثة التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام رأسمالي ولم تنرسخ بها بعد قواعد المنافسة بين الشركات في الأسواق أو أن هناك نوعاً من الاحتكار المنظور وغير المنظور، فإن الشركات تميل إلى تكوين الروابط السياسية لضمان استمراريتها في المنافسة وتعظيم القيمة السوقية لها، والسعي نحو فرض وجودها من خلال الامتيازات والعقود الحكومية والمساعدات

المالية، والتي لن تتحقق في هذا المجتمع إلا في ظل وجود روابط سياسيه قوية *Tee X. and Jin Y.,2021*

وتعد الروابط السياسية أكثر أهمية في الدول النامية عن الدول المتقدمة لعدد من الأسباب تتمثل في الآتي: *(Ika S. et al., 2020: Wait L. and Moman S., 2020)*

- تتحكم الحكومة في الوصول إلى التمويل بسبب ملكيتها للبنوك الكبرى وتعين الرؤساء التنفيذيين وغيرهم من كبار الموظفين والإداريين في البنوك، بما يمكن الحكومة من التأثير على البنوك لإقراض شركات معينة.
- تعمل الكيانات المملوكة للحكومة في عدد من الصناعات المهمة - الصلب والطاقة والنقل (الطرق والسكك الحديدية) والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعدين - على الضغط لمنح عقود الشراء والبناء لأفراد محددين أو شركات بعينها، وهكذا فإن ملكية الحكومة تساعد السياسيين على الحصول على الربح السياسي.
- تسيطر الحكومة على حقوق الملكية وأحقية الوصول إلى الموارد مثل الأرض والمعادن والنفط والغاز، وبالتالي إمكانية تخصيص تلك الموارد لشركات معينة نتيجة للتأثير السياسي.
- تتمتع الحكومة بسلطات إدارية واسعة تنطوي على درجة عالية من السلطة التقديرية، وتشمل الموافقة على عمليات الدمج والاستحواذ، وإصدار التراخيص لشركات الطيران الجديدة ومعامل البترول، والموافقة على التعاون عبر الحدود والاستثمارات الأجنبية، والبت في المسائل الضريبية، وإعطاء أذونات البيئة، والسماح بزيادة رأس المال، وكلها مجالات يمكن أن تستفيد منها الشركات ذات الروابط السياسية.

٤/٣ النظام السياسي: إن الحاجة إلى بناء روابط سياسية من قبل الشركة يتوقف على النظام السياسي القائم في البلدان، فهناك أنظمة سياسية تعمل على تحقيق النزاهة والشفافية في المعاملات والعمليات الحكومية والعقود، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي بجانب الاستثمار المحلي لتحقيق فرص متنوعة أمام المستثمرين، فلن يكون هناك فوائد كبيرة منتظرة من الروابط السياسية للشركات *(Qian W. and Chen X., 2021)*، أما إذا كانت الأنظمة السياسية تعمل على توطيد أركانها من خلال القوة الاقتصادية وظهور شركات محلية تحتكر السلع والخدمات الأساسية، وتكون تحت سيطرة السياسيين مما يجعل الشركات تسعى بقوة إلى تكوين روابط سياسية تمكنها من الاستمرار في النشاط وزيادة الإنتاج وتعظيم القيمة السوقية لها *(Yu X. and Zheng Y.,2019)*

ولقد توصل *(Moos K., 2021)* إلى إن وجود الروابط السياسية لها دور في تحريك أسعار الأسهم وبالتالي قيمة الشركة تزداد في الدول التي يكون نظامها السياسي مقيداً للاستثمار الأجنبي من قبل مواطنيها، مما يحد من فرص الاستثمار لديهم ويجعلهم يميلون إلى الاستثمار الآمن من وجهة نظرهم وهي الشركات ذات الروابط السياسية القوية، وهو ما جعل الشركات ذات الروابط السياسية تمثل ٩٢٪ في الصين، و٨٦٪ في روسيا، و٤١٪ في تايلاند، و٣٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٢٨٪ في ماليزيا، و٢٢٪ في أيرلندا، و١٩٪ في بلجيكا، كما تمثل قيمة الأسهم للشركات ذات الروابط السياسية حوالي ١٢٪ من القيمة الإجمالية للأسهم العالمية في عام ٢٠٢٠م.

٥/٣ القوانين والتشريعات المنظمة: إن وجود قوانين وتشريعات وإجراءات صارمة وواضحة في إجراءات تطبيقها لا يشوبها الغموض، وتغطي جميع المجالات محور اهتمام الشركات مثل أسواق

المنتجات، وأسواق المواد الخام، وأسواق المال، وتضمينها لإجراءات قانونية وجزاءات إدارية في حالة المخالفات، ينعكس على مؤسسات الدولة بشكل عام والشركات المسجلة بسوق المال بشكل خاص من خلال تجنب تكوين الروابط السياسية التي قد لا يكون لها تأثير إيجابي في ظل الظروف القائمة (Aldhamari R. et al., 2020)، وفي حالة وجود ثغرات في القوانين والتشريعات تعيق التطبيق الكامل والسليم لها، ولا تغطي كافة المجالات التي تهتم الشركات، فإن الشركات تسعى لتكوين روابط سياسية قوية تحقق لها استثناءات من تلك القوانين والتشريعات يمكن من خلالها تحقيق مزايا على حساب الشركات المناقسة لها في السوق، وخلق حماية تنظيمية لها ضد أي قرارات في غير صالحها (Liu Z. et al., 2021).

وتعد قواعد ومعايير حوكمة الشركات أهم الأمور التنظيمية التي تمثل إحدى الدعائم الأساسية في ترسيخ الشفافية والنزاهة في المعاملات وتحديد المسؤوليات وتفويض السلطات، فإذا كانت تلك القواعد قوية ومحكمة وفعالة من حيث تكوين وخصائص مجلس الإدارة، وتشكيل وخصائص لجان المراجعة، وشفافية الإفصاح المحاسبي، وتحديد السلطات والمسؤوليات، فإن بناء الروابط السياسية لن يكون مجدداً بالشكل المتوقع من قبل الشركات، أما إذا كانت قواعد ومعايير الحوكمة غير فعالة نتيجة لقصور بها، أو عدم وجود إلزام بتطبيقها من قبل الشركات، فأنها تفسح المجال لتحقيق أرباح غير عادية من الروابط السياسية القوية (Wati L. et al., 2020). وتوصلت دراسة (Aajaf R. and Aajaf K., 2021) إلى أن نسبة ٧٤٪ من الشركات ذات الروابط السياسية في اندونيسيا لا ترغب في تداول اسمها في البورصات الأجنبية بسبب إجراءات التدقيق المتزايد بشأن تداول الأسهم، وأنها تفضل التعامل على أسهمها بالبورصة المحلية لما تحققه من مزايا في جذب المستثمرين، وحماية من قرارات الجهات التنظيمية.

٤- مشكلات الروابط السياسية للشركات:

تناولت العديد من الدراسات مشكلات للروابط السياسية للشركات وربطتها بجوانب الأداء المختلفة للشركات على النحو التالي:

١/٤ ارتفاع تكلفة رأس المال: تؤدي الروابط السياسية دوراً هاماً في الحصول على القروض من البنوك خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتدخل الحكومي المباشر، مما يجعل نسبة الرفع المالي بتلك الشركات أعلى من غيرها من الشركات المماثلة في السوق، وبالتالي ارتفاع تكلفة رأس المال لما تطلبه البنوك من فوائد على تلك القروض (Su C. et al., 2021)، ولقد توصلت (Ji J. and Yi Y., 2022) إلى أن تكلفة رأس المال بالشركات ذات الروابط السياسية في ماليزيا تزيد بنسبة ٧٪ عن تكلفة رأس المال في الشركات المماثلة والتي ليس بها روابط سياسية، وأن ذلك يرجع إلى حجم القروض التي تم الحصول عليها من البنوك لتمويل رأس المال أو تمويل العمليات التشغيلية للشركات ذات الروابط السياسية.

٢/٤ ارتفاع تكاليف الروابط السياسية: إن الروابط السياسية عملة ذات وجهين، فالروابط السياسية تحقق للشركة مجموعة من المزايا مثل الحصول على القروض البنكية والعقود الحكومية والمساعدات المالية، إلا أنها في المقابل تطالب الشركة بتقديم تكاليف للسياسيين مثل شراء الأصوات في الانتخابات، وتوفير فرص عمل أثناء فترة الانتخابات، والتبرع للحملات الانتخابية والأحزاب السياسية (Bertrand et al., 2018)، ولقد توصلت (Kwak J. et al., 2021) من خلال دراسة شملت ٢٧ بنك تعاوني بماليزيا يضم ١٨٠ سياسياً كأعضاء مجلس إدارة و ٥٩ عضو سياسياً كمديرين تنفيذياً، أن تلك البنوك حققت إيرادات أعلى من مثيلاتها بنسبة ٢٠٪، بينما تحملت قروض متعثره بنسبة ٢،٣٪ من إجمالي الأصول، بجانب زيادة المصروفات خلال فترة

الانتخابات بنسبة ٥٣٪ في شكل تبرعات سياسية وتوظيف عمالة زائدة، مما أدى إلى انخفاض أرباح هذه البنوك بنسبة ٨٪ عن مثيلتها في السوق.

٣/٤ عدم اليقين السياسي: يقصد بفترة عدم اليقين السياسي أن تمر الدولة بمرحلة من الاضطرابات السياسية والتغيرات الهيكلية والترقب لما هو قادم (Wang et al., 2019), وأن هذه الفترة على المدى القصير تعتبر مكلفة للشركات ذات الروابط السياسية من حيث التأثير على سمعتها وقيمتها السوقية بسبب السياسيين القدامى, وسعيها نحو تكوين روابط جديدة مع السياسيين الجدد أو الحاليين مما يزيد من تكاليفها (Zhou P. et al., 2020). وقد توصل (Yu X. et al., 2020) إلى أن تغيير الحكومة التايلندية أدى إلى زيادة مصروفات الشركة المرتبطة سياسياً بنسبة ٥٦٪ في نفس عام التغيير من أجل إقامة روابط جديدة مع السياسيين الجدد في الحكومة, وأن هذه المصروفات كانت تشمل تبرعات للحزب الحاكم ٢٥,٨١٪, وتوظيف عمال جدد طبقاً لبرنامج الحكومة الجديدة ١٣,٦٤٪, هدايا ١١,٤٥٪, والباقي مصروفات لدعم البرنامج للحكومة الجديدة.

٣/٤ سوء تخصيص الموارد الاقتصادية: إن الروابط السياسية قد يكون لها أثراً إيجابية على مستوى الشركات المرتبطة بها, إلا أنه قد يكون لها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد القومي ككل, فالشركة تستعين بالروابط السياسية لمساعدتها في تحقيق المنافسة من خلال الحصول على المزايا والعقود بدلاً من العمل على تطوير تقنياتها وأساليبها لتحقيق تلك المنافسة (Farruk M. et al., 2022), وفي المقابل تعمل الروابط السياسية على تحقيق مصالحها الشخصية على حساب أهداف الشركة والمصلحة العامة للدولة, مما يؤدي إلى انخفاض الشفافية والبعد عن النزاهة مما يؤثر على توجيه الموارد الاقتصادية للشركة لخدمة أهدافهم الخاصة (Khelil I., et al., 2021).

ومن ناحية أخرى فإن توزيع رأس المال في ظل وجود الروابط السياسية للشركات يتم طبقاً للمحسوبية السياسية وخاصة في قروض البنوك المملوكة للحكومة في الدول النامية, حيث تمنح تلك البنوك القروض للشركات ذات الروابط السياسية القوية بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو أهدافها بدلاً من توجيهها إلى مجالات تخدم الاقتصاد القومي, ولقد توصل (Dong F. et al., 2021) إلى أن البنوك في ماليزيا نتيجة الضغوط السياسية القوية قامت بتغيير قواعد الإقراض لمنح القروض للشركات ذات الروابط السياسية القوية وبتكلفة منخفضة عن مثيلاتها من الشركات التي تعمل في نفس المجال بنسبة ٢٪.

المبحث الثالث

أثر الروابط السياسية على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار

فى ضوء تطبيق المعايير الدولية

اتسع نطاق تبني معايير التقرير المالي الدولية *IFRS* عالمياً والاتجاه نحو التوحيد المحاسبي في علي مستوي العالم، وذلك لتحفيز الاستثمار ودعم كفاءة سوق المال بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وبصفة عامة هناك أربع استراتيجيات للتحويل إلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و تتمثل في التبني *Adoption*، التقارب *Convergence*، المصادقة *Endorsement*، التقارب المدروس *Condorsement*، ووفقاً لدراسة *Bananuka (2019)* عرفت التبني (*Adoption*) انه عملية تختار من خلالها الشركات امتلاك معرفة كاملة بما يتم تبنيه مع الوعي بفوائده فعندما يكون المحاسب علي وعي بفوائد تبني معايير التقرير المالي الدولية سيتم التبني. "والتطبيق الجيد لتلك المعايير يكون من خلال جودة لجنة المراجعة والتي لها دورا هاما في تطبيق *IFRS*، وتقليل فجوة المعلومات والتي تساعد المستثمرين في تحديد الفرص والمخاطر، فتبني معايير التقرير المالي الدولية يقلل من تكلفة رأس المال، وتكلفة تطبيق التقارير الدولية، وتوفير معلومات محاسبية مالية أكثر دقة، وتعرف معايير التقرير المالي الدولية *International Financil Reporting Standards (IFRS)* بأنها مجموعة من المعايير ذات الجودة المرتفعة و المعدة علي أساس المبادئ *Principles Based*، ويتم تطبيقها علي نطاق واسع بغرض توفير معلومات محاسبية مالية أكثر دقة، شاملة، في الوقت المناسب، ويمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار (*Miah*). (2020)

ولقد تم تبني معايير التقرير المالي الدولية (*IAS/IFRS*) في مصر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥. حيث تستمد معايير *IFRS* أهميتها من الاهتمام بالتقارير المالية السنوية التي يطلبها المساهمين لاتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، لما لها من تأثير إيجابي علي جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة (فرج، ٢٠١٩)، وأضاف أبو زيد (٢٠٢١) أن المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم يجب أن تتصف بالموثوقية والتوقيت المناسب ويتم ذلك بعد إضفاء الثقة علي القوائم المالية. حيث تتسم معايير التقرير المالي الدولية ببعض السمات العامة وهي (شحاته، ٢٠١٣):

- أنها معدة وفقا للعوامل البيئية و القيم المجتمعية للدول الغربية المتقدمة .
- أنها تتضمن بدائل متعددة للاعتراف و القياس و التي تسمح للإدارة بحرية الاختيار من بينها.
- أنها تحدد متطلبات عامة يحتاج تطبيقها إلي ممارسة مستوي مرتفع من الحكم المهني *Professional Judgement* لكلاً من معدي القوائم المالية و مراقبي الحسابات، كما تتطلب مستوي مرتفع من الخبرة المحاسبية في تطبيقها و مراجعتها .
- تتسم بعض معاييرها بالتعقيد حيث أنها لاتوفر إرشادات محددة لتفسيرها.

علي الرغم من عدم الوضوح المحيط بتطبيق السياسات المحاسبية خاصة في عمليات الاعتراف والقياس والإفصاح لبعض المعلومات المحاسبية , بالإضافة إلي صعوبة فهم متطلبات التطبيق العملي لهذه المعايير, إلا أن الهدف من معايير *IFRS* تقليل الاختلاف في تطبيق السياسات المحاسبية, والحد من تلاعب واستغلال الإدارة وممارسات السلوك الانتهازي بما يحسن من جودة التقارير المالية , ولذلك فتطبيق *IFRS* يتطلب فريق من المحاسبين المؤهلين جيداً داخل الشركة . (Shbeilat,2018)

كما أن الإلمام بإطار جودة التقارير المالية يتطلب التعرف على مفهومها, والمؤشرات المستخدمة في قياسها, وذلك على النحو التالي:

١- مفهوم جودة التقارير المالية: باستقراء الفكر المحاسبي يتضح عدم وجود مفهوم محدد لجودة التقارير المالية, وقد تناولت الدراسات هذا المفهوم من عدة جوانب, منها:

١/١ جودة الإفصاح: هي قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات بالكمية المناسبة وفي التوقيت المناسب للمتعاملين بسوق الأوراق المالية, بحيث لا يحقق أي منهم فائدة معلوماتية على حساب الآخرين, وأن يتضمن معلومات ذات شفافية عالية للأحداث والمعاملات التي تمت خلال الفترة (Gross et al.,2016)

٢/١ جودة المعايير المحاسبية: إن جودة التقارير المالية هي محصلة نهائية للتطبيق السليم والالتزام الكامل بمجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة (Kulikova L. et al., 2014).

٣/١ جودة الربح: التقارير المالية التي تتضمن أرباح تعكس الواقع الاقتصادي للشركة هي تقارير مالية عالية الجودة, وألا يكون الربح المحاسبي متحيزاً (PreussS. andKönigsgruber R., 2021).

٤/١ تلبية احتياجات المستخدمين: هي قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستخدمين وتضمن حماية مصالح الملاك والمستثمرين (Al Alam M. and Firmansyah A., 2019)

٥/١ جودة المعلومات المحاسبية: هي قدرة التقارير المالية علي توفير معلومات ذات جودة عالية تتوافر فيها الخصائص النوعية, وتكون مفيدة في صنع القرارات الاستثمارية (FASB, IASB, 2010).

وفي ضوء ما سبق, يخلص الباحثان إلى أن جودة التقارير المالية مفهوم واسع, ويمكن النظر إليه من جهات نظر مختلفة ولكنها متكاملة, بحيث تشمل كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها, وتوقيت الإفصاح, ومدى توافر الخصائص النوعية بها, مما يتطلب توافر مؤشرات لقياسه, كما هو في الجزء التالي.

٢- مؤشرات قياس جودة التقارير المالية: إن جودة التقارير المالية يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في شفافية الإفصاح, وجودة الأرباح المحاسبية, وإدارة الأرباح, وعدم تماثل المعلومات, لأنها تمثل جميعاً ظواهر تنشأ من وفاء أو عدم وفاء المعلومات المحاسبية

المتضمنة بالتقارير المالية للهدف منها وهو تحقيق منفعة للمستخدمين, ويمكن تناول تلك الظواهر على النحو التالي:

١/٢ **شفافية الإفصاح:** تتطلب شفافية الإفصاح توافر المعلومات المحاسبية بالكم الملائم والمصادقية في تلك المعلومات، ومن ثم يمكن استخدامها كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية، ويشترط في التقارير المالية لتحقيق شفافية الإفصاح أن تتصف المعلومات المتضمنة بها بالوضوح، العرض العادل، الملاءمة، واكتمال الإفصاح المالي وغير المالي (Al Alam M. and Firmansyah A., 2019).

٢/٢ **جودة الأرباح المحاسبية:** تعددت التعاريف الواردة في الدراسات بشأن تحديد مفهوم جودة الأرباح المحاسبية، إلا أنها تتفق على أنها قدرة تتوافر في الأرباح المحاسبية المنشورة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة وخاصة المتعلقة بأنشطة التشغيل للشركة (Chaney et al. 2011), والتعبير الصادق عن الأحداث والمعاملات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية (Rahmaningtyas, et al., 2021), والاقتراب من الأرباح الحقيقية للشركة (Ababneh T., and Aga M., 2019), وتحقيق الاستقرار للأرباح وعدم تذبذبها خلال الفترات واستمرار تحققها في المستقبل (Hashmi M. et al., 2018).

يتضح مما سبق, أن جودة الأرباح المحاسبية ترتبط بالتنبؤ بكل من التدفقات النقدية وخاصة المتعلقة بأنشطة التشغيل وبالأرباح المستقبلية، وكذلك التعبير الصادق للأرباح المفصح عنها عن الأحداث والمعاملات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، وباستمرار وثبات الأرباح المحاسبية خلال الفترات الزمنية, وتوصلت دراسة Dechow وآخرون إلى أن هناك ثلاث عوامل أساسية في ممارسات إعداد التقارير المالية لها تأثير على جودة الأرباح المحاسبية وهي: (Dechow P. et al., 2010)

١/٢/٢ الطرق المحاسبية المستخدمة: وهي تنتج من حالتين , أولهما: تطبيق أحد المبادئ المحاسبية (كالتكلفة الكلية مقابل الجهود الناجحة) , وثانيهما: الاختيارات المحاسبية المتعلقة بالمفاضلة بين طريقتي القسط الثابت والمعدل عند حساب قيمة الإهلاك، والتي تمنح الإدارة حرية إختيار الطرق المحاسبية التي تؤثر على رقم الربح المنشور بالتقارير المالية, بما يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية, وتقليل أهمية الدور الإعلامي للربح.

٢/٢/٢ هيكل القوائم المالية المتبع: يرتبط هيكل القوائم المالية بكل من تحريك بعض البنود الخاصة بالمصروفات إلى مجموعة أخرى أو فئة قد تبدو أقل استمراراً ونفعاً لمقابلة احتياجات المستخدمين خاصة المحللين الماليين لصنع تنبؤاتهم, أو الدمج بين المصروفات والإيرادات التي قد يرى المساهمين أهمية للفصل بينها للتعرف على جودة الأداء المالي للشركة خلال الفترة.

٣/٢/٢ أسس صياغة المعايير المطبقة: ويقصد بأسس صياغة المعايير إتباع أحد الأساسين القواعد أو المبادئ, مما يترتب عليه اختلاف في المعالجات المرتبطة بقياس الأداء المالي للشركة, الذي ينعكس بدوره على جودة الربح المعلن عنه بالتقارير المالية.

وتأكيداً لما سبق، أشارت الدراسات إلى أن مؤشرات جودة الأرباح خاصة جودة الاستحقاقات المحاسبية والتحفط المحاسبي وتمهيد الدخل، تمثل ناتج تطبيق المعايير المحاسبية في صورة استخدام بدائل السياسات أو قياس نتائج الأداء المالي، مما يؤكد إمكانية استخدامها كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية. Zhang, 2019: Hashmi M. et al., 2018: Ababneh T., and Aga M., 2019: Zhang W. et al., 2021)

٣/٢ إدارة الأرباح المحاسبية: يتمثل مفهوم إدارة الأرباح في تقديم تقارير مالية مضللة أو احتيالية لمستخدميها، (Wati L. and Momon S., 2020) وإن عوامل ممارسة إدارة الربحية تتمثل في كل من الإدارة باعتبارها الجهة التي تتحكم في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والأرباح بوصفها مؤشراً تستخدمه الإدارة في تحقيق أغراضها الخاصة (Ababneh T., and Aga M., 2019). وتتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال مدخلين يتم استخدامهما للوصول إلى رقم الربح المفضل من قبل الإدارة، وهما:

١/٢/٢ إدارة الأرباح الحقيقية: وذلك من خلال التأثير على القرارات المتعلقة بأنشطة معينة داخل الشركة مثل أنشطة الاستثمار، وتوقيت المبيعات، وتخفيض بعض المصروفات الاختيارية كمصروفات البحث والتطوير، والمصروفات التسويقية، والمصروفات الإدارية والعمومية، والتحكم في زيادة أو تخفيض الإنتاج، مما ينعكس بتخفيض التكاليف الثابتة من ناحية، وزيادة المخزون في نهاية الفترة من ناحية أخرى، ومن ثم زيادة رقم الأرباح المحاسبية للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه من قبل الإدارة، وتوجد صعوبة في اكتشاف إدارة الربحية بالوسائل غير المحاسبية من قبل كلاً من مراجعي الحسابات واضعي معايير المحاسبة. (Hashmi M. et al., 2018)

٢/٢/٢ إدارة الأرباح المحاسبية: وذلك باستخدام أساليب منها ما يتعلق بالمعايير المحاسبية المطبقة، والتي يتم وضعها وإعادة النظر فيها بشكل مستمر للحد من إدارة الأرباح، ومنها ما يتعارض مع المعايير المعمول بها وهذا النوع يعتبر غشاً أو احتيالياً ويمكن اكتشافه من قبل مراجعي الحسابات، ومن أمثلة ذلك التطبيق الخاطئ لقواعد الاعتراف بالإيراد أو التسجيل لمبيعات لم تحدث (Zhang W. et al., 2021).

٣- أثر الروابط السياسية على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية:

تؤثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية من خلال التأثير على الإحكام المهنية عند اتخاذ القرار المحاسبي من زاويتين، أولهما إدخال التباين في السياسات المتضمنة بمعايير المحاسبية فيما يتعلق بمجموعة متجانسة من العوامل والأحداث الاقتصادية، وثانيهما، تخفيض قيمة النظام المحاسبي الذي يتم تطبيقه أثناء إعداد وعرض التقارير المالية (Shirodkar V. et al., 2022). ومن ثم فإن التعرف على تأثير الروابط السياسية على جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الأوراق المالية المصرية للشركات ذات الروابط السياسية، يجب أن تتم من

زاويتين, الأولى: تأثير الروابط السياسية للشركات على وضع المعايير المحاسبية, والثانية: تأثير الروابط السياسية للشركات في تطبيق المعايير المحاسبية, وذلك على النحو التالي:

١/٣ أثر الروابط السياسية للشركات على وضع المعايير المحاسبية:

إن وضع المعايير المحاسبية عملية منظمة ومعقدة ومتشابكة الأطراف, حيث تساهم فيها أطراف عديدة بالمجتمع ولا يترك للشركات حرية وضع المعايير المحاسبية الخاصة بها, وإنما يشترط في وضعها تحقيق المصلحة العامة مما يجعلها منظمة على مستوى الدولة, وبذلك تمثل قرار مجتمعي يساهم فيه ويتأثر به أطراف عديدة لكي تكفل حماية أصحاب المصالح بالشركات وخاصة المستثمرين بسوق الأوراق المالية, وتراعي فيها الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية المحيطة في المجتمع (Wang C. et al., 2022), وتتطلب عملية وضع المعايير المحاسبية مجموعة من المقومات الواجب توافرها تتمثل في الآتي: (سليم, ٢٠١٩)

- وجود كيانات قوية وفعالة ذات مصالح في تنظيم عملية وضع وصياغة المعايير مثل هيئة سوق المال والبنوك واتحاد المستثمرين.

- وجود تنظيم مستقل لوضع وتطوير المعايير المحاسبية, يتضمن مجالس فرعية متكاملة مثل مجلس اتخاذ القرار, ومجلس استشاري لتقديم المشورة والدعم الفني, ومراكز متخصصة في البحوث المحاسبية لتقييم وتطوير المعايير, ومجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.

- وجود ممارسة مهنة قوية متمثلة في محاسبين متدربين على مستوى عال ومكاتب مراجعة بكفاءة عالية.

- وجود اهتمام بالمحاسبة من قبل الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة.

- وجود موارد مالية وبشرية كافية لوضع وتطوير المعايير.

اتفقت مجموعة من الدراسات (الرشيدي, ٢٠١٢, ريشو, ٢٠١٣, علي, ٢٠١٧, McAnally et al, 2018, Palea, 2013, Brown et al, 2010, et al, 2010) على أن التحويل المحتمل للمعايير المحاسبية من معايير المحاسبة الأمريكية GAAP إلى معايير التقرير المالي الدولية IFRS يثير مسألة نتائج غير معروفة لإعداد التقارير المالية. حيث توصلت دراسة McAnally et al (2010) إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS يحسن من كفاءة سوق رأس المال من خلال التخفيف من عدم التماثل في المعلومات المتعلقة بعدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية, لذلك فإن تطبيق IFRS يحسن جودة المحاسبة بشكل عام. وتوصلت دراسة (Palea, 2013) أن الشركات التي تتحول طواعية إلى معايير التقرير المالي الدولية لديها حوافز لتحسين الشفافية لتحسين جودة التقارير المالية وأن تطبيق IFRS يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة في المستقبل.

ولما كانت معايير المحاسبة تمثل المرشحات الأساسية للتطبيق, لذا يري الباحثان أن هناك علاقة بين المعايير المطبقة وجودة التقارير المالية (الرشيدي, ٢٠١٢) حيث أشارت دراسة Muller (2014) إلى أن في معظم الحالات في أسواق الأسهم الأوروبية الكبيرة تمتلك الشركات المدرجة واحدة أو أكثر من الشركات التابعة و بالتالي فهي ملزمة بتقديم تقارير مزدوجة حيث يطلب

منها تقديم مجموعتين من القوائم المالية قوائم مالية مستقلة (منفصلة) وقوائم مالية مجمعة , وأشارت بعض الدراسات (Uzma (2016), Chen et al(2010) إلي ان التحسن في جودة التقارير المالية أو جودة المحاسبة يرجع إلي الأسباب التالية : أولاً : أن تطبيق IFRS يحسن من محتوى المعلومات و يقلل الفرق الزمني في الإفصاح و يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي. ثانياً : أن تكلفة الانتقال من معايير المحاسبة المحلية إلي معايير التقرير المالي الدولية أقل مقارنة بالمزايا التي تكتسبها الشركات في حالة تطبيق IFRS. ثالثاً: أن تبني معايير التقرير المالي الدولية هو أكثر تكلفة ولكنه يزيد بشكل كبير من القابلية للمقارنة للقوائم المالية التي أعدتها بلاد مختلفة, رابعاً : أن المعايير التقرير المالي الدولية تقلل من الغموض وعدم التجانس التي توجد في معايير المحاسبة المحلية مما يجعلها سهلة التفسير و التطبيق مما يؤدي إلي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح. خامساً : أن المعايير التقرير المالي الدولية تغير من دوافع المديرين والمستثمرين لذا يكونوا أكثر دراية بهذه المعايير مما يسهل عليهم مراقبة المديرين وهو ما يشكل وسيلة ضغط علي المديرين للعرض العادل لأدائهم. كما تشير دراسة (Uzma, 2016) إلي أن هناك بعض المخاوف و التحديات من تبني معايير التقرير المالي الدولية تتمثل في عدم فهم مستخدمي القوائم المالية للأرقام , والالتزام الضريبي لسوق المحاسبة المحلي غير المتطور , وقد تتطلب القوائم المالية المزيد من الوضوح , وقد تكون المعايير الدولية أقل جودة من المعايير المحلية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أولى دول العالم التي تتوافر فيها مقومات وضع وتطوير المعايير المحاسبية, إلا أن الروابط السياسية للشركات تدخلت في هذا المجال, حيث أن انهيار شركة إنرون Enron والذي كان من أهم أسبابه إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص, والتي لم يصدر معايير ملزمة لها تتضمن القياس والإفصاح عن الالتزامات التي تنتج خارج الميزانية, بالرغم من توصية هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية SEC في عام ١٩٩٠م إلى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB إلى ضرورة دمج القوائم المالية للوحدات ذات الطابع الخاص في القوائم المالية للشركات, إلا أن المجلس تجاهل التوصية نتيجة ضغوط سياسيين من أعضاء الكونجرس وتبين أن شركة إنرون تبرعت بمبلغ ٥,٧٧ مليون دولار في الحملات الانتخابية للمرشحين الجمهوريين الذين كانوا يسيطرون على الكونجرس في هذا التوقيت (Zang W. et al.,2021).

وبالرغم من صدور قانون Sarbanis-Oxely في عام ٢٠٠٢ وتضمينه بعض الإصلاحات, إلا أنها غير كافية للتعامل مع الفساد المتعمد, وفشلت في تفسير أسباب التحيزات المتضمنة في النظام الحالي, وذلك يرجع إلى الروابط السياسية التي عمدت إلى إضعاف القانون منذ بدء مناقشته في عام ٢٠٠٠, حتى أن النسخة المصدرة في عام ٢٠٠٢ للقانون أضعف بكثير من النسخة المبدئية والمقدمة عام ٢٠٠٠م للمناقشة (Tanlu L. et al., 2013). وفي محاولة للحد من تأثير الروابط السياسية في وضع وصياغة المعايير المحاسبية فقد دعمت قمة مجموعة العشرين في اجتماعها عام ٢٠١١م فكرة وجود مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية على مستوى العالم تحقق التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية, كما قدمت القمة مجموعة من التوصيات لجهات وضع المعايير في جميع دول العالم بشأن المعايير المحاسبية علي أن تقوم بالآتي: (فيليب دانجو, ٢٠١٣)

-
-
- العمل بشكل مكثف لإيجاد معايير محاسبية موحدة عالية الجودة تطبق في جميع أنحاء العالم.
 - العمل على تعزيز الإرشادات الخاصة بتقييم الأوراق المالية والمنتجات المالية المعقدة.
 - العمل مع بعضها البعض بشكل مستمر وطبقاً لما هو ملائم للتحقق من التطبيق السليم والكامل للمعايير المحاسبية عالية الجودة وخاصة في أوقات التوتر الاقتصادي.
 - علاج نقاط الضعف المحاسبي من حيث القياس والإفصاح المرتبط بالأدوات خارج الميزانية.
 - تعزيز الإفصاح المطلوب بشأن الأدوات المالية من قبل الشركات للمشاركين بسوق الأوراق المالية.
 - يجب توافر الدعم لنظام حوكمة هيئات وضع وصياغة المعايير خاصة مراجعة عضويتها لضمان الشفافية وتحقيق المسألة.
- ولقد تبنت ٦٦ دولة حول العالم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRs بقرار سياسي، نتيجة للضغط المباشرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من ورائها الشركات متعددة الجنسيات ومكاتب المراجعة الأربع الكبرى، والتي تقوم بمهام المراجعة للعديد من الشركات المسجلة في العديد من أسواق الأوراق المالية حول العالم (Harris C. and Brown L., 2021).
- ونتيجة لأهمية عملية وضع المعايير المحاسبية لما لها من تأثير مباشر على قرارات هامة مثل التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة على الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة، وعدم توافر المقومات الأساسية لدى معظم دول العالم خاصة الدول النامية لوضع وتطوير معايير خاصة بها، لجأت الحكومات إلى تشكيل لجان أو أجهزة لوضع المعايير المحاسبية لها، تعمل على توفير نماذج للقياس والإفصاح للشركات عند إعداد وعرض القوائم المالية (سليم، ٢٠١٩)، إلا أن اللجان أو الأجهزة المنوط بها تلك المهمة تقوم بإصدار معايير محاسبية في شكل قرارات أو قوانين دفعة واحدة مما يفسح المجال أمام الروابط السياسية للشركات للتأثير في وضع المعايير المحاسبية بما يخدم أهدافهم الخاصة (المعصر اوي، ٢٠١٩).
- تؤدي الروابط السياسية دوراً أكثر تأثيراً في وضع المعايير في الدول النامية، حيث تصدر المعايير المحاسبية بقرار سياسي بناءً على تقرير لجان مشكلة تضم أعضاء مجالس نيابية أصحاب منشآت أو أعضاء مجالس إدارة بها أو مديري تنفيذيين، بجانب أعضاء في مكاتب مراجعة، وسياسيين آخرين لهم علاقة بالشركات، مما يفسح المجال بشكل أكبر للروابط السياسية للتأثير في وضع المعايير المحاسبية من حيث (Gebreyesus S., 2020: Kubinec R et al., 2021).
- المجالات التي يجب أن تغطيها المعايير المحاسبية المقترحة.
 - تحديد البدائل والسياسات التي تمنح إدارة الشركة حرية الاختيار بينها.

- تحديد بدائل الإفصاح المحاسبي تمكن إدارة الشركة من التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها.
- تحديد ميعاد إصدار المعايير الجديدة أو تعديلها أو تاريخ بدء سريان التطبيق.
- العمل على عدم حوكمة اللجان أو الهيئات المنوط بها وضع المعايير لضمان عدم المساءلة والبعد عن الشفافية والنزاهة في إجراءات وضع وإصدار المعايير.
- التأثير في مراحل أو خطوات إصدار المعايير مثل عرضها للشركات والإطراف المهتمة للمناقشة وإبداء الرأي.

ففي ماليزيا فإن الروابط السياسية أدت دوراً هاماً في تحديد نوعية المعايير المحاسبية التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل الشركات، حيث يوجد نوعين من المعايير المحاسبية، هما معايير التقارير المالية وتطبق على الشركات العامة، ومعايير المحاسبة الماليزية تطبق على الشركات العائلية والتي تتميز بكثرة الروابط السياسية القوية (Farrukh M. et al., 2022)، أما اندونيسيا استغرق تعديل بعض بنود معايير المحاسبة خمس سنوات بسبب التدخلات السياسية نتيجة لضغوط الشركات بشأن الإفصاحات بمعيار القيمة العادلة والأسس المتبعة في قياسها، وقد تبين من نتائج تطبيق المعيار أن نسبة ٧٨% من المستثمرين يرون أن معلومات القيمة العادلة المتضمنة بالقوائم المالية المنشورة للشركات في سوق الأوراق المالية غير كافية لصنع القرار الاستثماري، وأن نسبة ٨٩% من المحللين الماليين يرون أنها غير ملائمة لعمل التنبؤات (Ika S. et al., 2020).

ولقد استغرقت محاولة تبني معايير المحاسبة الدولية في الصين فترة طويلة من عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٠م وذلك بسبب الضغوط السياسية التي مارستها الشركات بهدف عرقلة القانون الذي تقدمت به الحكومة لتبني معايير المحاسبة الدولية، بهدف تشجيع الشركات الصينية على تداول أسهمها في الأسواق الأجنبية، وتبين أن ٩١% من الشركات ذات الروابط السياسية القوية غير موافقة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأنها تفضل الالتزام بمعايير المحاسبة المحلية (Yang Y. et al., 2021)، وإن تحول أستراليا نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مارس ٢٠٠٥م بدأ العمل به في عام ١٩٩٧م بورقة إصلاح مقدمة من رئيس هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية عنوان (المعايير المحاسبية: بناء فرص دولية للأعمال الأسترالية)، لقد رفضت الشركات الأسترالية الاقتراح المقدم علي أنها تحتاج إلى تغيير في الاستراتيجيات التي تتضمن موائمة نظم التقرير الداخلي في البيئة الجديدة، وتطوير استراتيجيات لإعداد تحليلات للمستفيدين من التغييرات الهامة المحتملة لنتائج التقارير المالية، وفي دراسة لاحقة تبين أن ٢٥% من الروابط السياسية للشركات في مجالس الإدارة قد انسحبت من مراكزها بسبب التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية، وأن ٤٢% من المديرين التنفيذيين للشركات ذات الروابط تمت إقالتهم، وأن ٣٦% من أسهم الشركات التي يمتلكها السياسيون تم بيعها (Wu J. et al., 2021).

وفي مصر شأنها شأن الدول النامية تم إنشاء لجنة لوضع معايير المحاسبة والمراجعة في عام ١٩٩٦م بقرار من وزير الاقتصاد، وصدرت معايير المحاسبة في ١٩٩٧م، ثم تم تغييرها في عام ٢٠٠٦م، وأجريت عليها تعديلات في عام ٢٠١٥م، وكذلك في عام ٢٠١٩م، حيث تم إجراء تعديلات

تضمن : معايير تم استحداثها: ثلاثة معايير جديدة . معايير تم حذفها : تشتمل علي ست معايير .
معايير تم تعديلها و تتضمن ؛ معيار رقم (١) " عرض القوائم المالية " , معيار رقم (٢٥) "الأدوات المالية – العرض", معيار رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الاعتراف و القياس " , معيار رقم (٤٠) "الأدوات المالية – الإفصاحات " , معيار رقم (٣٨) " مزايا العاملين " , معيار رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" , معيار رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية " , معيار رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" , معيار رقم (١٨) "الاستثمار في شركات شقيقة " , معيار رقم (٢٤) " ضرائب الدخل " , معيار رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " , معيار رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية " معيار رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في الشركات" و معيار رقم (٢٢) "نصيب السهم من الأرباح " , معيار رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري ". إصدار تفسير محاسبي . تم إصدار تفسير محاسبي رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة" وذلك لشرح كيفية إثبات و قياس الالتزامات و الحقوق المتعلقة بترتيبات امتيازات الخدمة العامة من كيان عام إلي كيان خاص.

تبين مما سبق اهتمام الجهات المعنية برسم السياسات المحاسبية بتبني مصر للمعايير الدولية منذ التسعينات من القرن الماضي بهدف دعم سوق رأس المال, وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل خطط التنمية, كما تعمل اللجنة المعنية بإعداد معايير المحاسبة المصرية علي مراجعة وتحديث المعايير بصفة مستمرة, ففي ظل التطور الذي حدث في معايير المحاسبة علي المستوي الدولي وخاصة بعد الأزمات المالية التي ألمت بكثير من الأسواق والشركات, حرصت الجهات المعنية في مصر علي إصدار أول تحديث لمعايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥ منذ صدور قرار وزير الاستثمار عام ٢٠٠٦, باعتبار أن وجود معايير مصرية تتسق مع المعايير الدولية الحديثة يسهم في تحسين جودة التقارير المالية, وتوحيد السياسات المحاسبية , وتحقيق مزيد من الإفصاح و الشفافية (معايير المحاسبة المصرية , ٢٠١٥).

وأكب ذلك الاهتمام بالمعايير تطوير و تحديث مماثل في الدليل المصري لحوكمة الشركات قام مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء تعديلات في الدليل المصري لحوكمة الشركات في نسخته الثالثة بقرار رقم(٨٤) بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٦ . وذلك باعتبار ان آليات حوكمة الشركات يمكن النظر إليها باعتبارها مكملة للمعايير المحاسبية لضمان تحسين جودة القوائم المالية و جودة الإفصاح المحاسبي و انعكاس ذلك في جذب مزيد من الاستثمارات ورفع كفاءة السوق المصرية, إلا أن وضع وإصدار المعايير المحاسبية لم يمر بالخطوات والإجراءات المتعارف عليها والمتبعة بشأن ذلك في الدول المتقدمة (المعصراوي, ٢٠١٩), ولقد توصلت الدراسات التطبيقية في البيئة المصرية إلى انتقادات للمعايير المحاسبية المصرية على النحو التالي:

- وجود معايير محاسبية تتفق جزئياً مع البيئة المصرية وتحتاج إلي تعديل مثل المعيار رقم (١٥) بعنوان الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة, والمعيار رقم (٢٤) بعنوان ضرائب الدخل (نور الدين، ٢٠٢١).

- معايير محاسبية لا تتفق مع البيئة المصرية تماماً ولن يكون لها مجالاً للتطبيق في الواقع العملي, مثل المعيار (٢١) بعنوان المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية, والمعيار

رقم (٣٥) بعنوان المحاسبة عن الزراعة، والمعيار رقم (٣٩) بعنوان المدفوعات المبنية على الأسهم (المعصراوي، ٢٠١٩).

- عدم وجود معايير محاسبية لمجالات هامة في البيئة المصرية مثل مستويات الأسعار، بالرغم من أن مصر من الدول النامية ذات معدلات التضخم المرتفعة والتي وصلت إلى ١٣٪، مما يؤثر على نتائج الشركات ومراكزها المالية (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

- إفساح المجال لإدارة الشركات في عمل التقديرات المحاسبية طبقاً للمعيار رقم (٢) بعنوان المخزون، والمعيار رقم (٥) بعنوان السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، والمعيار رقم (١٠) بعنوان الأصول الثابتة وإهلاكاتها، والمعيار رقم (٢٨) بعنوان المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة (حسانين، ٢٠٢١).

- إفساح المجال لإدارة الشركات في حرية الإفصاح، وبالتالي التأثير على خصائص جودة المعلومات المتضمنة بالتقارير المالية، حيث تتيح المعايير إعداد معلومات معينة ولا تلزم بالإفصاح عنها، مثل المعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، الذي يتيح للإدارة إمكانية إعادة التقييم للأصول الثابتة، وأن لها حرية الاختيار بين أسلوب التكلفة وأسلوب إعادة التقييم عند الإفصاح، مما يمكن الإدارة في حالة إتباع أسلوب التكلفة من الاحتفاظ بمعلومات إعادة التقييم كمعلومات داخلية، يمكن استغلالها بالمتاجرة على أساسها أو تسريبها بشكل انتقائي إلى أطراف معينة، وكذلك مرونة المعايير ممثلة في تعدد البدائل المتاحة ولا يتم الإفصاح إلا عن نتيجة بديل معين مثل المعيار رقم (٤) الخاص بالتدفقات النقدية فيما يتعلق بالإفصاح عن التدفقات النقدية (حسانين، ٢٠٢١).

أما عن تأثير الروابط السياسية في وضع المعايير المحاسبية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية، فيمكن التمييز بين اتجاهين، أولاً: تعكس القوى السياسية التغييرات في البيئة الاقتصادية والقانونية والمؤسسية الأساسية، وبالتالي تساعد في تحريك المعايير المحاسبية نحو توازن السوق، ثانياً: يمكن أيضاً أن تكون القوى السياسية مدفوعة من قبل مجموعات المصالح الخاصة التي تسعى إلى التأثير على قواعد المحاسبة لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية، مما يدفع بمجموعة القواعد بعيداً عن التوازن الفعال اقتصادياً (Tee C. et al., 2021)، ولقد قدم أنصار كل اتجاه مجموعة من المبررات على النحو التالي:

١/١/٣ **الاتجاه الأول:** يري أنصاره أن تدخل الروابط السياسية في عملية وضع وإصدار المعايير المحاسبية لن يقلل من جودة هذه المعايير، وبالتالي جودة التقارير المالية الناتجة عنها، وقدم أنصار هذا الاتجاه المبررات التالية:

- إن الضغوط من قبل الشركات ذات الروابط السياسية في وضع المعايير يكون من أجل عملية تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تحديد قواعد محاسبية بشكل أكثر وضوحاً في مجال التقارير المالية التي أصبحت غامضة، وكذلك الضغط نيابة عن عملائها من أجل تحسين جودة المعايير المحاسبية التي سيتم إصدارها والعمل بها (Chi C. et al., 2019).

- إن ضغط مكاتب المراجعة على واضعي المعايير ليس هدفه تخفيض جودة المعايير وجودة التقارير المالية، ولكن هناك أهداف رئيسية تجعل مكاتب المراجعة تضغط على واضعي المعايير المحاسبية من أجل تحقيقها وهي تحسين جودة التقارير المالية لأنها في مصلحة المهنة (Tee C. et al., 2021).
- تعكس القوى السياسية التغييرات في البيئة الاقتصادية والقانونية والمؤسسية الأساسية، وبالتالي تساعد في تحريك المعايير المحاسبية نحو توازن السوق (Ji J. and Yi Y., 2022).
- إن هيئات أسواق المال تعمل دائماً في صالح إيجاد معايير محاسبية عالية الجودة تضمن التطبيق السليم لها، وتعطي كافة المجالات محور اهتمام المشاركين بالسوق، وتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركات (Tee C. et al., 2021).
- ٢/١/٣ **الاتجاه الثاني:** يري أنصاره أن تدخل الروابط السياسية في عملية وضع وإصدار المعايير المحاسبية يقلل من جودة هذه المعايير، وبالتالي جودة التقارير المالية الناتجة عنها، وقدم أنصار هذا الاتجاه المبررات التالية:
- إن الفاعلين الرئيسيين في هيئات وضع المعايير هم المنظمين وواضعي المعايير ومكاتب المراجعة، والعديد من الممثلين عن المهنة والصناعة، وتؤثر بعض هذه الجهات كفاعل رئيسي وبشكل كبير على المعيار من حيث الهدف والمضمون والمحتوي (Perchard A. and Mackenzie M., 2021).
- تكون القوى السياسية مدفوعة من قبل مجموعات المصالح الخاصة التي تسعى إلى التأثير على قواعد المحاسبة لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية، مما يدفع بمجموعة القواعد بعيداً عن التوازن الفعال اقتصادياً (Zhou H. et al., 2021).
- إن واضعي المعايير لديهم أيديولوجيات أو معتقدات معينة تكمن وراء قراراتهم، وتتمثل في التوجهات السياسية، والتي تؤثر فيها العلاقات والروابط مع الآخرين في تشكيلها (Ji J. and Yi Y., 2022).
- إن الشركات ذات الروابط السياسية القوية لا تحبذ وجود معايير محاسبية عالية الجودة تكشف المزايا الملموسة وغير الملموسة التي حصلت عليها، وان تقدم تقارير مالية لا تميل إلى الشفافية والنزاهة (Tee C. et al., 2021).
- إن الروابط السياسية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في بعض الحالات على جدول الأعمال، كما كان الحال مع محاسبة النفط والغاز في السبعينيات من القرن الماضي (Gao R. et al., 2022).
- ويميل الباحثان إلى الاتجاه الثاني. على أن الروابط السياسية تعمل دائماً من خلال تدخلاتها في وضع المعايير إلى الحد من وضع معايير محاسبية عالية الجودة، والتي تنتج تقارير مالية ذات جودة مرتفعة للأسباب التالية:

- إن التأثير في وضع المعايير المحاسبية لصالح ما تراه تلك الروابط السياسية حسناً في مصلحة الشركات، يعد من أحد المزايا التي تبحث عنها الشركات من إيجاد الروابط السياسية.
- إن الشركات ذات الروابط السياسية لا تميل إلى فقد الحماية التنظيمية لها، من خلال الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة، لأنها قد تواجه تحديات في مراجعتها أو نشرها في سوق الأوراق المالية.
- إن معايير المحاسبة عالية الجودة قد تظهر المزايا الملموسة وغير الملموسة، التي حصلت عليها الشركات من الروابط السياسية، مما قد يعرض إدارة الشركات أو الروابط السياسية للمساءلة إذا كانت تلك المزايا بها جانب غير قانوني.
- إن الشركات في حالات عديدة تبحث عن إيجاد روابط سياسية في محاولة لإخفاء أوجه القصور أو الفشل الداخلي، وأنها تضغط دائماً من أجل عدم إصدار تقارير عالية الجودة من خلال عدم الالتزام بمعايير محاسبية ذات جودة عالية.

٤- أثر الروابط السياسية للشركات على تطبيق المعايير المحاسبية:

اتفقت مجموعة من الدراسات أبو الخير (٢٠٠٧)؛ الرشيد (٢٠١٢)؛ علي (٢٠١٧) علي أن التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية يحتاج إلى مجموعة من العوامل النظامية السائدة في الدول المطبقة لهذه المعايير. وقد ناقش كل منهم العوامل النظامية هذه من منظور البيئة القانونية والنظم المحاسبية السائدة في الدولة كما يلي: تصنف البيئة القانونية للدولة إلى نظامين هما: نظام القانون العام Common law ونظام قانون الخاص Code law حيث نظام القانون العام لا توجد قواعد قانونية منفصلة تحكم سلوك أو ممارسة معينة كالمحاسبة والمراجعة، أو تحكم تنظيم الشركات والأسواق، لذلك فالقوانين المنظمة تنبثق من قواعد تخاطب كافة الممارسات والأحداث دون تحديد، فالأفراد والمؤسسات هم المسؤولون باتخاذ إجراءات المساءلة والتفاضي، والقضاء يصدر الأحكام التي تفصل في النزاعات وعادة ما يطلق علي قواعد النظام العام نموذج حملة الأسهم. أما نظام القانون الخاص فإنه يتضمن قواعد تفصيلية محددة تحكم الممارسات أو السلوك أو النشاط الذي صدر بشأنه القانون، ولذلك فإن هذه النوعية من القوانين يتم إجراء تعديلات عليها بظهور مستجدات في التطبيق العملي أو تطورات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك في ظل هذا النظام فإن القواعد القانونية المحددة سوف تنظم المحاسبة والمراجعة وعمل الشركات وأسواق المال.

وأشارت دراسة أبو الخير (٢٠٠٧) إلي أن العبرة ليست بتبني المعايير الدولية شكلياً وإنما بالتطبيق الفعلي لها ومراقبة هذا التطبيق حيث أن التطبيق الجاد لمعايير المحاسبة الدولية يترتب عليه جودة أعلى للتقارير المالية عن تلك التي ترتبت علي التطبيق الظاهري لتلك المعايير. وأكدت ذلك دراسة (Brown et al (2017 بأن ضعف سيادة القانون والفساد المؤسسي المرتبط بالاقتصاد السياسي في الصين يؤديان إلى سوء تنفيذ وتطبيق نظم المحاسبة.

إن التعرف على تأثير الروابط السياسية في تطبيق المعايير المحاسبية وانعكاسها على جودة التقارير المالية تتضح من خلال الظواهر المرتبطة بمنفعة المعلومات المحاسبية، ويتم نشر التقارير

المالية بهدف توفير معلومات عن التدفقات النقدية والمراكز المالية وأداء الشركات (Ababneh T., and Aga M., 2019), ولا تقتصر جودة التقارير المالية على منظور معين, لأنها ترتبط بمنفعة المعلومات المحاسبية للمستخدمين, وباحتياجاتهم من المعلومات, والتي تختلف طبقاً لقراراتهم بشأن الشركات, ولذا من الصعب الحكم على جودة التقارير بمؤشر محدد وإنما تحتاج لمؤشرات متنوعة ومتكاملة (Perchard A. and Mackenzie M., 2021)

خلص الباحثان بشأن تأثير العوامل النظامية علي جودة التقارير المالية إلي أن التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية يحتاج إلي مجموعة من العوامل النظامية السائدة في الدول الطبقة لهذه المعايير, وأن القواعد القانونية المحددة سوف تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة وعمل الشركات وأسواق المال, وأن العبرة ليست بتبني المعايير الدولية شكلياً وإنما بالتطبيق الفعلي لها ومراقبة هذا التطبيق.

وتوجد عدة ظواهر تتناول نفعية المعلومات من جوانب متعددة يمكن استخدامها كمؤشرات للحكم على جودة التقارير المالية وهي جودة الأرباح المحاسبية, وإدارة الأرباح المحاسبية, وخصائص جودة المعلومات المحاسبية, ومستوى الشفافية في التقارير المالية (Ji J. and Yi Y., 2022), مما يتطلب دراسة أثر الروابط السياسية للشركات على تلك الظواهر, لإمكانية تحديد انعكاس الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وذلك على النحو التالي:

١/٤ **الروابط السياسية وجودة الأرباح المحاسبية:** تعرف جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية, وأن الشركات ذات الروابط السياسية لديها حوافز أقل للإفصاح عن أرباح عالية الجودة مقارنة بمثيلاتها التي ليس لديها روابط سياسية (Ababneh T., and Aga M., 2019). إن الشركات التي تهيمن عليها الروابط السياسية تميل أكثر إلى الإفصاح عن أرباح منخفضة الجودة لتجنب التدخل القانوني والخارجي, كما أن التأثير السياسي الناشئ عن ملكية الحكومة المركزة للشركات يقلل أيضاً من مصداقية الأرباح المفصح عنها, حيث تكون المعلومات المالية أكثر عرضة للتلاعب (Perchard A. and Mackenzie M., 2021)

تعتمد الشركات ذات الروابط السياسية بشكل كبير على قدرتها على التلاعب بالنظام السياسي للحصول على المزايا, ولا تحتاج إلى الكثير من الاهتمام برأي المستثمر وحاجته فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ واتخاذ القرار الاستثماري, وأن رقم الربح الذي تسعى إلى الإفصاح عنه تلك الشركات قد يكون محدداً مسبقاً في ضوء الظروف السياسية السائدة بالدولة (Hashmi et al., 2018), وإن طبيعة الروابط السياسية تجعل التغييرات المتكررة في النظام السياسي من شأنها أن تؤدي إلى تباين في ثروات وأداء الشركات ذات الروابط السياسية, لذلك تلجأ تلك الشركات إلى تخفيض جودة الأرباح المحاسبية, للوصول إلى رقم ربح محاسبي يحقق لها ميزة بأن الشركة لم تتأثر بتلك التغييرات السياسية, حفاظاً على سمعتها, والحد من تقلبات أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية (Nyberg D., 2021).

تقوم إدارة الشركات ذات الروابط السياسية بالتلاعب في هيكل القوائم المالية بتحريك بعض البنود الخاصة بالمصروفات إلى مجموعة أخرى أو فئة قد تبدو أقل استمراراً ونفعاً لمقابلة احتياجات المستخدمين خاصة المحللين الماليين لصنع تنبؤاتهم، أو الدمج بين المصروفات والإيرادات التي يرى المساهمين أهمية للفصل بينها للتعرف على جودة الأداء المالي للشركة خلال الفترة (Wang C. et al., 2022).

٢/٤ الروابط السياسية وإدارة الأرباح المحاسبية: أن الشركات التي لديها روابط سياسية قوية من المرجح أن تكون عرضة لمخاطر انهيار أسعار الأسهم أو الصدمات المالية بشكل كبير، ولذا تميل الشركات المرتبطة سياسياً إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية على نطاق واسع، للحد من تلك المخاطر والعمل على تحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية، ومن ثم زيادة القيمة السوقية.

وأشارت دراستي (Chen et al., 2019; Guo et al 2013) بوجود علاقة غير خطية بين المنافسة واستمرارية الأرباح، حيث توصلت دراسة (Chen et al. (2013 أن تأثير المنافسة الصناعية على استمرارية الأرباح غير خطي وأن العلاقة بينهم تختلف باختلاف الكفاءة التشغيلية أو ربحية للشركة. فبالنسبة للشركات ذات الربحية المنخفضة، فإن المنافسة الصناعية الشديدة تشجع الإدارة على استخدام مواردها في استخدام بديل، وتقليل استثماراتها في الوقت المناسب، وبالتالي زيادة معدل ارتداد الأرباح ومن ثم انخفاض استمراريته. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون المنافسة منخفضة، فإن الشركات تواجه مخاطر تصفية أقل كما يكون لدى مديرها حافز لتنمية شركاتهم بما يتجاوز الحجم الأمثل، لزيادة سلطتهم وهيبته (بناء إمبراطورية داخل الشركة)، لذلك فهي تفضل الإفراط في الاستثمار. في المقابل، بالنسبة للشركات ذات الربحية العالية، فإن المنافسة الصناعية الشديدة تشجع الإدارة على ممارسة خيارات النمو بشكل أكثر فعالية وتعويض معدل ارتداد الأرباح، حيث تستمر الشركة في تطبيق تكنولوجيا أعمالها الحالية على مواردها وتوسيع ربحيتها، وبالتالي انخفاض معدل ارتداد الأرباح وزيادة استمرارية الأرباح. كما أن العلاقة بين المنافسة واستمرارية الأرباح تختلف باختلاف الكفاءة التشغيلية للعمليات الحالية، بما يؤدي إلى توسيع نطاق إنتاج الشركة وتكون الأرباح هي المحدد الأكثر أهمية لقيمة الأسهم، لذلك يمكن القول أن تأثير المنافسة الصناعية سينعكس في خصائص الأرباح، حيث تؤدي إلى زيادة أو انخفاض، استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية، والتحفيز المحاسبي. كما ستساعد الإدارة على اتخاذ قرارات استثمار بشكل أكثر فعالية وفقاً لفرص الربحية الحالية.

كما أكدت على ذلك، دراسة (Guo et al. (2019 التي توصلت إلى وجود علاقة مقلوقة على شكل حرف U بين المنافسة وجودة الأرباح. حيث تزداد جودة الأرباح في البداية المنافسة ثم تنخفض عندما تصل المنافسة إلى مستوى معين، فبزيادة شدة المنافسة، يزيد إفصاح الشركة عن أداها الأساسي وكفاءتها التشغيلية، مما يعزز الميزة المعلوماتية للمنافسين على حساب القدرة التنافسية للشركة المفصحة، حيث يعمل الإفصاح على توفير معياراً مناسباً للمنافسين لتعديل إستراتيجيتهم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الأرباح ذو الجودة العالية، لذلك يكون لدى الإدارة حافز للتعتيم (عدم الشفافية) لصعوبة تفسير المنافسين لأداء الشركة، لذلك يمكن القول باختلاف فوائد وتكاليف جودة الأرباح باختلاف مستوى المنافسة.

وبناء على ما سبق، فإن للشركات الحالية دافع قوى لحماية قدرتها التنافسية، من خلال التدخل في القدرة التنافسية للسوق وإقامة حواجز دخول، عن طريق زيادة تمايز المنتجات، وتعديل إستراتيجيتها (مواردها)، والحصول على الحماية القانونية مثل براءات الاختراع، والتعريفات الجمركية. وتحاول الشركة ذات الروابط السياسية منع الجمهور من رؤية الحالة المالية الحقيقية للشركة، من خلال إظهار اتجاه ثابت للنمو في الأرباح بدلاً من الأرباح المتقلبة، على سبيل المثال، ارتفاع وانخفاض النمو في المبيعات أو التغييرات في الظروف السياسية التي لها انعكاس على نتائج الشركات سياسياً (Ababneh T. and Aga M., 2019).

كما إن زيادة قدرة المديرين على حل النزاعات المتنافسة بين أصحاب المصلحة بالشركة وخاصة أصحاب الروابط السياسية، فإن إدارة الأرباح توفر للمديرين الفرصة للتلاعب بالأنشطة والمعاملات المالية وتحريفها لحل هذه النزاعات والتي تحدث من خلال التالي: (Rauf F. et al., 2021)

- تضغط الإدارة العليا على المحاسبين للمبالغة في تقدير الحالة المالية للشركات.
- يتلاعب المديرون بالمعلومات المحاسبية والمالية لتعظيم أرباحهم.
- يستفيد المساهمون من ممارسات التلاعب في الأرباح المحاسبية في زيادة قيمة أسهمهم التي في حوزتهم.

وتساعد الهندسة المحاسبية الشركات ذات الروابط السياسية على تكوين الصورة العامة المرغوبة و/أو تصوير الأداء المالي - وانعكاسه على أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية ومن ثم القيمة السوقية للشركة ككل- وفقاً لتفضيلات معينة من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، (Ababneh T., and Aga M., 2019)، وإن الإفراط في ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية للمبالغة في تقدير الوضع المالي للشركات يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية. حيث يتم نشر التقارير المالية بهدف توفير بيانات عامة عن التدفقات النقدية والمركز المالي وأداء الشركة، وأن هذه المعلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين (أي الكيانات الخاصة والعامة) في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن المرجح أن تتخذ الأطراف المرتبطة بالشركة قرارات خاطئة (Yang Y. et al., 2022). كما تلعب الحماية التنظيمية دوراً هاماً في تشجيع إدارة الشركات ذات الروابط السياسية من ممارسة إدارة الأرباح على نطاق واسع، حيث تكون تلك الشركات في مأمن من أية إجراءات من قبل منظمي الإفصاح. كما يمكن ممارسة ضغوطاً على مراجعي الحسابات لقبول القوائم كما هي دون إعادة إصدار أو تقرير متحفظ (Chaney P. et al., 2011).

يتضح مما سبق أن الشركات ذات الروابط السياسية تعتمد إلى التوسع في ممارسة الأرباح المحاسبية بهدف تحسين سمعتها لجذب العمالة الماهرة، ومقابلة متطلبات المعايير الصناعية، وتلبية احتياجات أسواق الائتمان، والمال بما تتضمنه من مستثمرين ومحللين ماليين للتأثير على أداء الأسهم بالسوق ومن ثم قيمة الشركة.

كما يخلص الباحثان أن الأرباح الأكثر استمرارية تعطي انطباع للمستثمرين على زيادة واستقرار الأرباح، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم وانخفاض تكلفة التمويل وبالتالي انخفاض المخاطر، لذلك وللحفاظ على استمرارية الأرباح تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح لتقديم معلومات

خاصة لمستخدمي القوائم المالية (منظور التعاقد الفعال)، أو للحصول على منفعة شخصية (المنظور الانتهازي). ويهدف كلا المنظورين إلى إعطاء إشارة للمستثمر، مع توقع الحصول على استجابة إيجابية للسوق تنعكس في زيادة استمرارية الأرباح، وأن العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية أو على أساس الاستحقاق واستمرارية الأرباح تأخذ اتجاهين، أولهما: أن إدارة الأرباح بنوعها لا تضعف استمرارية الأرباح، حيث تستخدمها الشركة لأغراض التعاقد الفعال، ثانيهما: وجود علاقة إيجابية أو سلبية اعتماداً على حوافز الإدارة لإدارة الأرباح. كما يمكن استخدام قابلية القوائم المالية للقراءة لإدارة الأرباح لإخفاء الأداء المنخفض، باستخدام جمل أطول وكلمات أكثر تعقيداً، مما يجعلها أقل قابلية للفهم، وتؤثر بالسلب على جودة تلك القوائم، ويجعل من الصعب على المستثمرين تقييم الاستثمار واتخاذ قرار الاستثمار في تلك الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض استمرارية الأرباح.

٣/٤ الروابط السياسية وشفافية الإفصاح المحاسبي: تسعى الشركات ذات الروابط السياسية إلى اتخاذ إجراءات تعمل على تحقيق مصالح أصحاب الروابط السياسية بها، وقد يتأتى ذلك علي حساب المشاركين بسوق الأوراق المالية، من حيث توفير معلومات محاسبية لا تلبي احتياجاتهم لصنع القرارات الاستثمارية نظراً لعدم توافر مستوى الشفافية المرغوب فيه في تلك المعلومات (Zhou H. and Ye S., 2021). حيث تميل إدارة الشركات ذات الروابط السياسية إلى عدم الإفصاح الكاف عن المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية المرتبطة بالمساعدات والحوافز التي حصلت عليها من روابطها السياسية التي تمتد خلال الفترات المحاسبية، والتي لها تأثير على أداء الشركة، وذلك لعدة مبررات منها الحفاظ على استمرار هذه الحوافز، والحفاظ على سمعة السياسيين، وتجنب الملاحظات القانونية (Wati L. and Momon S., 2019).

تعمل الشركات ذات الروابط السياسية الإدارية القوية إلى عدم الإفصاح الكاف عن التقديرات والأحكام الشخصية للإدارة بشأن المخصصات والالتزامات المحتملة، والأصول الثابتة، والأسس المتبعة في القيمة العادلة، وهذه التقديرات والأحكام ذات تأثير جوهري على نتائج الشركات ومراكزها المالية (Lebedev S. et al., 2021). كما تعتمد الروابط السياسية على نظام المقايضة والتي تتطلب درجة عالية من السرية وعدم الوضوح، وفي ظل التطبيق الأقل صرامة لقواعد الإفصاح على الشركات ذات الروابط نظراً للحماية التنظيمية التي تحظى بها، فإن تقاريرها المالية تتصف بالغموض وارتفاع مستوى عدم التأكد لمعلوماتها، مما يصعب معه تحديد قيمة تلك الشركات بدقة من قبل المستثمرين (Khelil I. et al., 2021).

ولاشتقاق تلك العلاقة اعتمد الباحثان على معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها الأساس التي اعتمدت عليها الجهات المسؤولة في مصر استحداث التعديلات الأخيرة في معايير المحاسبة المصرية نظراً لندرة الدراسات المصرية التي تناولت العلاقة بين التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية وجودة الإفصاح المحاسبي. بينما تناولت العديد من الدراسات الأجنبية اختبار أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. واتخذت تلك الدراسات اتجاهين، أولهما، إن تطبيق هذه المعايير له تأثير إيجابي على التقارير المالية متمثل في زيادة القابلية للمقارنة وتخفيض عدم تماثل المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي ينعكس على زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وثانيهما:

عدم وجود تأثير إيجابي أو وجود تأثير سلبي لتطبيق هذه المعايير على ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم جودة المعلومات المالية المتضمنة بالتقارير المالية (Bova and Pereira,2012;Jarva and Lantto.,2008;Gjerde et a.,2012)

يتضح مما سبق، أن عدم الإفصاح الكاف عن المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية، وغموض المبادئ والطرق المحاسبية، وعدم الإفصاح الكاف عن التقديرات والأحكام الشخصية لإدارة الشركات، وافتقار المعلومات المفصّل عنها إلى التنبؤ، تعد جميعاً المكونات الأساسية لانخفاض الشفافية في التقارير المالية للشركات بشكل عام.

٤/٤ الروابط السياسية وخصائص جودة المعلومات: إن الشركات ذات الروابط السياسية تحصل على مزايا من مصادر أخرى بخلاف أسواق المال، مثل الوصول إلى التمويل اللازم من مصادر أخرى والضرائب المنخفضة، ولذا فإنها لا تركز على الإفصاح عن معلومات مالية عالية الجودة، ويرجع ذلك لتلقى تلك الشركات الحماية من السياسيين، وبالتالي لا تهتم بشكل كبير بجودة المعلومات المالية التي يقدمونها للجمهور (Hashmi M. et al., 2018).

ويمكن تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية المنشورة، على النحو التالي:

١/٤/٤ الملاءمة: أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية لمستخدميها وقيمة إستراتيجية لتأكيد أو تصحيح قراراتهم (FASB,2010: SFAC No.8, IASB, 2010: IASB, 2018)، وأن المعلومات التي توفرها الشركة ذات الروابط السياسية يصعب معها تنبؤ المستخدمين بالمعاملات والأحداث الاقتصادية، أو توقع أداء الشركات في الفترات القادمة لأن أداء الشركة يعتمد بشكل كبير على المزايا المحققة، من الروابط السياسية في مقابل تكاليفها ويصعب تحديدها وتقديرها بدقة مستقبلاً (NajafR. andNajaf K., 2021)، كما يصعب التنبؤ بقدرة الشركة ذات الروابط السياسية على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة وخاصة السياسية منها، وأن المعلومات التي توفرها تلك الشركات لا يتوفر فيها تغذية عكسية حول التقييمات السابقة سواء من حيث تأكدها أو تغييرها وخاصة في ظل إختلاف الظروف السياسية عما كانت عليه (Lee N., 2019)، وتوصلت دراسة (Makhaiel N. and Sherer M., 2017) إلى أن إيرادات الشركات ذات الروابط السياسية في الفترة الحالية يصعب استخدامها في التنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة نتيجة تغير البيئة وأهمها الظروف السياسية وانعكاسها على المزايا الناتجة عن الروابط السياسية.

إن المعلومات ذات الروابط السياسية التي توفرها الشركة تفنقر إلى القدرة التنبؤية وعدم إمكانية استخدامها من قبل المحللين الماليين في صنع تنبؤاتهم أو تصحيح قرارات المستثمرين، لتدخل الإدارة بشكل كبير في متطلبات الإفصاح المحاسبي واستغلال مرونة المعايير في هذا الشأن (Alazzani A. et al., 2021)، كما تؤثر الضغوط التي تمارسها الروابط السياسية على تقييمات وأحكام المحاسبين، مما ينعكس على خصائص جودة المعلومات المحاسبية بالسلب، وخاصة الملاءمة والتي تعزز نفعية المعلومات لاتخاذ القرارات (Lee N.,2019).

٢/٤/٤ التمثيل الصادق (المصادقية): يقصد بالتمثيل الصادق أن تعرض المعلومات المحاسبية الظواهر الاقتصادية بمصادقية، بحيث يتوافر فيها الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء، IASB (2018)، وان تعتمد إدارة الشركة ذات الروابط السياسية عدم الإفصاح الكافي عن المزايا الناتجة عن الروابط السياسية في القوائم المالية والعمل على إخفاء تكاليفها بقدر الإمكان لا يحقق اكتمال المعلومات المحاسبية المفصح عنها (Tee C. et al., 2021). وأن تدخل الروابط السياسية في وضع المعايير المحاسبية ينتج عنه تحيز المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف التي تحكم عملية القياس وهو ما يسمى بتحيز قواعد القياس (Gebreyesus S., 2020)، وأن تدخل الإدارة في الاختيار من بين بدائل القياس لتحقيق أعلى إيرادات أو أقل مصروفات لإخفاء حقيقة نتائج نشاط الشركات ذات الروابط السياسية وممارسة إدارة الأرباح وهو ما يطلق عليه تحيز القائم بالقياس (Lee N., 2019)، وقد تلجأ تلك الشركات إلى ممارسة الضغوط على مراجعي الحسابات لقبول القوائم المالية على وضعها الحالي لتمريضها، مما يشير إلى شمول القوائم المالية لأخطاء جوهرية (Dong F. et al., 2021)

٣/٤/٤ القابلية للمقارنة: تتحقق القابلية للمقارنة من خلال تمكين مستخدم المعلومات المحاسبية من تحديد التشابه والاختلاف بين البنود، وتعتمد على عملي الثبات والتوحيد، ولها أسلوبين للتطبيق هما المقارنات الأفقية والمقارنات الرأسية (SFAC: 2010, FASB, No.8, IASB, 2010: IASB, 2018)

إن اختلاف عوائد الروابط السياسية من فترة لأخرى وكذلك إختلاف تكاليفها التي ترتبط بالبرامج الانتخابية والفترات الانتخابية يجعل من الصعب إجراء المقارنات الرأسية للشركة عبر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك نتيجة لعدم انتظام المزايا والتكاليف المرتبطة بالروابط السياسية من فترة زمنية لأخرى (Ika S. et al., 2020).

٤/٤/٤ القابلية للتحقق: ويقصد بها توصل شخص معين إلى نتائج معينة باستخدام أساليب محددة للقياس يستطيع شخص آخر التوصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب، وترتبط بالإجماع حول عرض المعلومات المحاسبية للظاهرة الاقتصادية التي يتم الإفصاح عنها بدون أخطاء جوهرية أو تحيز، وأن طرق القياس المستخدمة تم تطبيقها دون أخطاء (SFAC: 2010, FASB, No.8, IASB, 2010: IASB, 2018)

إن تحقيق القابلية للتحقق بالنسبة للشركات ذات الروابط السياسية يتطلب منها الإفصاح عن كافة المعلومات المرتبطة بالمزايا والتكاليف والروابط السياسية وتحديد تأثيرها على نتائج الأعمال والمراكز المالية، وكذلك تحديد تأثيراتها المستقبلية، وهو ما تعتمد إدارة الشركة ذات الروابط السياسية إلى الحد منه تجنباً للقرارات السياسية وحماية لأصحاب الروابط، وتحقيقاً للأهداف الخاصة مثل ممارسة إدارة الأرباح أو تخفيض الضرائب (Chaney P. et al., 2011).

٥/٤/٤ القابلية للفهم: يقصد بالقابلية للفهم أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين، وهي تعتمد على عاملين أساسيين، أولهما: مهارة وخبرة معد المعلومة، ثانيهما: قدرات وإمكانات المستخدم (SFAC No.8, IASB, 2010, FASB, 2010). ويمكن أن

تضعف الروابط السياسية أو تحد من القدرة الإدارية لتحسين جودة التقارير المالية، وتزيد من احتمالية التقارير المالية الاحتياطية، أو زيادة غموض التقارير المالية وانخفاض قابليتها للفهم بهدف تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة (Wang C. et al., 2022). وتتطلب القابلية للفهم أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق بعيداً عن التعقيد والصعوبة، وهو ما لا يتحقق في ظل تعقد العمليات المرتبطة بمزايا الروابط السياسية وتكاليفها، حيث توصلنا (Ramos K. and Klann S., 2019) من خلال دراسة شملت ١٦٣ منشأة، إلى أن ٩١٪ من معدي القوائم المالية بتلك الشركات يرون أن الأحداث والمعاملات بالشركات ذات الروابط السياسية أكثر تعقيداً من مثيلاتها بسبب التأثيرات المتداخلة للمزايا السياسية وتكاليفها وعدم انتظامها

٦/٤/٤ التوقيت المناسب: ويقصد به أن توافر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار (FASB, 2010: SFAC No.8, IASB, 2010) وأن توقيت توفير المعلومات تحدده القوانين والقرارات من قبل الجهات التنظيمية، والشركات ذات الروابط السياسية تعتمد على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مواعيد نشر القوائم المالية بالبورصة بتأخير نشر قوائمها لأقصى وقت ممكن (Wang C. et al., 2022)، وتستفيد من علاقاتها السياسية عن طريق إختلاس أموال الشركات أو على الأقل تأخير الإفصاح عن الأرباح المحققة بهدف تضليل المستثمرين، لزيادة التكاليف التي يتحملونها في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم (Harris C. and Brown L., 2021)

كما أن الشركات ذات الروابط السياسية لا تعتمد على التسريع في نشر قوائمها المالية، وتحاول التأخير للاستفادة بالحد المسموح به لنشر القوائم المالية، حيث تبين ٧٪ من الشركات ذات الروابط السياسية تنشر قوائمها المالية في سوق الأوراق المالية خلال الثلث الأول من الفترة القانونية المسموح بها، و ١٢٪ منها نشرت قوائمها المالية خلال الثلث الثاني من الفترة القانونية، و ٣٧٪ منها نشرت قوائمها المالية خلال الثلث الأخير من الفترة القانونية، والباقي تأخر عن الفترة القانونية، ولم يتم إتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات المخالفة إلا بنسبة ١٠٪ فقط منها، كما وردت التحفظات وتعليقات من قبل الهيئة التنظيمية بشأن ٢٤٪ من القوائم المالية لتلك الشركات (Wang C. et al., 2022).

٥- أثر الروابط السياسية للشركات على كفاءة الاستثمار:

توجد العديد من النظريات التي تفسر العلاقة بين جودة التقارير المالية و كفاءة الاستثمار منها نظرية الوكالة ونظرية الإشارة ويمكن توضيحهم علي النحو التالي:

١/٥ نظرية الوكالة (Agency Theory) : وفقاً لهذه النظرية، يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة إلى عدم تماثل المعلومات مما يترتب عليها مشاكل الوكالة حيث أنها تؤدي إلى اختلال في اهتمامات المديرين و مصالح الملاك، مما يخلق تكاليف الوكالة التي تتمثل في تكاليف رقابة الملاك للمديرين (Elberry, 2018)

وتشير النظرية إلى أنه علي الرغم من أن المديرين قد يكونوا علي دراية جيدة بوجود فرص استثمارية مع صافي قيمة حالية إيجابية , إلا أنهم قد لا يستغلونها دائما . و نظرا لأن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي , فإن الملاك يقومون بوضع الأساليب الخاصة بالرقابة للحد من مقدرة الإدارة علي تعظيم منفعتهم الشخصية علي حساب الملاك . ولذلك تعتبر التقارير المالية بما تقدمه من معلومات أحد وسائل الرقابة أو التحكم التي يستخدمها الملاك لتقييد حركة المديرين في تعظيم منافعهم الخاصة (علي, ٢٠١٧)

٢/٥ نظرية الإشارة (Signaling Theory) : وفقا لهذه النظرية فإن الشركات التي لديها أخبار سارة تحاول الإفصاح عن هذه المعلومات حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير سارة (علي, ٢٠١٧), وفي هذا الشأن أشارت بعض الدراسات (Jaffar et al., 2007, Dehaan et al., 2013) إلي ان التقارير المالية عالية الجودة تعطي إشارة لموردي رأس المال عن الكيفية التي يتم بها إدارة موارد الشركة, بالإضافة إلي أن الجودة العالية للتقارير المالية إشارة للمشاركين في السوق بأن القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات, مما يؤدي إلي زيادة مقدرة المستثمرين علي التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ, مما يؤدي إلي انخفاض تكلفة رأس المال, و بالتالي الحد من مشكلة الاستثمار الأقل من الحجم الأمثل.

٣/٥ النظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار (New Classical Theory of investment) : وفقا للنظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار يفترض (Yoshikawa, 1980) أن الإدارة تتعهد بتنفيذ المشروعات التي تزيد من قيمة الأسهم و تزيد من صافي قيمة الشركات التي تتجاوز فيها الفوائد و الأرباح المستقبلية المخاطر و التكاليف, وأشارت دراسة (Gao and Yu, 2018) إلي أن أي انحراف عن مستوي الاستثمار الأمثل للشركة هو الذي يؤدي إلي زيادة القيمة الصافية للشركة.

٤/٥ نظرية النمو الاقتصادي (Economic growth theory) : وفقا لهذه النظرية فإن تعظيم كفاءة الاستثمار في الاقتصاد يعتمد علي تطوير المؤسسات و الأسواق المالية , والتي بدورها تخفض من تكاليف المعاملات و عدم التماثل في المعلومات (Elberry, 2018) وفي هذا الصدد تشير دراسة (Singh, 2010) وفقا لنموذج النمو الأمثل, إلي انه عندما تزداد المدخرات من جانب الشركات والأسر فإن الدخل القومي يزداد وبالتالي يزداد الاستثمار , ولذا تشير نظرية النمو الاقتصادي علي أن الزيادة في المدخرات تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار (Najarzadeh et al., 2014) .

٥/٥ نظرية قيود التمويل (Finance Constraint theory) : تشير هذه النظرية إلي أن صعوبة التمويل هي السبب الرئيسي لنقص الاستثمار بسبب عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي في سوق رأس المال, وبالتالي سيطلب أصحاب رأس المال من الشركات دفع علاوة للمخاطر, مما يؤدي إلي أن تكلفة التمويل الخارجي تكون أعلي من تكلفة الأموال الداخلية. والأكثر من ذلك أن الشركات تواجه صعوبة في الحصول علي الأموال أو لا تستطيع أن تقترض الأموال بسبب عبء الديون, ولذلك فإن قيود التمويل تؤدي إلي أن يكون مستوي الاستثمار دون المستوي الأمثل (Jin et al., 2006) .

وقد اعتمدت دراسات (Biddle et al., 2009, Garcia Lara et al., 2016, Houcine, 2017, Li et al., 2019 e.g., Fazzari et al., 1988, Whited, 2006, Richardson, 2006.) علي عدد من النماذج لقياس كفاءة الاستثمار بالشركات. ويمكن تقسيم هذه النماذج إلي مجموعتين وفقاً للأسلوب المستخدم في القياس تعتمد المجموعة الأولى في قياس كفاءة الاستثمار علي حساسية الاستثمار للتدفق النقدي، بينما تعتمد المجموعة الثانية في قياس كفاءة الاستثمار علي الانحراف عن حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل.

ويعتمد أسلوب حساسية الاستثمار للتدفق النقدي علي أن قرار استثمار الشركات ينبغي أن يكون دالة فقط في الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها ولا يتغير مع التدفق النقدي لها، لذلك يعد الاستثمار أكثر كفاءة كلما انخفضت حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية، ويرى الباحثان أن حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية يمثل مؤشراً أقل دقة لقياس كفاءة الاستثمار، فقد يكون لجوء الشركة إلي الأرصدة النقدية الموجودة لديها كوسيلة لتمويل استثماراتها ناتجاً عن وجود قدر كبير من السيولة النقدية المتوفرة لديها بتكلفة أقل من تكلفة الحصول علي رأس المال من مصادر خارجية، كما أن انخفاض حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية لا يعني بالضرورة تحقيق كفاءة الاستثمار، فقد يتضمن تجاهل لبعض الفرص المتاحة للاستثمار، وهو ما يعد انخفاضاً في كفاءة الاستثمار. لذلك يمثل قياس كفاءة الاستثمار اعتماداً علي مقارنة حجم الاستثمار المتوقع، أو الأمتل والذي يتحدد في ضوء فرص النمو بالاستثمار الفعلي للشركة وهو الأسلوب الأدق لقياس كفاءة الاستثمار والأكثر اتساقاً مع تعريف الكفاءة الاستثمارية للشركة.

وقدم Richardson (2006) أسلوب لقياس كفاءة الاستثمار، حيث يمثل الانحراف عن مستوى الاستثمار المتوقع انخفاضاً في الكفاءة الاستثمارية للشركة. وقد اعتمد كل منهما علي قياس حجم الاستثمار الفعلي من خلال مجموع من النفقات الرأسمالية، ونفقات البحوث والتطوير، ونفقات الاقتناء مطروحا منها النقدية المتحصلة من بيع الأصول الثابتة والمرجحة بإجمالي الأصول في بداية الفترة. ولكنهما اختلفا في العناصر المستخدمة في نموذج تقدير الاستثمار المتوقع. فقد قام Richardson (2006) بتقسيم الإنفاق الاستثماري الكلي $I_{TOTAL,t}$ إلي إنفاق استثماري للحفاظ علي الأصول محل الاستخدام $I_{MAINTENANCE}$ ، وإنفاق استثماري علي مشروعات جديدة I_{NEW} . ثم قام بتقسيم الإنفاق الاستثماري علي المشروعات الجديدة إلي إنفاق استثماري متوقع I_{NEW}^* ، و إنفاق غير متوقع أو غير عادي I_{NEW}^f ، علي النحو التالي:

$$I_{TOTAL,t} = I_{MAINTENANCE} + I_{NEW}$$

$$I_{NEW} = I_{NEW}^* + I_{NEW}^f$$

حيث اعتمد علي الإهلاك والاستنفاد Depreciation and Amortization كمؤشر يعبر عن الاستثمار للحفاظ علي الأصول القائمة، وقام بتقدير الاستثمار المتوقع اعتماداً علي النموذج التالي:

$$I_{NEW,t} = a + B_1 V/P_{t-1} + B_2 Leverage_{t-1} + B_3 Cash_{t-1} + B_4 Age_{t-1} + B_5 Size_{t-1} + B_6 Stock Returns_{t-1} + B_7 I_{NEW,t-1} + \sum Year Indicator + \sum Industry Indicator$$

حيث تمثل V/P_{t-1} مؤشراً لفرص النمو اعتماداً على البيانات المحاسبية و السوقية للشركة من خلال قسمة قيمة الأصول القائمة أو محل الاستخدام Value of Assets in Place على القيمة السوقية للشركة. كما أعتمد علي مجموعة من المتغيرات الرقابية و التي يُحتمل تأثيرها علي القرارات الاستثمارية بالشركات والتي تضمنت كل من, نسبة الرفع المالي $Leverage_{t-1}$, رصيد النقدية $Cash_{t-1}$, عمر الشركة Age_{t-1} , حجم الشركة $Size_{t-1}$, عوائد الأسهم في بداية الفترة $Stock Returns_{t-1}$, مستوي الاستثمار في الفترة السابقة $I_{NEW_{t-1}}$, بالإضافة لمؤشر للصناعة ومؤشر للسنة ويشير الجزء غير المفصل أو القيمة المتبقاه من هذا النموذج للاستثمار غير المتوقع.

مما سبق يمكن القول انه يوجد أسلوبين رئيسيين لقياس كفاءة الاستثمار, يعتمد الأول علي حساسية الاستثمار للتدفق النقدي, بينما يعتمد الآخر علي استخدام الانحراف عن حجم الاستثمار الأمثل كمؤشر عكسي لكفاءة الاستثمار ويرى الباحثان أن قياس كفاءة الاستثمار اعتماداً علي مقارنة حجم الاستثمار الفعلي مع حجم الاستثمار المتوقع, والذي يتحدد في ضوء فرص النمو هو الأسلوب الأدق لقياس كفاءة الاستثمار والأكثر اتساقاً مع تعريف الكفاءة الاستثمارية للشركة.

كما يستنتج الباحثان مما سبق إمكانية توسط الروابط السياسية للشركات للعلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار بالشركات, خاصة وان إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق المعايير الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية يسفر عنه معلومات مفيدة لأسواق رأس المال, وللشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية, مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية والتي تتفق مع وجهه نظر المستثمرين الراغبين في تحقيق أقصى قدر من المعلومات.

إن الروابط السياسية للشركات لها تأثير سلبي على كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة وبالتالي على مستوى الاقتصاد القومي ككل, حيث يميل أصحاب الروابط السياسية إلى الاهتمام بالاستثمار في المجالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكاسب الشخصية لهم, بغض النظر عن مدى تحقيق هذه الاستثمارات لأهداف الشركة أو تعظيم منفعة المستثمرين (Yu X. et al., 2020).

إن الروابط السياسية تعمل في اتجاه خدمة الأهداف الحزبية وليست الأهداف التنافسية, والاستثمار في المجالات التي تخص أو تدعم البرامج الانتخابية مما يؤثر على كفاءة الاستثمار بالشركة (Wang Y. et al., 2021), وتشير الإحصائيات الصادرة عن بنك الدولة الباكستاني إلى أن أكثر من ٤٨% من إجمالي الإقراض من قبل البنوك المملوكة للحكومة في عام ٢٠١٥ تمت على أسس سياسية, حيث أن ٢٣٠ مليار روبية من القروض حصل منها ١٢٠٠ شخص على قروض بقيمة ١١٠ مليار روبية, والباقي لشركات ذات روابط سياسية قوية وثيقة الصلة بالحكومة القائمة, وان ذلك يرجع إلى أن قرارات الائتمان في البنوك المملوكة للحكومة تتأثر بشكل مباشر من قبل السياسيين, وتتلقى البنوك المملوكة للحكومة دعماً مالياً من الدولة للحفاظ على ملاءتها المالية, على الرغم من وجود عدد كبير من القروض المتعثرة. ونظراً لتعيين الإدارة العليا للبنوك المملوكة للحكومة من قبل الحكومة القائمة, فإن هؤلاء المديرين التنفيذيين للبنوك لديهم مصلحة خاصة في الامتثال لرغبات السياسيين (State Bank of Pakistan, 2016).

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية:

في إطار تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تحديد أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فإن الدراسة التطبيقية تشمل كل من: متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وفروض الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينها، على النحو التالي:

١- متغيرات الدراسة: تمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١/١ المتغيرات المستقلة: تتمثل في الروابط السياسية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية وتشمل:

١/١/١ الروابط الإدارية: هي أن يكون المدير التنفيذي للمنشأة أو عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس الإدارة سياسي بارز أو شغل منصب حكومي كبير سابق، أو قريب لهم، أو بينهم صداقة أو مصاهرة.

١/١/٢ الروابط الإستثمارية: هي أن يكون من المساهمين الرئيسيين سياسي بارز أو شغل منصب حكومي كبير سابق أو قريب لهم، أو بينهم صداقة أو مصاهرة.

١/١/٣ الملكية الحكومية: هي تملك الحكومة نسبة من رأس مال الشركة، ويوجد ممثل لها في مجلس الإدارة أو كمدير تنفيذي للمنشأة.

٢- المتغيرات التابعة: تتمثل في كل من:

١/٢ مؤشرات جودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، وتشمل:

١/١/٢ جودة الأرباح المحاسبية: يتم استخدام مؤشرات فرعية تتمثل في الآتي:

- مؤشر جودة الاستحقاقات: وتم فيها استخدام الانحراف المعياري للاستحقاقات الاختيارية بالقوائم المالية كمؤشر لقياس جودة الاستحقاقات المحاسبية، ويقصد بها شمول الأرباح المحاسبية على استحقاقات تتوافر نتيجة لعوامل اقتصادية معينة مثل التغيرات في المبيعات أو كفاءة استغلال الأموال المستثمرة، أو قيام إدارة الشركة باستخدام لأساليب إدارة الأرباح بنوعها المحاسبية وغير المحاسبية، ويمكن تحديد أثر التحقق من جودة الاستحقاقات المحاسبية ومن ثم جودة الأرباح المحاسبية من خلال المعادلات التالية:

• الأرباح قبل البنود غير العادية = صافي التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل + إجمالي الاستحقاقات المحاسبية = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

• إجمالي الاستحقاقات = [الأرباح قبل البنود غير العادية - (التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل + التدفقات النقدية لأنشطة الإستثمار)] / متوسط إجمالي الأصول بقائمة المركز المالي.

= الاستحقاقات الاختيارية + الاستحقاقات غير الاختيارية

• التغير في رأس المال العامل كمؤشر لقياس للاستحقاقات الاختيارية = المقدار الثابت للاستحقاق المحاسبي + (معامل الانحدار الأول × التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل قبل تحقق الإيراد) + (معامل الانحدار الثاني × التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل عند تحقق الإيراد) + (معامل الانحدار الثالث × التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل بعد تحقق الإيراد) + مقدار الخطأ العشوائي.

علماً بأن: التغير في رأس المال العامل = مقدار التغير بالحسابات المدينة + مقدار التغير بالمخزون - مقدار التغير بالإيرادات المؤجلة.

- ومعاملات الانحدار تقدر من خلال تطبيق النموذج التالي:

$$\text{جودة الاستحقاقات} = \frac{\text{الانحراف المعياري لمقدار الخطأ العشوائي عبر (ن) من السنوات}}{1}$$

وهي تساوي مقلوب الانحراف المعياري للخطأ العشوائي .

■ مؤشر التحفظ المحاسبي: يمكن قياس جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المنشورة باستخدام مقياس التحفظ المحاسبي بواسطة المعادلة التالية:

جودة الأرباح المحاسبية = معدل العائد الاقتصادي - معدل العائد المحاسبي

حيث أن:

الربح المحاسبي في ظل نظام يحد من التحفظ المحاسبي

معدل العائد الاقتصادي:

صافي القيمة الدفترية لأصول التشغيل في بداية الفترة الزمنية (في ظل نظام

أقل تحفظاً)

معدل العائد المحاسبي

الربح المحاسبي في ظل نظام محاسبي متحفظ

صافي القيمة الدفترية للأصول التشغيل في

٢/١/٢ إدارة الأرباح المحاسبية: وتم استخدام المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر هيكلية العمليات المالية: التي تمت في القوائم المالية المنشورة للشركات.
- مؤشر نطاق التقديرات المحاسبية، بحصر الحالات والمواقف التي قام معدي القوائم المالية بعمل تقديرات محاسبية لها.

٢/٢ مؤشرات كفاءة الاستثمار: وتتمثل في:

١/٢/٢ نتائج التحليلات المالية للاستثمار بالشركات: وتتمثل في نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول- نسبة النفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة .

٢/٢/٢ الانحراف عن حجم الاستثمار المتوقع أو الأملل ويتم قياس حجم الاستثمار الفعلي من خلال: النفقات الرأسمالية + نفقات البحوث والتطوير + نفقات الاقتناء - النقدية المحصلة من بيع الأصول الثابتة والمرجحة بإجمالي الأصول في بداية الفترة

٣- المقاييس الإحصائية المستخدمة: تم استخدام المقاييس الإحصائية الآتية:

١/٣ التحليل الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف نتائج الدراسة وإظهار خصائصها بالاعتماد على: الوسط الحسابي والتباين ومعامل الاختلاف, وذلك لتحديد مقدار الاختلاف داخل كل فئة وكذلك الاختلافات بين فئات العينة.

٢/٣ معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Coefficient Alpha) كمعامل ثبات وثقة وذلك لقياس الموثوقية في قائمة الاستقصاء وصلاحيتها في جمع البيانات التطبيقية.

٣/٣ اختبار T: للتحقق من مدى وجود فروق جوهرية بين مجموعات البيانات بالدراسة التطبيقية, وهو أسلوب إحصائي يمكن الاعتماد على نتائجه في تحديد جوهرية الفروق بين المجموعات من عدمها.

٤/٣ تحليل الانحدار البسيط simple linear regression: لتحديد العلاقة الروابط السياسية (كمتغير مستقل) ومؤشرات جودة التقارير المالية ومؤشرات كفاءة الاستثمار (كمتغيرات تابعة), ويتمثل الهدف من استخدام هذا الأسلوب الإحصائي تحديد مدى تأثير واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة, فمن خلال معامل التحديد (R^2) يتضح مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع, ومن خلال إشارات معاملات الانحدار يتضح اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

٤- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في كل من:

١/٤ مجتمع الدراسة: يتمثل في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية متضمنة مختلف القطاعات لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة, وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥م حتى عام ٢٠٢٠م, وذلك لأنها فترة شهدت إصلاح مالي واقتصادي من قبل الحكومة المصرية مما حقق استقرار مالي واقتصادي ومعدلات نمو حقيقية, واستقرار سياسي واجتماعي, كما شهدت جهوداً من الحكومة المصرية في إجراء تعديلات على معايير المحاسبة المصرية في يونيو ٢٠١٥م, ثم في ابريل ٢٠١٩م, وإصدار تعديلات قواعد القيد والشطب في نفس العام.

١/٤ عينة الدراسة: تم اختيار عينة للدراسة على مرحلتين هما:

١/٢/٤ المرحلة الأولى: عينة حكمية تتمثل في المنشآت ذات الروابط السياسية النشطة بالبورصة خلال فترة الدراسة سواء كانت تلك الروابط إدارية, أو استثمارية, أو ملكية حكومية (يوضحها الملحق رقم ١) على النحو التالي:

جدول رقم (١)

بيان بعدد المنشآت ونوع الروابط السياسية

القطاع	عدد المنشآت	نوع الروابط السياسية		
		إدارية	استثمارية	ملكية حكومية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	١٠	٧	-	٧
٢- خدمات مالية غير مصرفية	١	١	١	-
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	٢	٢	-
٤- إعلام واتصالات	٣	٣	-	٣
٥- التشييد ومواد بناء	٢	٢	-	٢
٦- عقارات	١١	١١	٣	٨
٧- شحن ونقل	١	١	-	١
٨- منسوجات و سلع معمرة	١	١	١	-
٩- موارد أساسية	٥	٥	٢	٣
مجموع	٣٦	٣٢	٩	٢٤

٢/٢/٤ المرحلة الثانية: عينة إحصائية: للشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة الدراسة موزعة على قطاعات مختلفة حسب توزيع المنشآت ذات الروابط السياسية، وأن تكون الشركات نشطة بالسوق، ولم توجد ملاحظات من هيئة سوق الأوراق المالية على قوائمها المالية.

جدول (٢)

عينة الدراسة التطبيقية

القطاع	المنشآت ذات الروابط السياسية	النسبة إلى القطاع	المنشآت ذات روابط سياسية	النسبة إلى القطاع	إجمالي العينة	النسبة إلى العينة إجمالاً
١- أغذية ومشروبات وتبغ	١٠	%٢٧,٧٨	١٢	%٢٦,٦٧	٢٢	%٢٧,١٦
٢- خدمات مالية غير مصرفية	١	%٢,٧٨	٢	%٤,٤٤	٣	%٣,٧٠
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	%٥,٥٦	٢	%٤,٤٤	٤	%٤,٩٤
٤- إعلام واتصالات	٣	%٨,٣٣	٢	%٤,٤٤	٥	%٦,١٧
٥- التشييد ومواد البناء	٢	%٥,٥٦	٣	%٦,٦٧	٥	%٦,١٧
٦- عقارات	١١	%٢٢,٢٢	١٢	%٢٦,٦٧	٢٣	%٢٨,٣٩
٧- شحن ونقل	١	%٢,٧٨	٣	%٦,٦٧	٤	%٤,٩٤
٨- منسوجات و سلع معمرة	١	%٢,٧٨	٢	%٤,٤٤	٣	%٣,٧٠
٩- موارد أساسية	٥	%١٣,٨٩	٧	%١٥,٥٦	١٢	%١٤,٨١
المجموع	٣٦	%١٠٠	٤٥	%١٠٠	٨١	%١٠٠

٥- مصادر الحصول على البيانات: اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على كتاب الإفصاح الدوري للبورصة المصرية، وموقع البورصة المصرية على الإنترنت www.egyptionstocks.com, وشركة مصر للإفصاح عن المعلومات، www.egyptse.com

، وشركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com بالإضافة إلي موقع الشركات على الانترنت: للحصول على المعلومات التي لم تتوافر من المصادر السابقة.

٦- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض: جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار نتائج فروض الدراسة على النحو التالي:

١/٦ أثر الروابط السياسية للشركات على جود بالتقارير بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية: وتم اختبار ذلك من خلال الآتي:

١/١/٦ أثر الروابط السياسية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، جاءت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

جدول رقم (٣)

الروابط السياسية ومؤشرات جودة الأرباح المحاسبية

درجة التحفظ المحاسبي		جودة الاستحقاقات لبنود القوائم المالية				القطاع
نسبة الاختلاف	شركات ليس بها روابط سياسية	الشركات ذات روابط سياسية	نسبة الاختلاف	شركات ليس بها روابط سياسية	الشركات ذات روابط سياسية	
٪٢٨,٨٤	٠,٤٨٣١	٠,٦٧٨٩	٪٧,٧٤	٠,٦٣٧٩	٠,٣٧٣٦	١- أغذية ومشروبات وتبغ
٪٣٢,٦٣	٠,٣٦٥٦	٠,٥٤٢٧	٪٥٣,٠٧	٠,٤١٩١	٠,٢٧٣٨	٢- خدمات مالية غير مصرفية
٪٤٥,٠٥	٠,٢٥٧١	٠,٤٦٧٩	٪٣٤,٣١	٠,٥٢٠٦	٠,٣٨٧٦	٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٪٣٧,٠٥	٠,٣٦٠٨	٠,٥٧٣٢	٪٤٣,٧٢	٠,٥٦١٨	٠,٣٩٠٩	٤- إعلام واتصالات
٪٢٦,١٨	٠,٤٧٥١	٠,٦٤٣٦	٪٤٦,٥٧	٠,٤٣٧٨	٠,٢٩٨٧	٥- التشييد ومواد البناء
٪٣٧,٢٣	٠,٣٥٧٢	٠,٥٦٩١	٪٤١,٢٨	٠,٥٣٩٤	٠,٣٨١٨	٦- عقارات
٪٣٠,٢٢	٠,٤٨١٨	٠,٦٩٠٥	٪٣٩,٢٨	٠,٤٠٤٦	٠,٢٩٠٥	٧- شحن ونقل
٪٤٥,٥٤	٠,٢٦٧٢	٠,٤٩٠٧	٪٢١,٧٣	٠,٤٧٦٧	٠,٣٩١٦	٨- منسوجات و سلع معمرة
٪٣٥,٣١	٠,٣٧٦٩	٠,٥٨٢٦	٪٥٣,٤٤	٠,٤٤٦٢	٠,٢٩٠٨	٩- موارد أساسية
-	٠,٣٩٦٧	٠,٥٩٢٣	-	٠,٥٣٤٤	٠,٢٧٦٨	M
-	٠,٣٦	٠,٦٤	-	٠,٣٢	٠,٥٤	Var
-	٠,٨٣٤	٠,٧٣٤	-	٠,٧٢١	٠,٧٥١	α

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS))

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- بالنسبة لجودة الاستحقاقات لبنود القوائم المالية: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية فإن مستخدمي المعلومات المحاسبية يواجهون مشاكل تتعلق بانخفاض جودة الاستحقاقات المحاسبية، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٣٩١٦ في قطاع المنسوجات والسلع المعمرة. وأقلها في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية حيث بلغ ٠,٢٧٣٨، وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية، فإن جودة الاستحقاقات المحاسبية ارتفعت حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٦٣٧٩ في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ. وأقلها في قطاع الشحن والنقل حيث بلغ ٠,٤٠٤٦، وجميعها أعلى من المنشآت ذات الروابط السياسية، حيث تراوحت نسبية الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى ٧٠,٧٤٪ بقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وبتدني ٢١,٧٣٪ بقطاع المنسوجات والسلع المعمرة. وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٥٤ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,٣٢، في حين حاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٧٥١ و ٠,٧٢١ على التوالي.

- بالنسبة لدرجة التحفظ المحاسبي: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية فإن مستخدمي المعلومات المحاسبية يواجهون مشاكل تتعلق بارتفاع درجة التحفظ المحاسبي، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٦٧٨٩ في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وأقلها في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث بلغ ٠,٤٦٧٩، وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية انخفض التحفظ المحاسبي، حيث ارتفعت بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٤٨٣١ في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وأقلها في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث بلغ ٠,٢٥٧١، وجميعها أقل من مثيلاتها بالشركات ذات الروابط السياسية، حيث تراوحت نسبية الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى - ٤٥,٥٤٪ بقطاع المنسوجات والسلع المعمرة، وبتدني - ٢٦,١٨٪ بقطاع مواد البناء، وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٦٤ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,٣٦، في حين حاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٧٣٤ و ٠,٨٣٤ على التوالي. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي كما يلي:

- **إختبار T:** تم تطبيق اختبار T على مستوى قطاعات العينة للتحقق من وجود فروق بين نتائج المؤشرات، والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول (٤)

اختبار T لتأثير الروابط السياسية على مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية

القطاع		جودة الاستحقاقات لبند القوائم المالية			درجة التحفظ المحاسبي	
قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	
٢,٠٦٨	٢	٠,٠٢٠١	٢,١١٠	٢	٠,٠١٩٤	
٢,٦٥٤	٢	٠,٠٠١	٢,٥٤٣	٢	٠,٠٠٤	
٣,١٠٢	٢	٠,٠٣١	٢,٧٥٦	٢	٠,٠١١	
٢,٩٦٥	٢	٠,٠٠٣	٢,٤٧٣	٢	٠,٠٢٦	
٣,٥٢٦	٢	٠,٠١٢	٣,٠٣٤	٢	٠,٠١٣	
٣,٨٠٢	٢	٠,٠٤٢	٢,٥٤٥	٢	٠,٠١٩	
٢,٩٥٦	٢	٠,٠١٥	٣,٤٧٤	٢	٠,٠٣١	
٢,٣٤٢	٢	٠,٠٢٢	٣,٧٥٨	٢	٠,٠١٧	
٢,٨٢٨	٢	٠,٠٠١	٢,٦٥٧	٢	٠,٠٢٥	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS))

يوضح الجدول أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ ويعنى وجود اختلافات بين مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية بين المنشآت ذات الروابط السياسية والمنشآت التي ليس بها روابط سياسية والمسجلة بالبورصة المصرية، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات بين مجموعتي المنشآت في الجدول السابق، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول بالدراسة التطبيقية بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على جودة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

لا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Hashmi M. et al., 2018)، بأن أن الشركات المرتبطة سياسياً تتمتع بجودة أرباح أكبر بشكل ملحوظ مقارنة بالشركات غير المرتبطة، بينما تتفق مع نتائج دراسة (Ababneh T., and Aga M., 2019) بأن الروابط السياسية تفسح المجال أمام الإدارة لخفض جودة الأرباح على نطاق أوسع من مثيلاتها، لأنها تمت على شركات ذات ملكية عامة.

٢/١/٦ أثر الروابط السياسية للشركات على إدارة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥)

الروابط السياسية ومؤشرات إدارة الأرباح المحاسبية

القطاع	هيكلية العمليات			نطاق التقديرات المحاسبية	
	الشركات ذات روابط سياسية	شركات ليس بها روابط سياسية	نسبة الاختلاف	الشركات ذات روابط سياسية	شركات ليس بها روابط سياسية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٦٧٥٦	٠,٤٨٠٤	%٢٨,٨٩	٠,٥٤٥٧	٠,٣٥٧٥
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٠,٤٦٧٥	٠,٢٦٤٦	%٤٣,٤٠	٠,٥٣٥٣	٠,٣٨٦٨
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠,٥٣٦٥	٠,٣٦٤٢	%٣٢,١١	٠,٤٦٦٨	٠,٢٦٤٨
٤- إعلام واتصالات	٠,٤٦٤٢	٠,٢٣٧٤	%٤٨,٨٦	٠,٥٧٤٦	٠,٣٩٧٥
٥- التشييد ومواد البناء	٠,٤٦٥٧	٠,٢٧٥٣	%٤٠,٨٨	٠,٦٤٦٤	٠,٤٨٧٦
٦- عقارات	٠,٥٣٥٢	٠,٣٧٤٢	%٣٠,٠٨	٠,٥٧٤٨	٠,٣٧٤٧
٧- شحن ونقل	٠,٦٤٨٥	٠,٤٩٦٥	%٢٣,٤٤	٠,٦٨٤٨	٠,٤٨٦٩
٨- منسوجات وسلع معمرة	٠,٦٣٤٢	٠,٤٦٢٧	%٢٧,٠٤	٠,٥٢٦٧	٠,٣٧٥٧
٩- موارد أساسية	٠,٥٣٤٣	٠,٣٦٤٧	%٥٣,٤٤	٠,٥٣٨٤	٠,٤١٢٨
M	٠,٥٨٦٤	٠,٣٢١٧	-	٠,٦٠٥٣	٠,٣٨٧٩
Var	٠,٤٧	٠,٢٢	-	٠,٤٨	٠,٢٨
α	٠,٧٩١	٠,٧٤١	-	٠,٨١٣	٠,٧٨٩

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- بالنسبة لهيكلية العمليات: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية جاءت قيم مؤشر هيكلية العمليات في جميع القطاعات مرتفعة، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٦٧٥٦ في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ. وأقلها في قطاع التشييد ومواد البناء حيث بلغ ٠,٤٦٥٧، وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية، جاءت جميع قيم هيكلية العمليات منخفضة عن مثيلاتها من المنشآت ذات الروابط السياسية، حيث بلغ أعلى قيمة لها ٠,٤٩٦٥، في قطاع الشحن والنقل، وأقلها في قطاع الإعلام والاتصالات حيث بلغ ٠,٢٣٧٤، وبلغت نسبة الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى ٥٣,٤٤% بقطاع الموارد الأساسية، وبتحدي ٢٣,٤٤% بقطاع الشحن والنقل، وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٤٧ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,٢٢، في حين جاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٧٩١ و ٠,٧٤١ على التوالي.

- بالنسبة لنطاق التقديرات المحاسبية: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية جاء نطاق التقديرات المحاسبية مرتفع، حيث بلغ أعلى مؤشر له ٠,٦٨٤٨، في قطاع الشحن والنقل، وأقلها في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث بلغ ٠,٤٦٦٨، وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية نطاق التقديرات المحاسبية، حيث بلغ أعلى مؤشر له ٠,٤٨٦٩، في قطاع الشحن والنقل، وأقلها في قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث بلغ ٠,٢٦٤٨، وجميعها أقل من مثيلاتها بالشركات ذات الروابط السياسية، حيث تراوحت نسبة الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى - ٤٣,٢٧٪ بقطاع قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وبتحديد ادني - ٢٣,٣٣٪ بقطاع الموارد الأساسية، وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٤٨ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,٢٨، في حين حاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٨١٣ و ٠,٧٨٩ على التوالي. وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي كما يلي:

- اختبار T: تم تطبيق اختبار T على مستوى قطاعات العينة للتحقق من وجود فروق بين نتائج المؤشرات، والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول (٦)

اختبار T لتأثير الروابط السياسية على مؤشرات إدارة الأرباح المحاسبية

القطاع	هيكلية العمليات			نطاق التقديرات المحاسبية		
	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٣,١٦٧	٢	٠,٠١٢	٣,٧٦٧	٢	٠,٠٤٥
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٣,٧٦٧	٢	٠,٠٣١	٢,٩٨٤	٢	٠,٠١٥
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢,٤٨٦	٢	٠,٠٤٢	٣,٧٤٦	٢	٠,٠٢٤
٤- إعلام واتصالات	٢,٨٥٧	٢	٠,٠٤١	٢,٨٥٧	٢	٠,٠٤٢
٥- التشييد ومواد البناء	٢,٩٨٧	٢	٠,٠٠٤	٣,٨٣٦	٢	٠,٠٤٦
٦- عقارات	٢,٦٤٦	٢	٠,٠٣٤	٣,٩٥٢	٢	٠,٠٠٤
٧- شحن ونقل	٣,٧٦٩	٢	٠,٠٠٣	٣,٥٨٥	٢	٠,٠٢٣
٨- منسوجات وسلع معمرة	٣,٨٦٨	٢	٠,٠٢٣	٢,٩٥٧	٢	٠,٠٠٠
٩- موارد أساسية	٣,٥٤٥	٢	٠,٠٠٢	٢,٩٦٧	٢	٠,٠٠٢

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يوضح الجدول أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ ويعنى وجود اختلاف في مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية بين المنشآت ذات الروابط السياسية والمنشآت التي ليس بها روابط سياسية والمسجلة بالبورصة المصرية، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات في الجدول السابق، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني من من الفرض الرئيسي الأول بالدراسة التطبيقية بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على إدارة الأرباح المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Sadiq M. et al., 2019), بأنه لا توجد علاقة جوهرية بين الروابط السياسية للشركات وإدارة الأرباح المحاسبية, لأنها تمت على شركات ذات ملكية عائلية وليست عامة, بينما تتفق مع دراسة (Wang Y. et al., 2019), بأن الروابط السياسية تقف حائلاً أمام الإدارة في الحد من الاحتيايل بالتقارير المالية بشأن إدارة الأرباح, وكذلك دراسة (Preuss S., and Königsgruber R., 2021), بأن ارتفاع تكاليف الروابط السياسية للشركات يمثل حافزاً لها على استخدام إدارة الأرباح المحاسبية للتلاعب في الأرباح.

٣/١/٦ أثر الروابط السياسية للشركات على خصائص جودة المعلومات بالتقارير المالية

المنشورة بالبورصة المصرية: وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٩)

الروابط السياسية والقابلة للمقارنة

القطاع	القابلة للمقارنة بالقوائم المالية	
	منشآت ذات روابط سياسية	منشآت ليس بها روابط سياسية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٦٢,٤٤%	٧٤,٨٧%
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٥٥,٥٤%	٧٧,١٢%
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤٨,٣٤%	٧٦,٥٦%
٤- إعلام واتصالات	٥١,٦٦%	٨١,٦٥%
٥- التشييد ومواد البناء	٥٧,٤٤%	٧٨,٣٣%
٦- عقارات	٦١,٨٩%	٨٢,٣٩%
٧- شحن ونقل	٥٨,٥٥%	٧٦,٥٤%
٨- منسوجات وسلع معمرة	٦٦,٤٥%	٧٥,٨٧%
٩- موارد أساسية	٦٥,٤٣%	٨٧,٤٥%
M	٦٠,١٢%	٧٨,٢٣%
Var	٠,٣٧	٠,١٩
α	٠,٨٢٢	٠,٨٥٦

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن درجة القابلية للمقارنة للشركات ذات الروابط السياسية جاءت منخفضة مقارنة بمثيلاتها من المنشآت التي ليس لها روابط سياسية, حيث بلغ أقصاها ٦٦,٤٥% بقطاع المنسوجات والسلع المعمرة, وقلها ٤٨,٣٤% بقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات, بينما جاءت درجة القابلية للمقارنة مرتفعة في المنشآت التي ليس بها روابط سياسية وجاءت محصورة بين ٨٧,٤٥% و ٧٤,٨٧% وبلغت أقصى اختلاف بين المجموعات ٢٨,٢٢% بقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات, وقل نسبة اختلاف ٩,٤٢% بقطاع المنسوجات والسلع المعمرة, وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٣٧ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,١٩, في حين جاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج

حيث بلغ في النوعين ٠,٨٢٢ و ٠,٨٥٦ على التوالي, وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي كما يلي:
- اختبار T: تم تطبيق اختبار T على مستوى قطاعات العينة للتحقق من وجود فروق بين نتائج المؤشرات، والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول (١٠)

إختبار T لتأثير الروابط السياسية على مؤشر القابلية للمقارنة

القابلة للمقارنة بالقوائم المالية			القطاع
مستوى المعنوية	درجات الحرية	قيمة T	
٠,٠٠٢	٢	٤,٥٤٥	١- أغذية ومشروبات وتبغ
٠,٠٠٠	٢	٥,٠٣٤	٢- خدمات مالية غير مصرفية
٠,٠٠١	٢	٤,٥٦٤	٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٠٠٠	٢	٥,٧٥٦	٤- إعلام واتصالات
٠,٠٠٠	٢	٤,٩٦٧	٥- التشييد ومواد البناء
٠,٠١١	٢	٤,٥٥٤	٦- عقارات
٠,٠٤١	٢	٣,٦٤٦	٧- شحن ونقل
٠,٠٠١	٢	٤,٥٤٣	٨- منسوجات و سلع معمرة
٠,٠٠٠	٢	٤,٧٥٥	٩- موارد أساسية

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يوضح الجدول أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ ويعنى وجود اختلافات بين درجة القابلية للمقارنة بين المنشآت ذات الروابط السياسية والمنشآت التي ليس بها روابط سياسية والمسجلة بالبورصة المصرية، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات في الجدول السابق، مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الأول بالدراسة التطبيقية بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على خصائص جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".

ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Gao R. et al.(2022)، بأن الروابط السياسية للشركات تحسن من جودة التقارير المالية، مع مراعاة أن الدراسة تمت على الشركات العائلية وليست ذات الملكية العامة، بينما تتفق مع دراسة (Chi C. et al.(2019)، بأن الشركات العامة ذات الروابط السياسية تميل إلى تخفيض شفافية الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة، ولا يتوافر بها خصائص جودة المعلومات التي يتوقعها المستخدمون.

- **تحليل الانحدار البسيط:** للتحقق من تأثير الروابط السياسية للشركات على مؤشرات جودة التقارير المالية، والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول رقم (١١)
الروابط السياسية للشركات وجودة التقارير المالية

المتغيرات	المعاملات	قيمة بيتا β	معامل الارتباط R	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية	R ²
الروابط السياسية للشركات وجودة الأرباح المحاسبية	constant			٠,١٩	٢,٠٥٤	٠,٠٢٧	
	Coefficient	٠,٦٦٤	-٠,٦٦٤	٠,٠٦	٢,٤٥٨	٠,٠٠٠	٠,٤٤١
الروابط السياسية للشركات وادارة الأرباح المحاسبية	constant			٠,٠٧	٢,٠٢٥	٠,٠٢٥	
	Coefficient	٠,٧٢٢	-٠,٧٢٢	٠,٠٩	٧,٦٨٠	٠,٠٠٠	٠,٥٢١
الروابط السياسية للشركات والقابلية للمقارنة	constant			-٠,٥٨١	٢,١٧١	٠,٠٤٣	
	Coefficient	٠,٦٧٩	-٠,٦٧٩	٠,٠٤	٤,٠٢٧	٠,٠٠١	٠,٤٦٢

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS))

بالنسبة للشركات ذات السياسية فإن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ وهذا يعنى وجود علاقة بين الروابط السياسية للشركات كمتغير مستقل ومؤشرات جودة التقارير المالية كمتغير تابع، وأن جميع معاملات الارتباط سالبة واكبر من ٠,٦٥ مما يشير إلى وجود علاقة جوهرية عكسية، وأن جميع معاملات التحديد R² أكبر من ٠,٤، أي أن أكثر من ٤٠٪ من جودة التقارير المالية يعود إلى الروابط السياسية للشركات والباقي تؤثر فيه عوامل أخرى، وتأكيداً لذلك فإن الروابط السياسية للشركات تؤثر بنسبة ٤٤,١٪ في انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، وتؤثر بنسبة ٥٢,١٪ في ممارسة الأرباح المحاسبية، وبنسبة ٤٦,٢٪ في القابلية للمقارنة.

وبناءً على قبول نتائج الفروض الفرعية تقبل صحة الفرض الرئيسي الأول بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على جودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية" ٢/٦ أثر للروابط السياسية على كفاءة الاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وتم اختبار تلك العلاقة من خلال الآتي:

وينبثق عن الفرض الرئيسي الثاني الفروض الفرعية التالية:
١/٢/٦ أثر الروابط السياسية على مؤشرات التحليل المالي للاستثمار بالشركات بالبورصة المصرية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٢)

الروابط السياسية للشركات ونتائج التحليل المالي للاستثمار

القطاع	نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول			النفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة		
	المنشآت ذات روابط سياسية	المنشآت ليس بها روابط سياسية	نسبة الاختلاف	المنشآت ذات روابط سياسية	المنشآت ليس بها روابط سياسية	نسبة الاختلاف
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٠,١١٤٥	٠,٠٨٤٧	٪٢٦,٠٣	٠,٢١٢٣	٠,١٠٥٤	٪٥٠,٣٥
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٠,١١٣٦	٠,٠٩٥٣	٪١٦,١١	٠,١٩٧٤	٠,١٣٨٨	٪٢٩,٦٩
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠,١٤٠٧	٠,٠٩٨٧	٪٢٩,٨٥	٠,٢٠٦٥	٠,١٣٩٢	٪٣٢,٥٩
٤- إعلام واتصالات	٠,١٦٣٧	٠,١١٩٨	٪٢٦,٨٢	٠,٢٢٦٧	٠,١٤٢١	٪٣٧,٣٢
٥- التشييد ومواد البناء	٠,١١٨٦	٠,٠٩٦٤	٪١٨,٧٢	٠,٢١٨٠	٠,١٤٥٣	٪٣٣,٣٥
٦- عقارات	٠,١٠٤٤	٠,٠٨٤٥	٪١٩,٠٦	٠,٢٢٠٦	٠,١٣٧٣	٪٣٧,٧٦
٧- شحن ونقل	٠,١١٤٦	٠,٠٩٣٧	٪١٨,٢٤	٠,٢٢٠٤	٠,١٤٠٨	٪٣٦,١٧
٨- منسوجات وسلع معمرة	٠,١٤٧٦	٠,١١٧٥	٪٢٠,٣٩	٠,٢٣١٨	٠,١٣٠٥	٪٤٣,٧٠
٩- موارد أساسية	٠,١٠٨٦	٠,٠٨٩٦	٪١٧,٤٩	٠,١٩٨٢	٠,١٠٩٦	٪٤٤,٧٠
M	٠,١٠٩٨	٠,٠٩٥٤	-	٠,٢٠٨٦	٠,١٠٣٥	-
Var	٠,٢٩	٠,١٣	-	٠,٣٤	٠,١٧	-
α	٠,٧٤٥	٠,٧٢٩	-	٠,٨٠٣	٠,٨٢١	-

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- بالنسبة لنفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية فإن نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول جاءت منخفضة، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,١١٩٨ في قطاع الإعلام والاتصالات، وقلها في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ حيث بلغ ٠,٠٨٤٧ وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية ارتفعت نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,١٦٣٧ في قطاع الإعلام والاتصالات، وقلها في قطاع الموارد الأساسية حيث بلغ ٠,١٠٨٦، وجميعها إلى من مثيلاتها بالشركات ذات الروابط السياسية، حيث تراوحت نسبة الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى - ٢٩,٨٥٪ بقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وبحد أدنى - ١٦,١١٪ بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٢٩ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,١٣، في حين جاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٧٤٥ و ٠,٧٢٩ على التوالي.

- بالنسبة للنفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة: في ظل المنشآت ذات الروابط السياسية فإن نتائج التحليل المالي للنفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة جاءت منخفضة، حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,١٤٥٣ في قطاع التشييد ومواد البناء، وأقلها في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ حيث بلغ ٠,١٠٥٤، وفي ظل المنشآت التي ليس لها روابط سياسية، فإن للنفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة جاءت مرتفعة حيث بلغ أعلى مؤشر لها ٠,٢٣١٤ في قطاع المنسوجات والسلع المعمرة، وأقلها في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية حيث بلغ ٠,١٩٧٤، وجميعها أعلى من المنشآت ذات الروابط السياسية، حيث تراوحت نسبية الاختلاف بين المجموعتين بحد أقصى ٥٠,٣٥% بقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وبتدني ٢٩,٦٩% بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وأن التباين للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,٣٤ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,١٧، في حين حاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٨٠٣ و ٠,٨٢١ على التوالي، وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي كما يلي:
- **اختبار T:** تم تطبيق اختبار T على مستوى قطاعات العينة للتحقق من وجود فروق بين نتائج المؤشرات، والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول (١٣)

اختبار T لتأثير الروابط السياسية للشركات على نتائج التحليل المالي للاستثمار

القطاع	نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول			النفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة		
	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٣,١٠٥	٢	٠,٠٤٢	٣,٠٤٤	٢	٠,٠٣٧
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٢,٠٦٤	٢	٠,٠١٦	٣,٠٨٧	٢	٠,٠٢٨
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢,٢٠٨	٢	٠,٠٣٣	٢,٢٨٧	٢	٠,٠٣٧
٤- إعلام واتصالات	٣,٠٥٤	٢	٠,٠٢١	٣,١٢٨	٢	٠,٠٠٤
٥- التشييد ومواد البناء	٢,٠٦٥	٢	٠,٠٠٣	٢,٨٧٥	٢	٠,٠١٨
٦- عقارات	٣,١١٦	٢	٠,٠١٤	٣,٦٤٠	٢	٠,٠٣٦
٧- شحن ونقل	٣,١٠٩	٢	٠,٠٠٤	٢,٩٤٥	٢	٠,٠٠٣
٨- منسوجات وسلع معمرة	٣,٢٢٣	٢	٠,٠٢٧	٢,٩٥٧	٢	٠,٠٣٤
٩- موارد أساسية	٣,٠٨٧	٢	٠,٠١٢	٣,٨٦٦	٢	٠,٠٠٣

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يوضح الجدول أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ ويعنى وجود اختلافات بين نفقات البحوث والتطوير إلى إجمالي الأصول بين المنشآت ذات الروابط السياسية والمنشآت التي ليس بها روابط سياسية والمسجلة بالبورصة المصرية، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات بين مجموعتي المنشآت في الجدول السابق، وكذلك نسبة النفقات الاستثمارية إلى قيمة الشركة مما يؤكد صحة

الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني بالدراسة التطبيقية بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على نتائج التحليل المالي للاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية".

ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Ika S. et al. (2022)، على أن الروابط السياسية للشركات تزيد من القيمة السوقية للشركات وتحسن مجالات الاستثمار خاصة ذات الملكية الحكومية وليست ذات الملكية العامة، وكذلك دراسة (الفاقي والزكي، ٢٠٢١)، بأنه يوجد أثر ايجابي للعلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة باستخدام نموذج *Tobin's Q*.

٢/٢/٦ أثر الروابط السياسية على الانحراف عن حجم الاستثمار المتوقع أو الأمثل للشركات المسجلة بالبورصة: جاءت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

جدول رقم (١٤)

الروابط السياسية وانحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمثل

القطاع	انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمثل للاستثمار	
	الشركات ذات روابط سياسية	شركات ليس بها روابط سياسية
١- أغذية ومشروبات وتبغ	٣٠,٧٤٢٧٪	٢١,٨٠٧١٪
٢- خدمات مالية غير مصرفية	٢٩,٧٥٦٦٪	١٩,١٠٣٢٪
٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣١,٦٩٤٨٪	١٨,٤١٦٣٪
٤- إعلام واتصالات	٢٨,٤٦٤٦٪	١٦,٠٢٤٢٪
٥- التشييد ومواد البناء	٢٧,٩٥٦٤٪	١٧,٥٤٥١٪
٦- عقارات	٣٢,٤٥٤٧٪	٢١,٥٤٦٥٪
٧- شحن ونقل	٣١,٧٥٧٦٪	١٨,٦٢٤٦٪
٨- منسوجات وسلع معمرة	٢٩,٦٤٦٥٪	١٧,٨٠٧١٪
٩- موارد أساسية	٢٦,٩٦٨٦٪	١٦,٥٣٦٨٪
M	٣٠,٣١٪	١٩,٣٤٪
Var	٠,١٧	٠,٠٩
α	٠,٧٤٧	٠,٨١٥

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمثل للاستثمار بالشركات التي ليس بها الروابط السياسية جاءت منخفضة مقارنة بمثيلاتها من المنشآت التي لها روابط سياسية، حيث بلغ أقصاها ٢١,٨٠٧١٪ بقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وانخفضت لتصل إلى ١٦,٠٢٤٢٪ بقطاع الإعلام والاتصالات، بينما جاء انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمثل للاستثمار مرتفع في المنشآت التي لها روابط سياسية، وجاءت بين ٣٢,٤٥٤٧٪ و ٢٦,٩٦٨٦٪، وبلغت أقصى اختلاف بين المجموعات ١٣,٢٧٨٥٪ بقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وأقل نسبة اختلاف ٨,٩٣٥٦٪ بقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، وأن التباين

للشركات ذات الروابط السياسية بلغ ٠,١٧ وهو مرتفع عن نظيرتها من الشركات التي ليس بها روابط حيث بلغ ٠,٠٩, في حين حاء معامل الموثوقية مرتفع في النتائج حيث بلغ في النوعين ٠,٧٤٧ و ٠,٨١٥ على التوالي, وللتحقق من صحة النتائج السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي كما يلي:

جدول (١٥)

إختبار T لتأثير الروابط السياسية على انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل

الانحراف عن حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل	القطاع		
	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
٢,٥٤٥	٢	٠,٠٠٢	١- أغذية ومشروبات وتبغ
٤,٧٦٤	٢	٠,٠١٧	٢- خدمات مالية غير مصرفية
٣,٠٥٨	٢	٠,٠٠١	٣- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٣,٠٦٤	٢	٠,٠٢١	٤- إعلام واتصالات
٤,٠٤٥	٢	٠,٠٣٢	٥- التشييد ومواد البناء
٣,٦٥٤	٢	٠,٠٠٠	٦- عقارات
٣,٥٣٦	٢	٠,٠٠١	٧- شحن ونقل
٤,٨٦٥	٢	٠,٠١٤	٨- منسوجات وسلع معمرة
٣,٤٣٤	٢	٠,٠٠٠	٩- موارد أساسية

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

يوضح الجدول أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ ويعنى وجود اختلافات انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل بين المنشآت ذات الروابط السياسية والمنشآت التي ليس بها روابط سياسية والمسجلة بالبورصة المصرية ، ولقد أوضح التحليل الوصفي هذه الاختلافات في الجدول السابق, وهو ما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني بالدراسة التطبيقية بأنه " يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية".

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Farrukh M. et al.(2022) بأن الروابط السياسية للشركات يكون لها دوراً سلبياً على القدرة الابتكارية لها في المجال الاستثماري, بينما تختلف مع نتائج دراسة (Zhou P. et al.(2022) بأن الروابط السياسية تزيد من الاستثمارات في المجال البيئي في ظل الملكية الحكومية طبقاً للتشريعات والقوانين المطبقة في بيئة عمل تلك الشركات.

- تحليل الانحدار البسيط: للتحقق من تأثير الروابط السياسية على مؤشرات كفاءة الاستثمار بالشركات, والذي أظهر النتائج الآتية:

جدول رقم (١٦)
الروابط السياسية للشركات وكفاءة الاستثمار

المتغيرات	المعاملات	قيمة بيتا β	معامل الارتباط R	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية	R^2
الروابط السياسية للشركات ونتائج التحليل المالي للاستثمار	constant			٠,٠٤٢	٠,٧٥٥	٠,٠٤٥	
	Coefficient	٠,٦٧٣	-٠,٦٧٣	٠,٠٠١	٠,٧٦٨	٠,٠٣٤	٠,٤٥٢
الروابط السياسية للشركات والانحراف عن حجم الاستثمار الأمثل	constant			٠,٢٢٦	٢,٦٣٧	٠,٠١٤	
	Coefficient	٠,٦٧٧	-٠,٦٧٧	٠,٠٠٨	٤,٧٧٨	٠,٠٠٠	٠,٤٥٨

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS)

بالنسبة للشركات ذات السياسية فإن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ وهذا يعنى وجود علاقة بين الروابط السياسية للشركات كمتغير مستقل ومؤشرات كفاءة الاستثمار بالشركات كمتغير تابع ، وأن جميع معاملات الارتباط سالبة واكبر من ٠,٦٧ مما يشير إلى وجود علاقة جوهرية عكسية، وأن جميع معاملات التحديد R^2 أكبر من ٠,٤٥ ، أي أن أكثر من ٤٥٪ من كفاءة الاستثمار بالشركات يعود إلى الروابط السياسية للشركات والباقي تؤثر فيه عوامل أخرى، وتأكيداً لذلك فإن الروابط السياسية للشركات تؤثر بنسبة ٤٥,١٪ في انخفاض نتائج التحليل المالي للشركات، وتؤثر بنسبة ٤٥,٨٪ في تحقيق الانحراف عن حجم الاستثمار الأمثل بالشركات.

ويتضح من نتائج اختبار الفروض الفرعية قبول صحة الفرض الرئيسي الثاني بأنه "يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية على كفاءة الاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية" **ثامناً: نتائج الدراسة:**

- ١- **النتائج النظرية:** في ضوء ما تناولته الدراسة في الجانب النظري، تم التوصل إلى النتائج التالية:
 - يوجد قصور في إطار الروابط السياسية للشركات، من حيث المفهوم والأهمية والعوامل المؤثرة، ومشكلاتها بالنسبة للشركات المسجلة بالبورصة.
 - يوجد قصور في تحديد مفهوم جودة التقارير المالية، ومؤشرات قياسها والمتمثلة في جودة الأرباح، وممارسات إدارة الأرباح، وشفافية الإفصاح المحاسبي، وخصائص جودة المعلومات المحاسبية.
 - تؤثر الروابط السياسية للمنشأة على المعايير المحاسبية، من حيث وضعها وصياغتها، وتحديد نوعية المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في كل دولة من دول العالم.
 - تؤثر الروابط السياسية للشركات على تطبيق المعايير المحاسبية، التي تمثل الإطار العام للقوائم المالية، من حيث إدارة الإفصاح المحاسبي وتأثيره على جودة الربح، وخصائص جودة المعلومات، وشفافية الإفصاح المحاسبي، وعلى الاختيار بين السياسات والبدائل المتاحة بالمعايير، وما ينتج عنها من ممارسات إدارة الأرباح.
 - تؤثر الروابط السياسية للشركات لها تأثير سلبي على كفاءة الاستثمار على مستوى الشركة وبالتالي على مستوى الاقتصاد القومي ككل، حيث يميل أصحاب الروابط السياسية إلى الاهتمام

بالاستثمار في المجالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكاسب الشخصية لهم، بغض النظر عن مدى تحقيق هذه الاستثمارات لأهداف الشركة أو تعظيم منفعة المستثمرين

٢- **النتائج التطبيقية:** من التحليلات الواردة بالجانب التطبيقي للدراسة تم التوصل إلى نتائج الآتية:

- تم قبول الفرض الفرعي المتعلق بتأثير الروابط السياسية للشركات سلبياً على جودة الأرباح المتضمنة بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، من خلال مؤشر جودة المستحقات الاختيارية لبنود القوائم المالية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة (Wang Y. et al., 2019: Preuss S., and Königsgruber R., 2021)، التي تمت على الشركات ذات الملكية العامة، ولا تتفق مع نتائج الدراسات التي تمت على الشركات ذات الملكية العائلية، (Sadiq M. et al., 2019)

- تم قبول الفرض الفرعي بأن الروابط السياسية للشركات تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ومن ثم جودة التقارير المالية المنشورة بالسلب، وذلك من خلال مؤشري هيكلية العمليات ونطاق التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية، وهو ما يتفق مع نتائج تتفق مع دراسة (Wang Y. et al., 2019)، وكذلك دراسة (Preuss S., and Königsgruber R., 2021)، بأن ارتفاع تكاليف الروابط السياسية للشركات يمثل حافزاً لها على استخدام إدارة الأرباح المحاسبية للتلاعب في التقارير المالية.

- تم قبول الفرض الفرعي بأن الروابط السياسية للشركات تؤثر سلباً على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة الأفقية والراسية للشركات ذات الروابط السياسية، وتتوافق نتائج دراسة (Chi C. et al., 2019) بتعمد الشركات ذات الروابط السياسية إلى تخفيض شفافية الإفصاح وعدم توافر خصائص جودة المعلومات بالمستوى المطلوب من قبل المستخدمين.

- تم قبول الفرض الفرعي بأنه للروابط السياسية للشركات تأثير جوهري على نتائج التحليل المالي للاستثمار بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية". ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Ika S. et al., 2022)، على أن الروابط السياسية للشركات تزيد من القيمة السوقية للشركات وتحسن مجالات الاستثمار خاصة ذات الملكية الحكومية وليست ذات الملكية العامة.

- تم قبول الفرض الفرعي بأنه يوجد تأثير جوهري للروابط السياسية للشركات على انحراف حجم الاستثمار المتوقع أو الأمتل بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية". وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Farrukh M. et al., 2022) بأن الروابط السياسية للشركات يكون لها دوراً سلبياً على القدرة الابتكارية لها في المجال الاستثماري.

تاسعاً- توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وتحقيق الهدف منها يوصي الباحثان بالآتي:

- يجب على المسؤولين عن المعايير المحاسبية في جمهورية مصر العربية تحييد الروابط السياسية للشركات عند وضع وصياغة المعايير المحاسبية، وتحديد نوعية المعايير الواجب الالتزام بها في البيئة المصرية، وذلك من خلال وجود هيئة مستقلة لوضع المعايير المحاسبية في البيئة المصرية

تتوافر فيها مجموعة من الشروط أهمها توافر الكفاءات العلمية والعملية، وحوكمتها لتحقيق المساءلة، وإتباع الخطوات العلمية السليمة في وضع وصياغة وإصدار المعايير وخاصة طرحها للمستثمرين والمنشآت والمتخصصين والمراجعين لإبداء التعليقات ووجهات النظر بشأنها.

يجب على منظمي الإفصاح في جمهورية مصر العربية العمل على إيجاد إجراءات قانونية وجزاءات رادعة بشأن جودة التقارير المالية المنشورة في البورصة المصرية، بحيث يكون احد المتطلبات الأساسية من المنشآت المسجلة بالبورصة أن يتم الإفصاح عن مؤشرات جودة القوائم المالية مرفقةً بالقوائم المالية عند النشر بالبورصة.

- يجب على مراجعي الحسابات الاستناد إلى مؤشرات جودة التقارير المالية التي تناولتها الدراسة باعتبارها عاملاً هاماً في تحديد نطاق المراجعة، ومستوى الشك المهني المطلوب وكمية ونوعية أدلة الإثبات المطلوب لإبداء الرأي الفني المحايد بشأن عدالة وصدق القوائم المالية للشركات ذات الروابط السياسية في التعبير عن حقيقة نتائج تلك المنشآت ومراكزها المالية.

- يجب على إدارة المنشآت ذات الروابط السياسية العمل على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية وتقييمها في ضوء المؤشرات التي تناولتها الدراسة، وذلك بهدف الحد من مشكلات الروابط السياسية المتعلقة بارتفاع تكلفة التمويل وسوء أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية والذي ينعكس بالسلب على قيمة تلك المنشآت.

- يجب على الجهات المهتمة بحماية المستثمرين ممارسة الضغوط على المنشآت ذات الروابط السياسية للعمل على تحسين جودة تقاريرها المالية المنشورة بالبورصة المصرية لتحقيق الحماية للمستثمرين في ظل توجهات الدولة نحو الاستثمار الأجنبي.

عاشراً: التوجهات البحثية المستقبلية:

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- دراسة عن دور مراجعي الحسابات في ظل الروابط السياسية للشركات.
- دراسة مقارنة بين الروابط السياسية في كل من المنشآت العائلية ومنشآت المساهمة الخاصة المسجلة بالبورصة المصرية من حيث تكلفة رأس المال والأداء المالي للشركات وأداء الأسهم بسوق الأوراق المالية.

- دراسة أثر الروابط السياسية للشركات على جودة التقديرات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.

- دراسة حول أثر هذه الإجراءات القانونية والإدارية التي تقوم بها هيئة الرقابة المالية - تجاه القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة - على جودة القوائم المالية المنشورة بالبورصة المصرية للشركات ذات الروابط السياسية.

- دراسة أثر دورة حياة الشركة في تنبؤ الروابط السياسية وانعكاساتها على مؤشرات جودة التقارير المالية .

حادي عشر: المراجع

١- المراجع باللغة العربية:

- ١٠- علي، جابر محمد حسن . (٢٠١٧) . أثر جودة التقارير المالية علي كفاءة الاستثمار في الشركات المصرية المسجلة بالبورصة . رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .
- ١١- فيلبدانجو، ٢٠١٣، ممثلفرنسا فيمجلس معايير المحاسبة الدولية يرد علان نقادانفرنسية حول معايير المحاسبة الدولية IASB، ومعايير التقارير المالية الدولية ،
- IFRS مجلة المحاسبون، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين العدد ٧٥، يونيو، ص. ٣-١
- ١٢- المجلة العلمية للتجارة و التمويل , كلية التجارة – جامعة طنطا.
- ١٣- البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠، مؤشرات التضخم في مصر، البنك المركزي المصري، متاح على <https://www.cbe.org.eg>
- ١٤- السيد، غادة محمد رشدي، ٢٠٢١، تحليل العلاقة بين الروابط السياسية وهيكل رأس المال وانعكاسها على الأداء المحاسبي للشركات المساهمة المصرية مع دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- ١٥- الفقي، رشا علي إبراهيم، والزكي، رحاب كمال محمد محمد، ٢٠٢١، قياس الأثر التفاعلي للروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة بقطاع التشييد ومواد البناء بسوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ١، العدد ٣، ص. ٥٠-١
- ١٦- المعصراوي، حمادة السعيد، ٢٠١٩، المحاسبون والسياسيون، التأثيرات والمصالح المتبادلة: أدلة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٨٠، ص. ١٢-١.
- ١٧- الرشدي، ممدوح صادق محمد . (٢٠١٢) . دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية . مجلة البحوث التجارية المعاصرة , كلية التجارة , جامعة سوهاج .
- ١٨- الصايغ , عماد سعد محمد و حميده محمد عبد المجيد (٢٠١٥) . قياس أثر جودة التقارير المالية علي كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية. مجلة المحاسبة و المراجعة, جامعة الملك خالد.
- ١٩- النجار، عايش عبد الله عايش . (٢٠١٦) . العلاقة بين جودة التقارير المالية و كفاءة الاستثمار _ دراسة ميدانية علي الشركات الدرجة في البورصة الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة , كلية التجارة , الجامعة الإسلامية – غزة.
- ٢٠- العزب، أميرة محمد محمود علي . ٢٠١٧ . قياس أثر التحفظ المحاسبي علي الكفاءة الاستثمارية في ضوء آليات حوكمة الشركات (مع دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير غير منشورة , كلية تجارة _ جامعة المنصورة
- ٢١- نور الدين، بسنت علي أحمد، ٢٠٢١، دور الروابط السياسية في تحقيق قيمة لمنظمات الأعمال في ضوء دعم الإفصاح الاجتماعي، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ٢٢، العدد الأول، ص ٥٢٩-٥٥٨
- ٢٢- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٥، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع (أ)، ص ٦٤٠-١

- ٢٣- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩، قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م المعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٩م، مجلة الوقائع المصرية.
- ٢٤- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩، قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع (أ)، ص ٦٤٠-١.
- ٩- شحاتة، أحمد بسيوني، ٢٠١٣، مدخل مقترح لتكليف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ٥٠(١).
- ١- أبو الخير، مدثر طه. (٢٠٠٧). أثر معايير المحاسبة الدولية و العوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معايير الانخفاض في قيمة الأصول.
- ٢- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. ٢٠١٨. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي التحفظ المحاسبي و دور هذا الأثر علي كفاءة استثمار الشركات : دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة المحاسبة و المراجعة، كلية تجارة - جامعة بني سويف.
- ٣- إسماعيل، زكريا محمد الصادق، وعبيد، إبراهيم السيد، ٢٠٠٧، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري، بحث مقدم للمؤتمر السنوي بعنوان " الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠ يونيو.
- ٤- حسانين، محمود تغيان، ٢٠٢١، التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية - دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- ٥- ريشو، بديع الدين. (٢٠١٣). جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة التجارة و التمويل، كلية تجارة - جامعة طنطا
- ٦- سليم، طرابلسي، ٢٠١٩، التجربة الماليزية في تبني وإصدار المعايير الدولية وأفاق الاستفادة منها محلياً، مجلة دراسات وأبحاث- المجلة العربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١١، والعدد ٤، ص. ٣٢٠-٣٢٩
- ٧- شرف، إبراهيم أحمد. (٢٠١٧). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. مجلة التجارة والتمويل.
- ٨- شرف، إبراهيم أحمد. (٢٠١٩). أثر ممارسات إدارة الأرباح علي كفاءة الاستثمار بالشركات دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Ababneh,T. And Aga,M.,2019,The Impact of Sustainable Financial Data Governance, Political Connections, and Creative Accounting Practices on Organizational Outcomes, **Sustainability**1-16, available at: www.mdpi.com/journal/sustainability.
- 2- Aguilera R., Duranb P., Heugens P., Sauerwald S., Turturea R. and VanEssen M., 2021, State Ownership, Political Ideology, and Firm Performance Around The World, **Journal of World Business**, 56: 1-18.
- 3- Al 'Alam, M., and Firmansyah, A., 2019, The Effect of Financial Reporting Quality, Debt Maturity, Political Connection, and Corporate Governance on Investment Efficiency: Evidence from Indonesia, **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, 7(6): 39-56.
- 4- Alazzani, A., Hussin, W., Jones, M., and Al-hadi, A., 2021, ESG Reporting and Analysts' Recommendations in GCC: The Moderation Role of Royal Family Directors, **J. Risk Financial Manag**, 14(72): 1-20.
- 5- Aldhamari R., Nor, M., Boudiab M. and Mas'ud A., 2020, The Impact of Political Connection and Risk Committee on Corporate Financial Performance: Evidence from Financial Firms in Malaysia, **Corporate Governance**, 20, 7: 1281-1305.
- 6- Amara H., 2019, Political Connections, Corruption and Tax Evasion: A cross-Country Investigation, **Journal of Financial Crime**, 26(2): 401-411.
- 7- Benlemlih, M., and M. Bitar. 2018. Corporate Social Responsibility and Investment Efficiency.
- 8- Biddle, G. C., G. Hilary, and R. S. Verdi . 2009. How Dose Financial Reporting Quality Relate to Invesment Efficiency? **Journal of Accounting and Economics** .
- 9- Biddle,G.C.,C M.Callahan, H. A.Hong, and R.Knowles.2016.DoAdoptions of International Financial Reporting Standards Enhance Capital Investment Efficiency? Working Paper .
- 10- Barth, M. E. W. Landsman. M. Lang.& C. Williams. (2006) . Accounting quality :International accounting standards and US GAAP . Manuscript , Stanford University.

-
-
- 11-Biddle, G. C., and G. Hilary.(2006). Accounting quality and firm-Level capital investment .The Accounting Review.
 - 12-Biddle, G. C., G. Hilary .and R. S., Verdi . (2009) . How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of Accounting and economics.
 - 13-Brown , K, F , A. Elayan.J.Li.& Z . Liu.(2018). Comparing the financial reporting quality of Chinese and US public firms.China Finance Review International.
 - 14-Beuselinck, C., Joos, P.,Khurana,I.K.,& Van der Meulen, S.(2009).Mandatory IFRS Reporting and stock price informativeness.
 - 15-Bananuka,J., Kadaali,A.W.,Mukyala,V.,Muramuzi.,& Namusobya,Z.(2019).Audit committee effectiveness, isomorphi forces, managerial attitude and adoption of international financial reporting standards.
 - 16-Bani-Khalid T. and Al-Own B., 2020, The moderating role of corporate political links on the relationship between CEO-duality and the corporate environmental reporting practices in Jordan, **Management Science Letters**, 10: 2829–2836
 - 17-Bertrand, M., Kramarz, F., Schoar, A., and Thesmar, D., 2018, The Cost of Political Connections, **Review of Finance**, 849–876.
 - 18-Bohle D. and Regan A., 2021, The Comparative Political Economy of Growth Models: Explaining the Continuity of FDI-Led Growth in Ireland and Hungary, **Politics & Society**, 49(1): 75–106.
 - 19-Carluccio, J., C. Mazet-Sonilhac, and J. Mesonnier .2018.Investment and the WACC: New Micro Evidence for France .Working Paper.
 - 20-Chen, C., D. Young and Z. Zhuang.2013. Externalities of Mandatory IFRS Adoption : Evidence from Cross-Border Spillover Effects of Financial Information on Investment Efficiency. The Accounting Review .
 - 21-Chen, T., L. Xie, and Y. Zhang. 2017b.How Dose Analysts “Forecast Quality Relate to Corporate Investment Efficiency? Journal of Corporate Finance .
 - 22-Chen, C., D. W. Collins, T. D. Kravet, and R. D. Mergenthaler .2018a. Financial Statement Comparability and the Efficiency of Acquisition Decisions.Contemporary Accounting Research.

-
-
- 23- Chen , S., S. X. Kong, and S. Luo. 2018b. Can Information Disclosure Technology Improve Investment Efficiency ?Empirical Evidence from China. *International Journal Services Management* .
- 24- Chircop, J., D. W. Collins, and L. H. Hass. 2018. Accounting Comparability and Corporate Innovative Efficiency. Working Paper .
- 25- Chowdhury, J., R. Kumar, and D. Shome. 2016. Investment – Cash Flow Sensitivity under Changing Information Asymmetry . *Journal of Banking and Finance*.
- 26- Cook, K. A., A. M. Romi, D. Sanchez, and J. M. Sanchez. 2019 .The Influence of Corporate Social Responsibility on Investment Efficiency and Innovation. *Journal of Business Finance & Accounting* .
- 27- Chen, X., Q. Jin, & T. Xiao. 2013. Industry Competition and Earnings Persistence; Empirical Tests Based on Real Options Theory1. *China Accounting and Finance Review*, 4(15).
- 28- Chen ,H., Q . Tang . Y. Jiang. And Z . Lin.(2010).the Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union. *Journal of International Financial Management & Accounting*.
- 29- Chaney P., Faccio M. and Parsley D. (2011), The quality of accounting Information in Politically Connected Firms, **Journal of Accounting and Economics**, 51 (1):58-76
- 30- Chi, C., Weng, T., Chen, G., and Chen, S., 2019, Do Political Connections A_ect the Conservative Financial Reporting of Family Firms?, **Sustainability**, 11: 1-20.
- 31- Chung, C., and Zhu, H., 2021, Corporate governance dynamics of political tie formation in emerging economies: Business group affiliation, family ownership, and institutional transition, **Corp Govern Int Rev.**, 1–21.
- 32- Chung, C., Byun, J., and Young, J., 2019, Corporate Political Ties and Firm Value: Comparative Analysis in the Korean Market, **Sustainability**, 11: 1-25.
- 33- Chung, H., Yen, D. and Wang, Ch., 2020, The contingent effect of social networking ties on Asian immigrant enterprises' innovation, **Industrial Marketing Management**, 88: 414–425.

-
-
- 34- Dechow P., and Schrand C., 2010, Understanding Earnings Quality: A Review of The Proxies-Their Determinates and Their Consequences, **Journal of Accounting and Economics**, 50: 344-401.
- 35- Dinh, T., Calabr, A., Campopiano, G., and Basco, R., 2021, The Impact of Politically Connected CEOs and Boards of Directors on Firm Performance: A Study of Vietnamese Family and Nonfamily Firms, **Entrepreneurship Theory and Practice**, 1–33.
- 36- Dong F., Wang X. and Chen J., 2022, Family ownership and cooperative R&D: the moderating effect of political ties, **JOURNAL OF KNOWLEDGE MANAGEMENT, Emerald Publishing Limited, ISSN 1367-3270**
- 37- Defond ,M., Hu,X., Hung,M.,& Li, S. (2011).The impact of mandatory IFRS adoption on foreign mutual fund ownership; The role of Comparability . *Jounal of Accounting and Economics* , 51(3).
- 38- De Fond, M., X. Gao. O. Z. Li. Xia. (2019). IFRS adoption in China and foreign institutional investments.China Journal of Accounting Research.
- 39- Dehaan, E., F. Hodge , and T . Shevlin. (2013). Does Voluntary Adoption of Clawback Provision Improve Financial Reporting Quality? *Contemporary Accounting Resesrch*
- 40- Elaoud, A., & A. Jarboui.(2017). Auditor specialization , accounting information quality and investment efficiency. *Research in International Business and Finance*.
- 41- Elbakry, A. E., J. C. Nwachukwu. H. A., Abdou. & T. Elshandidy .(2017). Comparative evidence on the value relevance of IFRS-based accounting information in Germany and the UK. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* .
- 42- Elberry , N. S. (2018). Corporate Investment Efficiency, Disclosure Practices and Governance : A Systematic Literature Review and Empirical Evidence (Doctoral dissertation, University of Portsmouth).
- 43- Farrukh M., Raza A. and Waheed A., 2021, Your network is your net worth: political ties and innovation performance, **European Journal of Innovation Management**, 22: 1-9
- 44- Financial accounting standard board (FASB), 2010, **Conceptual framwork for reporting : chapter 1: objective of general purpose financial reporting and chapter 3: qualitative**

-
-
- characteristics of useful financial information statement of financial accounting concepts no 8**, Norwalk, available on the FASB website: www.fasb.org
- 45- Florou, A., & Pope, P.F.(2012) .Mandatory IFRS adoption and institutional Investment decisions . The Accounting Review,87(6).
- 46- Francis,J.R. and D.Wang .2012.The Joint Effect of Investor Protection and Big4 Audits on Earnings Quality around the World. Contemporary Accounting Research,25.
- 47- Fazzari, S. R. G. Hubbard and B. C. Petersen . 1988. Financing Constraints and Corporate Investment . Brooking Papers on Economic Activity.
- 48- Guo,Y., B.Jung , & Y.S.Yang. 2019.On the nonlinear relation between Product market competition and earnings quality. Accounting and Business Research,49(7)
- 49- Gjerde,Q,Knivsfia,K.,&Saettem,F.(2008).The value – relevance of adopting IFRS; Evidence from 145 NGAAP restatements.Journal of Accounting, Auditing and Taxation,17(2),
- 50- Gordon , L.A., Loeb, M.P.,& Zhu,W.(2012). The impact of IFRS adoption on foreign direct investment. Journal of Accounting, Auditing and public policy,31(4),
- 51- Gao, R., and B. K. Sidhu. 2018. The Impact of Mandatory International Financial Reporting Standards Adoption on Investment Efficiency: Standards, Enforcement, and Reporting Incentives.ABACUS.
- 52- Garcia Lara, J. M., B. Garcia Osma, and F. Penalva. 2016. Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency. Journal of Accounting and Economics.
- 53- Guariglia, A., and J. Yang. 2016. A Balancing Act: Managing Financial Constraints and Agency Costs to Minimize Investment Efficiency in the Chinese Market. Journal of Corporate Finance.
- 54- Gugler , K., D. C. Mueller , and B. B. Yurtoglu .2007. Corporate Governance and the Determinants of Investment . Journal of Institutional and Theoretical Economics .
- 55- Gao, R., & X. Yu. (2018).How to measure capital investment efficiency : a Literature synthesis . Accounting & Finance.

-
-
- 56- Gilaninia S., M. Chegini. And E. Mohtasham.(2012). Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Iran. *Interdisciplinary journal of contemporary research in Business*.
- 57- Gao R., Sun P., Grosman A. and Okhmatovskiy i., 2021, **CORPORATE POLITICAL TIES AND STATE CAPITALISM, Oxford Handbook of State Capitalism and the Firm, edited by Mike Wright, Geoffrey T. Wood, Alvaro Cuervo-Cazurra, Pei Sun, Ilya Okhmatovskiy and Anna Grosman** , Oxford University Press,
- 58- Gebreyesus S., 2020, ASSESSMENT OF THE CHALLENGES AND BENEFITS OF ADOPTING INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING STANDARDS IN DEVELOPING COUNTRIES – THE CASE OF ETHIOPIA, **European Journal of Economic and Financial Research**, 4(1): 99-107.
- 59- Giosi A. and Caiffa M., 2020, Political connections, media impact and state-owned enterprises: an empirical analysis on corporate financial performance, **Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management**, 1-28.
- 60- Gross C., Königgruber, R., Pantzalis, R., and Perotti, P., 2016, the financial reporting consequences of proximity to political power, **J. Account. Public Policy**, 35: 609–634.
- 61- Harris C. and Brown L., 2021, Everyone must help: performance implications of CEO and top management team human capital and corporate political activity, **Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance**, 8 (2):190-207
- 62- Hashmi M., Brahmana R. and Lau E., 2018, Political Connections, Family Firms and Earnings Quality, **Management Research Review**, 41(4): 414-432.
- 63- Heimberger, P., 2021, Corporate Tax Competition: A Meta-Analysis, European, **Journal of Political Economy**, article in press, 1-14.
- 64- Houcine, A. 2017. The Effect of Financial Reporting Quality on Corporate Investment Efficiency: Evidence from the Tunisian Stock Market. *Research in International Business and Finance* .
- 65- Habib, A., & H. Jiang .(2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*.

-
-
- 66- Ipino , E.and parbonetti, A.2011. Mandartory IFRS Adoption; the Trade – off between Accrual and Real – based Earnings Management.
- 67- Ika S., Rachmanti Z., Joko P., Nugroho J. and Putri W., 2020, Political Connection, Corporate Governance, and Firm Value: Indonesian Evidence, *Advances in Economics, Business and Management Research*, 173: 36-45
- 68- International Accounting Standards Board (IASB),2018, **Conceptual Framework for Financial Reporting**, available at: the IFRS website: www.ifrs.org
- 69- Jacoby G., Li J., and Liu M., 2019, Financial Distress, Political Affiliation and Earnings Management: The Case of Politically Affiliated Private Firms. *The European Journal of Finance*, 25(6): 508-523
- 70- Ji J. and Yi Y., 2021, Value variations of political ties in the acquisition of R&D capabilities: The roles of non-SOEs and dysfunctional competition, *Industrial Marketing Management*, 11: 1-11
- 71- Jaffar,R.,S.Jamaludin,and M.R.C.A.Rahman.(2007).Determinant Factors Affecting Quality of Reporting in Annual Report of Malaysian Companies .*Malaysian Accounting Review* .
- 72- Jin, X., G. Lei. & J. Yu. (2016). Government governance, executive networks and enterprise R&D Expenditure. *China Journal of Accounting Research*.
- 73- Jarva, H., & Lantto, A.M.(2012). Information content of IFRS versus domestic accounting standards ; evidence from Finland. *The Finnish Journal of Economics*, (2),
- 74- Kao, Hui Sung and Wei , Tzu-Han. (2014) . The effect of IFRS ,information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information . *Asian Economic and Financial Review*,4(2),
- 75- Kim, J.H.(2017). Value Relevance of Other Comprehensive Income after Accounting Standards Update 2011-05. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*,21(3),
- 76- Khan, M. K., Y. He, U. Akram, and S. Sarwar. 2017. Financing and Monitoring in an Emerging Economy : Can Investment Efficiency Be Increased ? *China Economic Review* .

-
-
- 77- Khelil I., Khlif H. and Amara I., 2022, Political connections, political corruption and auditing: a literature review, **Journal of Financial Crime**, available at: <https://www.emerald.com/insight/1359-0790.htm>
- 78- Kubinec R., Lee H. and Tomashevskiy A., 2021, Why Corporate Political Connections Can Impede Investment, **Working Paper**, Seoul National University.
- 79- Kulikova, L.I., Grigoryeva L.L., and Gubaidullina A.R., 2014, The Interrelation between the Professional Judgment of the Accountant and the Quality of Financial Reporting, **Mediterranean Journal of Social Sciences**, 5(24): 61-64.
- 80- Kwak K., Chang S. and Jin M., 2021, The effects of political ties on innovation performance in China: Differences between central and local governments, **Asian Business & Management**, 5:1-30
- 81- Lebedev S., Sun S., Mark'oczy L. and Peng M., 2021, Board political ties and firm internationalization, **Journal of International Management**, 27: 18-39
- 82- Lee. N., 2019, Political Ideology Divergence at the Top and Financial Reporting Quality, **PH.D. Theses**, Georgia State University.
- 83- 83-Li X. and Jin Y., 2021, Do political connections improve corporate performance? Evidence from Chinese listed companies, **Finance Research Letters**, 41: 1-5
- 84- Li, C., 2020, Enhancing or inhibiting: The impact of investment in political ties on the link between firm innovation and productivity, **International Business Review**, 29: 1-9.
- 85- Liu, S., Du, J., Zhang, W., Tian, X., and Kou, G., 2021. Innovation quantity or quality? The role of political connections, **Emerging Markets Review**, 48, 1-14.
- 86- Liu, Z., and Liu, M., 2021, Quality evaluation of enterprise environmental accounting information disclosure based on projection pursuit model, **Journal of Cleaner Production**, 279: 1- 10.
- 87- Lobaton S. 2002. **Enron's collapse: The lobbying: Audit firm exercise power in Washington** **New York Times**, available at <https://www.nytimes.com/2002/01/19/business/enron-s-collapse-the-lobbying-auditing-firms-exercise-power-in-washington.html>.
- 88- Landsman , W.R., Maydew, E.L., & Thornock, J.R.(2012). The information content of annual earnings announcements and mandatory

-
-
- adoption of IFRS. *Journal of Accounting, Auditing and Economics*,53(1)
- 89- Lai,S.,and C.Lui2018 .Management Characteristics and Corporate Investment Efficiency . *Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics* .
- 90- Li, Y., J. He, and M. Xiao. 2019. Risk Disclosure in Annual Reports and Corporate Investment Efficiency. *International Review of Economics and Finance*.
- 91- McAnally , M. L., S. T., McGuire. & C. D., Weaver. (2010). Assessing the financial reporting consequences of conversion to IFRS: The case of equity-based compensation .*Accounting Horizons*.
- 92- Mohammadi, S. M., (2014). The relationship between financial reporting quality and investment efficiency in Tehran stock exchange.*International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*.
- 93- Muller, V. O. (2014) . The impact of IFRS adoption on the quality of consolidated financial reporting .*Procedia- Social and Behavioral Sciences*.
- 94- Mansour, W. 2014. Information Asymmetry and Financing Constraints in GCC. *The Journal of Economic Asymmetries* .
- 95- Makhaiel N. and Sherer M., 2018, The Effect of Political-Economic Reform on The Quality of Financial Reporting in Egypt, ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, 16(1): 245-270.
- 96- Mayer J., 2002. **The accountants' war**, The New Yorker: 64-72.
- 97- Moos K., 2021, The Political Economy of State Regulation: The Case of The British Factory Acts, ***Cambridge Journal of Economics***, 45: 61–84.
- 98- Najaf A. and Najaf K.,2021, Political ties and corporate performance: why efficiency matters?, ***Journal of Business and Socioeconomic Development***, 1(2): 182-196
- 99- Nguyen, A., Nguyen, P., and Ly, M., 2020, Political ties and performance of multinational corporations in Vietnamese emerging market, ***Accounting***, 6: 241–258.
- 100- Nyberg, D., 2021, Corporations, Politics, and Democracy: Corporate political activities as political corruption, ***Organization Theory***, 2: 1–24.

-
-
- 101- Najarzadeh, R., M. Reed.& M. Tasan. (2014). Relationship between savings and economic growth : The case of Iran. Journal of international Business and Economics.
- 102- Nurcholishah, K. (2016). The Effects of financial reporting quality on information asymmetry and its impacts on investment efficiency. International Journal of Economics , Commerce and Management .
- 103- Phan,D., Joshi, M. and Mascitelli, B.(2018). What influences the willingness of Vietnamese accountants ti adopt international financial reporting standards (IFRS) by 2025?. Asian Review of Accounting, 26(2)
- 104- Peltonen, T. A., R. M. Sousa, and I. S. Vansteenkiste. 2012. Investment in -Palea, V.(2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience. China Journal of Accounting Research.
- 105- Pathirana, N. P., & C. A. Jubb.(2018). Does IFRS make analysts more efficient in using fundamental information included in financial statements ?Journal of Contemporary Accounting & Economics. Emerging Market Economies. Empirical Economics.
- 106- Perchard A. and MacKenzie N., 2021, Aligning to disadvantage: How corporate political activity and strategic homophily create path dependence in the firm, **Human Relations**, 74(7) : 978–1006.
- 107- Preuss, S., and Königsgruber,R.,2021, how do corporate political connections influence financial reporting? A synthesis of the literature, **J. Account. Public Policy**, 40: 1-31.
- 108- Putra F. and Harymawan I., 2021, Political Connections: a Literature Review Approach, **The Indonesian Accounting Review**, 11(1): 83 – 92.
- 109-Qian W and Chen X., 2021,Corporate environmental disclosure and political connection in regulatory and leadership changes: The case of China, **The British Accounting Review**, 11: 1-19
- 110-Rad, S. S. E., Z. Embong, N. Mohd-Saleh , and R. Jaffar. 2016. Financial Information Quality and Investment Efficiency: Evidence from Malaysia. Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance.
- 111-Richardson,S.2006.Over-investment of Free Cash Flow.Review of Accounting Studies.

-
-
- 112-Ramalingegowda,S.,C.S.Wang.&Y.Yu.(2013).The role of financial reporting quality in mitigating the constraining effect of dividend policy on investment decisions.The accounting review .
- 113-Ren,C.,(2016).The Approach of Accounting Information Quality on Investment Efficiency-Empirical Evidence from Chinese Listed Companies.Theoretical Economics Letters .
- 114-Rahmaningtyas D. , Permana, D. and Setianingtyas, A., 2021, Political Connection and Earnings Management: Evidence from Indonesia, **International Journal of Economics, Business and Management Research**, 5(2): 81-96.
- 115-Ramos F. and Klann R., 2019, Relationship between Quality in Accounting Information and Organizational Characteristics of Third Sector Entities, **Revista Organizações & Sociedade**, 26(88): 9-27
- 116-Rauf F., Voinea C., Naveed K. and Fratostiteanu C., 2021, CSR Disclosure: Effects of Political Ties, Executive Turnover and Shareholder Equity. Evidence from China, **Sustainability**, . 13. PP. 1-18
- 117-Sadiq M., Mohamed S., and Kwong W., 2019, DO CEO INCENTIVES MEDIATE THE RELATIONSHIP BETWEEN POLITICAL INFLUENCES AND FINANCIAL REPORTING QUALITY?, **International Journal of Asian Social Science**, 9(3): 276-284.
- 118-Sami P., Rahnavard F. and Tabar T., 2019, The Effect of Political and Business Ties on Firm Performance The Mediating Role of Product Innovation, **Management Research Review**, 42(7): 778-796.
- 119-Shirodkar V., Batsakis G., Konara P. and, Mohr A., 2022, Disentangling the effects of domestic corporate political activity and political connections on firms' internationalization: Evidence from US retail MNEs, **International Business Review**, 31: 1-11
- 120-Silva, J., Xavier, W., Gambirage, C., and Camilo, S., 2018, the Influence of Political Connections on the Cost of Capital and the Performance of Companies Listed on B3, **Brazilian Business Review**, 317-330.
- 121-Su C., Kong L., Ciabuschi F. and Yan H., 2021, Reverse innovation transfer in Chinese MNCs: The role of political ties and headquarters, **Journal of International Management**, 27: 1-17
- 122-Sun, R. and Zou, G., 2021, Political connection, CEO gender, and firm performance, **Journal of Corporate Finance**, *article in press*, 1-27.

-
-
- Shima, K.M.,and E.A.Gordon. 2011. IFRS and the regulatory environment; The case of U.S. investor allocation choice. *Journal of Accounting, Auditing and public policy*,30(5),
- 123-Shbeilat , M.K.,& Al Harasees, M.N.(2018) .Do Listed Companies Need an IFRS Committee Beside Audit Committee? *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*,8(2).
- 124-Samet, M., and A. Jarboui. 2017. How Dose Corporate Social Responsibility Contribute to Investment Efficiency ?*Journal of Multinational Financial Management*.
- 125-Shen, C., F. Luo, and D. Huang. 2015. Analysis of Earnings Management Influence on the Investment Efficiency of Listed Chinese Companies. *Journal of Empirical Finance* .
- 126-Salehi, M., M. Tagribi .and S. Farhangdoust, (2018). The effect of reporting quality on stock returns of listed companies on the Tehran Stock Exchange . *International Journal of Productivity and Performance Management* .
- 127-Salehi , M., N. Ziba . and A. DaemiGah. (2018). The relationship between cost stickiness and financial reporting quality in Tehran Stock Exchange .*International Journal of Productivity and Performance Management*.
- 128-Singh, T.(2010) . Does international trade cause economic growth ?A survey.*The World Economy. A survey .The World Economy*.
- 129-Sun, K. J. (2006). Financial Reporting Quality , Capital Allocation Efficiency , and Financing Structure: an international study. AAA
- 130-Tan,Y.,and Y.Liu.2017.How Does Investors View Information Disclosure Quality Rating?The Effect of FNFI on Corporate Investment Efficiency.*Nankai Business Review International* .
- 131-Tanlu L., Don A. Moore S. and Max H., 2013, The Failure of Auditor Independence: Cognitive, Structural, Legislative, and Political Causes, **Working papers** , available at: <http://www.people.hbs.edu/>
- 132-Tee C., Pak M., Lee M. and Majid A., 2021, CEO generational differences, risk taking and political connections: Evidence from Malaysian firms, **Journal of Behavioral and Experimental Finance**, 31: 1-11

-
-
- 133-Uzma, S. H. (2016). Cost-benefit analysis of IFRS adoption: developed and emerging countries. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- 134-Wang, F. Z. Zhu, and J. Hoffmire. 2015. Financial Reporting Quality, Free Cash Flow , and Investment Efficiency. SHS Web of Conferences .
- 135-Watts, R. L., and J. L. Zimmerman . 1978. Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards . *The Accounting Review* .
- 136-Whited, T. M. 2006. External Finance Constraints and the Intertemporal Pattern of Intermittent Investment . *Journal of Financial Economics*.
- 137-Wang C., Piperopoulos P., Chen S., Ming A. and Herbert K., 2022, Outward FDI and Innovation Performance of Chinese Firms: Why Can Home-Grown Political Ties Be A Liability?, **Journal of World Business**, 57: 1-16
- 138-Wang T., Zhang T. and Shou Z., 2021, the double-edged sword effect of political ties on performance in emerging markets: The mediation of innovation capability and legitimacy, **Asia Pacific Journal of Management**, 38:1003–1030
- 139-Wang Y., Ma J. and Wang T., 2021, Do all female directors have the same impact on corporate social responsibility? The role of their political connection, **Asia Pacific Journal of Management**, 6: 1-28.
- 140-Wati L., Ramdany and Momon 2020, DOES CORPORATE GOVERNANCE AFFECT FINANCIAL REPORTING QUALITY OF POLITICALLY CONNECTED FIRMS?, **ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES**, 7(3): 2126-2143.
- 141-Wei, Ch., 2021, A History of American Studies of Chinese Elite Politics, **Journal of Chinese Political Science**, 1-11.
- 142-Wu J., Wood G. and Khan Z., 2021, Top management team's formal network and international expansion of Chinese firms: The moderating role of state ownership and political ties, **International Business Review**, 30: 1-15
- 143-Xiao, M., J. You, and J. Zhao. 2017. How Does Being Public Affect Firm Investment ?Further Evidence from China. *The International Journal of Accounting* .

-
-
- 144-Yoshikawa, H. (1980). On the “q” theory of investment. *American Economic Review*.
- 145-Yu, G. (2010). Accounting standards and international portfolio holdings; Analysis of cross-border holdings following mandatory adoption of IFRS (Doctoral dissertation, University of Michigan).
- 146-Yang Y., Jia Y., Ling S., and Yao C., 2021, Urban natural resource accounting based on the system of environmental economic accounting in Northwest China: A case study of Xi'an, **Ecosystem Services**, 47: 1-11.
- 147-Yang Y., Wang Y. and Chen S., 2022, Do Investors Pay a Premium for Corporate Government Subsidy? Role of China's Strategic Emerging Industries Policy and Political Connections, **Research in International Business and Finance**, 60: 1-21
- 148-Yeniaras, V., Kaya, I., and Dayan, M., 2020, Mixed effects of business and political ties in planning flexibility: Insights from Turkey, **Industrial Marketing Management**, 87: 208–224.
- 149-Yu X., and Zheng Y., 2019, the Value of Political Ties for Firms Experiencing Enforcement Actions: Evidence from China, **The British Accounting Review**, 51: 24–45.
- 150-Yu, H., Chang, T., and Wang, Y., 2020, the Impact of Political Connection and Information Asymmetry on Investment Efficiency: Evidence from China, **Sustainability**, 12: 1-15.
- 151-Zhang W., Xiong X., Wang G., and Li C., 2022, Corporate ownership and political connections: Evidence from post-IPO long term performance in China, **Research in International Business and Finance**, 59: 1-21
- 152-Zhang, J., O'Kane, C., and Chen, G., 2020, Business ties, political ties, and innovation performance in Chinese industrial firms: The role of entrepreneurial orientation and environmental Dynamism, **Journal of Business Research**, 121: 254–267.
- 153-Zhou H. and Ye S., 2021, Fundraising in the Digital Era: Legitimacy, Social Network, and Political Ties Matter in China, **untas**, 32:498–511
- 154-Zhou P., Arndt F., Jiang K. and Dai W., 2021, Looking Backward and Forward: Political Links and Environmental Corporate Social Responsibility in China, **Journal of Business Ethics**, 169: 631–649

ملاحق الدراسة

ملحق رقم ١: بيان بالشركات ذات الروابط السياسية ونوعها بالعينة الحكومية للدراسة:

نوع الروابط السياسية			اسم الشركة
ملكية حكومية	استثمارية	إدارية	
√	--	√	١- الاستثمار العقاري العربي - اليكو
--	√	--	٢- اوراسكوم للاستثمار القابضة
--	√	√	٣- بالم هيلز للتعمير
--	√	√	٤- جنوب الوادي للأسمنت
--	--	√	٥- جهينة للصناعات الغذائية
--	√	√	٦- حديد عز
√	--	--	٧- الحديد والصلب المصرية
√	--	√	٨- السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك
	√	√	٩- السويدي اليكترويك
√	--	√	١٠- الشرقية - ايسترن كومباني
--	√	--	١١- الشمس للإسكان والتعمير
	√	√	١٢- الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
√	--	√	١٣- الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
√	--	√	١٤- العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية و التعمير
√	--	√	١٥- العامة للصوامع والتخزين
--	√	√	١٦- العربية للأسمنت
--	√	--	١٧- العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
√	--	√	١٨- الكابلات الكهربائية المصرية
--	√	√	١٩- المتحدة للإسكان والتعمير
--	--	√	٢٠- مجموعة طلعت مصطفى القابضة
--	√	--	٢١- مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)
----	--	√	٢٢- مدينة نصر للإسكان والتعمير
√	--	√	٢٣- مصر للألمونيوم
√	√	--	٢٤- المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)
√	√	√	٢٥- المصرية للاتصالات
√	--	√	٢٦- المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)

--	--	√	المصرية للدواجن	٢٧-
√	--	√	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	٢٨-
--	√	--	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	٢٩-
√	--	√	مطاحن شرق الدلتا	٣٠-
√	--	√	مطاحن مصر العليا	٣١-
√	--	√	مطاحن مصر الوسطي	٣٢-
√	--	√	مطاحن وسط وغرب الدلتا	٣٣-
√	--	√	مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٣٤-
√	--	√	مطاحن ومخابز شمال القاهرة	٣٥-
--	√	√	النساجون الشرقيون للسجاد	٣٦-

ملحق رقم ٢: بيان بقطاعات الشركات عينة للدراسة ككل:

اسم الشركة	كود ISIN	القطاع
١- أجواء للصناعات الغذائية - مصر	EGS30211C014	أغذية و مشروبات و تبغ
٢- الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	EGS42111C012	خدمات النقل والشحن
٣- مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	EGS675S1C011	عقارات
٤- الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول	EGS72AQ1C016	عقارات
٥- الاستثمار العقاري العربي - اليكو	EGS65011C016	عقارات
٦- العربية للاسمنت	EGS3C001C016	مواد البناء
٧- الصناعات الغذائية العربية-دومنى	EGS30031C016	أغذية و مشروبات و تبغ
٨- اسيك للتعددين - اسكوم	EGS10001C013	موارد أساسية
٩- اطلس للاستثمار والصناعات الغذائية	EGS071L1C018	عقارات
١٠- القاهرة للزيوت والصابون	EGS30581C010	أغذية و مشروبات و تبغ
١١- القناة للتوكيلات الملاحية	EGS44031C010	خدمات النقل والشحن
١٢- دلتا للإنشاء والتعمير	EGS21451C017	عقارات
١٣- الدلتا للسكر	EGS30201C015	أغذية و مشروبات و تبغ
١٤- التعمير والاستثمارات الهندسية	EGS65081C019	عقارات
١٥- العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية	EGS3D041C017	موارد أساسية
١٦- السويدى اليكترىك	EGS3G0Z1C014	خدمات و منتجات صناعية وسيارات
١٧- مطاحن شرق الدلتا	EGS30351C018	أغذية و مشروبات و تبغ
١٨- الشرقية - ايسترن كومباني	EGS37091C013	أغذية و مشروبات و تبغ
١٩- ايديتا للصناعات الغذائية	EGS30511C011	أغذية و مشروبات و تبغ
٢٠- مصر للالومنيوم	EGS3E181C010	موارد أساسية
٢١- المصرية للدواجن	EGS02211C018	أغذية و مشروبات و تبغ
٢٢- الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	EGS38201C017	موارد أساسية

موارد أساسية	EGS38381C017	٢٣- المالية و الصناعة المصرية
موارد أساسية	EGS3D061C015	٢٤- الحديد والصلب المصرية
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا	EGS78021C010	٢٥- المصريه لمدينة الانتاج الاعلامى
عقارات	EGS65211C012	٢٦- المجموعه المصريه العقاريه
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا	EGS48022C015	٢٧- المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)
خدمات النقل والشحن	EGS42051C010	٢٨- المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)
عقارات	EGS213S1C010	٢٩- المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية
عقارات	EGS65341C017	٣٠- المصريين للاسكان والتنمية والتعمير
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS300L1C011	٣١- النصر لتصنيع الحاصلات الزراعيه
عقارات	EGS65551C011	٣٢- العبور للاستثمار العقارى
عقارات	EGS65091C018	٣٣- الشمس للاسكان والتعمير
خدمات و منتجات صناعية وسيارات	EGS3G231C011	٣٤- الكابلات الكهربائيه المصريه
عقارات	EGS21531C016	٣٥- الصعيد العامه للمقاولات والاستثمار العقارى
عقارات	EGS673Y1C015	٣٦- إعمار مصر للتنمية
عقارات	EGS659E1C017	٣٧- اميرالد للاستثمار العقارى
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS38251C012	٣٨- الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
موارد أساسية	EGS3C251C013	٣٩- حديد عز
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا	EGS745L1C014	٤٠- فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
خدمات و منتجات صناعية وسيارات	EGS673T1C012	٤١- جى بى اوتو
عقارات	EGS01081C016	٤٢- العامه لاستصلاح الاراضي و التنمية و التعمير
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30441C017	٤٣- العامه للصوامع والتخزين
عقارات	EGS65461C013	٤٤- الغربية الاسلاميه للتنمية العمرانية
منسوجات و سلع معمرة	EGS32161C019	٤٥- جولدن تكس للاصواف
عقارات	EGS651B1C018	٤٦- الخليجية الكندية للاستثمار العقارى العربى
عقارات	EGS67191C014	٤٧- العالمية للاستثمار والتنمية
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS02021C011	٤٨- الاسماعيلية مصر للدواجن
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS01041C010	٤٩- الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية (فوديكو)
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30901C010	٥٠- جهينة للصناعات الغذائية
موارد أساسية	EGS38411C012	٥١- كفر الزيات للمبيدات والكيماويات
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS02091C014	٥٢- المنصورة للدواجن
عقارات	EGS65571C019	٥٣- مدينة نصر للاسكان والتعمير
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30421C019	٥٤- مطاحن وسط و غرب الدلتا
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30401C011	٥٥- مطاحن مصر الوسطى
مواد البناء	EGS3C371C019	٥٦- مصر بنى سويف للاسمنت
موارد أساسية	EGS38211C016	٥٧- مصر لصناعة الكيماويات

موارد أساسية	EGS3D0C1C018	٥٨- مصر الوطنية للصلب - عتاقة
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS38421C011	٥٩- مصر للزيوت و الصابون
خدمات و منتجات صناعية و سيارات	EGS3A0A1C016	٦٠- الشروق الحديثة للطباعة و التغليف
منسوجات و سلع معمرة	EGS32131C012	٦١- النيل لحليج الاقطان
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30361C017	٦٢- مطاحن و مخابز شمال القاهرة
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30AL1C012	٦٣- عبور لاند للصناعات الغذائية
خدمات مالية غير مصرفية	EGS693V1C014	٦٤- اوراسكوم للاستثمار القابضة
منسوجات و سلع معمرة	EGS33041C012	٦٥- النساجون الشرقيون للسجاد
خدمات مالية غير مصرفية	EGS68181C014	٦٦- اصول E.S.B. للوساطة في الاوراق المالية
موارد أساسية	EGS38311C014	٦٧- البويات و الصناعات الكيماوية - باكين
عقارات	EGS655L1C012	٦٨- بالم هيلز للتعمير
خدمات مالية غير مصرفية	EGS691A1C011	٦٩- برايم القابضة للاستثمارات المالية
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا	EGS74191C015	٧٠- راية لخدمات مراكز الاتصالات
موارد أساسية	EGS51191C012	٧١- سماد مصر (ايجيفرت)
مواد البناء	EGS3C401C014	٧٢- اسمنت سيناء
عقارات	EGS65851C015	٧٣- السادس من اكتوبر للتنمية و الاستثمار - سوديك
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30411C010	٧٤- مطاحن و مخابز جنوب القاهرة و الجيزة
مواد البناء	EGS3C351C011	٧٥- جنوب الوادي للاسمنت
عقارات	EGS691S1C011	٧٦- مجموعة طلعت مصطفى القابضة
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا	EGS48031C016	٧٧- المصرية للاتصالات
مواد البناء	EGS3C151C015	٧٨- العربية للخزف - سيراميك ريماس
خدمات النقل و الشحن	EGS47021C018	٧٩- العربية المتحدة للشحن و التفريغ
عقارات	EGS65061C011	٨٠- المتحدة للاسكان و التعمير
أغذية و مشروبات و تبغ	EGS30451C016	٨١- مطاحن مصر العليا

The impact of Corporate Political Ties on the Quality of Reports Finance and Investment Efficiency: An Applied Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Market

Dr. Khaled Ismail Oqaily and Dr. Alaa Ahmed Ibrahim Rizk

Abstract:

The current study aims to analyze the studies that came in the accounting thought regarding the impact of the accounting links of companies on the quality of the financial report, and the efficiency of investment in companies. The study indicates that the political ties of the establishments are a more ambiguous field than the studies addressed, and that in the event that the costs of the companies' political ties are higher than the expected benefits from them, this may be an incentive for the management to manipulate the accounting profits to compensate for the difference in costs, which affects the quality of the financial report as well as the efficiency of investment in companies. The study recommended a differentiation Between the types of political ties of enterprises in terms of management or ownership and their impact on the practice of profit management in practice.

key words :

Political links, quality of financial reports, investment efficiency, transparency, quality of accounting profits, integrated business report, quality of accounting information, accounting standards, stock market